جامعـــة باتنة 1
كليـة الحقـــوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسيـــة

حوار الردع العقلاني -التنظيمي في تحليل انتشار الأسلحة النووية

-البرنامج النووي الإيراني نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة الباحثة:
صليحـــة محمـــدي

إشراف الأستاذة:
أ. د دلال بحري

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـم واللقب	الرتبـة العلميـــة	الجامعـة الأصليـــة	الصفـــة
أ.د. زياني صـــالح	أستـاذ التعليم العالـي	جامعـــة باتنـــة 1	رئيســـا
أ. د. دلال بحـــري	أستـاذة التعليم العالـي	جامعـــة باتنـــة 1	مشرفا ومقررا
أ. د. زقـــاغ عـــادل	أستـاذ التعليم العالـي	جامعـــة باتنـــة 1	عضوا مناقشا
د . غـــزلاني وداد	أستـاذ محاضـــــر	جامعـــة قالمـــة	عضوا مناقشا
د. منـصـــر جمـال	أستـاذ محاضـــــر	جامعـــة قالمـــة	عضوا مناقشا
د. جديـد خمـــيس	أستـاذ محاضـــــر	جامعـــة عنابـــة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:
2016 م- 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

* إلى روح أخي السابحة في عالم الخلود

* إلى والداي تقديرا و عرفانا و احتراما

* إلى زوجي حفظه الله

* إلى إبني أحمد

* إلى ابنتي مريم

* إلى إخوتي أدامهم الله لي

* إلـــى الأبنـــاء حفظهـــم الله : آيـــة ومـــلاك ومحمـــد وزينـــب ونور اليقين وقطر الندى

شكر وتقدير

الحمد الله والشكر لله من قبل ومن بعد أن وفقني لإنجاز هذا العمل،

ومن بعده الشكر والعرفان موصل إلى الأستاذة الدكتورة بحري دلال على قبولها الإشراف على هذه الأطروحة وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وإجازتها

مقدمة

مقدمة

يتفق أغلب الباحثين على أن مفاهيم القوة العسكرية تغيرت بعد دخول العالم مجال التسلح النووي، مع أول تفجير اختباري أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1945. لقد أحدث هذا التفجير تحولا كبيرا في المفاهيم ضمن الشؤون الإستراتيجية والعسكرية فالسلاح النووي قلب كافة المقاييس الإستراتيجية، وبدل من طبيعة المخططات الحربية وجعل من أي مركز في أي جزء من المعمورة عرضة لتدمير بشكل مفاجئ وسريع.

كما أدى انتشار الأسلحة النووية وما ارتبط بها من انتشار قدرات نووية غير قابلة للسيطرة عليها بالإضافة إلى التطورات التقنية الهائلة إلى اعتلاء الأسلحة النووية أجندة الدراسات الأمنية والإستراتيجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بفعل خطورة تلك الأسلحة وسعي العديد من الدول الجديدة خارج إطار القوى النووية الخمس لاكتسابها ضمن ما يصطلح عليه بالانتشار الأفقي والذي أصبح أمرا واقعيا، فازدادت الخريطة النووية بذلك تعقيدا بظهور ما يسمى بدول العتبة النووية والدول النووية غير المعلنة، مع فتح الباب لحلقات انتشار جديدة بدءا بدول أسيوية بادرت بالدخول النادي النووي، ألا وهما الهند وباكستان، ثم بعد ذلك كوريا الشمالية، وكلهم من القارة الوحيدة التي تعرضت لهجوم نووي مرتين دون قارات العالم.

أنتج هذا الوضع ازدهارا في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، على حد وصف ستيفن والت " هذه المرحلة بمرحلة " النهضة للدراسات الأمنية" في إشارة منه إلى ما تمثله من تطور في حقل دراسات العلاقات الدولية. فشكل موضع انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة وما قد يفرزه ذلك من آثار على أمن واستقرار العالم موضوعا مركزيا في برامج البحث الأطر النظرية التقليدية والمعاصرة، فهي إحدى المسائل المعقدة التي عكف منظرو العلاقات الدولية عن البحث في إمكانية تقصي الدوافع العميقة التي تجعل الدول تدرك بأن امتلاك الأسلحة النووية خيار عقلاني يستجيب لمتطلبات أمنية كردع واستيراد القوة في مواجهة الأعداء المحتملين.

وظلت الاعتبارات الأمنية محافظة على قوتها التفسيرية في فهم الأسباب التي تدفع بالدول في اتجاه امتلاك السلاح النووي، وقد ارتكزت على التفسيرات الواقعية التي سيطرت على دراسة وتفسير الانتشار النووي منذ الخمسينيات من الحرب الباردة، وذلك يعود أساسا إلى قدرة النظرية الواقعية على تبرير امتلاك السلاح النووي بسبب الصراع والتنافس بين القوتين العظمتين خاصة منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 التي أثبتت إمكانية استخدام السلاح النووي كآلية لردع وحسم الصراع.

لكن تظل التهديدات النووية جزءا أساسيا في العلاقات بين العديد من الدول، كما يلوح خطر أن تزداد أهمية. وانتشار الأسلحة النووية سيكون من شأنه أن يتسبب في زيادة تهديدات أمنية خطيرة، تتمثل في احتمال حصول الإرهابيين على أسلحة نووية ومن ثم الكارثة الكبرى، واحتمال وقوع أحداث نووية شبه أكيدة.

وفي تحليل انتشار الأسلحة النووية، يشير الاستخدام العقلاني لتلك التطبيقات المتنوعة لتوظيف نظرية الردع العقلاني، من أجل فهم سلوك الدولة النووية، وهي مستوحاة من النظرية الاقتصادية " نظرية المنفعة المتوقعة "، والتي تجادل بأن القادة العقلانيين يتصرفون دوما بناءا على النتائج المتوقعة لقراراتهم، وفي ظل البدائل المتاحة أمامهم، ولما كانت الحصيلة المتوقعة من قرار شن حرب نووية هي فناء جميع أطرافها، فإن احتمال استخدام السلاح النووي معدوم، وبالتالي فقد وجد للردع فقط.

أما نظرية التنظيم في مقابل نظرية الردع العقلاني، في تحليلها لظاهرة الانتشار النووي تذهب إلى تحديد من يسيطر على الأسلحة النووية داخل الدولة، هم أشخاص عادين غير كاملين موجودين داخل منظمات غير كاملة أيضا، وهنا احتمال استخدامها أو \ ووقوع حوادث نووية عادية أو شبه مؤكدة، وهذا ما يؤدي إلى نذير كارثة.

ويتخذ البحث من البرنامج النووي الإيراني كحالة للدراسة الإمبريقية بهدف فحص الإجابات ومختلف الاستبصارات والافتراضات التي تقدمها هذه المناظرة (الردع العقلاني – التنظيمي) في تفسير انتشار الأسلحة النووية، وتداعياته على الأمن العالمي وكيفية التعامل معها، بحكم تأثير أفكار هذين المفكرين على صناع القرار في صياغة إستراتيجية القوى الكبرى .

لقد أثار البرنامج النووي الإيراني في السنوات القليلة الماضية جدلا واسعا، فقد انصبت دراسات الباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات عليه، لعدة سنوات. وذلك بعد تحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الراعي الرسمي لهذا البرنامج في عهد الشاه رضا بهلوي، لكنها أصبحت معادية لإيران بقوة بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، لاسيما مع الحديث عن المخاطر البرنامج النووي على الأمن والاستقرار الدولي.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا مهما يتعلق بنقاش نظري حول البرنامج النووي الإيراني وتداعياته المحتملة على الأمن والاستقرار. وتبرز أهميته على المستوين العلمي والعملي.

فعلى المستوى العلمي تكمن أهمية الموضوع أساسا في تناوله لواحد من أهم الاهتمامات البحثية في حقل الدراسات الأمنية والإستراتجية، يتعلق الأمر بالنقاش الأكاديمي حول انتشار الأسلحة النووية في العالم، بناءا على تنامي القدرات النووية في العديد من دول العام، واتساع النادي النووي ليضم دول نووية جديدة، ومخاوف المجتمع الدولي من ظهور دول نووية جديدة محتملة تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي، خاصة في ظل الربط بين الإرهاب ومكافحته وبين امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتي يشكل السلاح النووي العنصر الأهم فيها، للدول من خارج النادي النووي، ولاسيما التي سميت بـ " الدول المارقة"، والتي تشمل العراق وتم احتلاله، وإيران وكوريا الشمالية، هذه المحاورة ضلت منسية في الأبحاث والدراسات العربية. وبالتالي فمحاولة فهم دوافع وأبعاد البرنامج النووي، من خلال الاستفادة من نتائج المحاورة النظرية بين نظرية الردع العقلاني- التنظيمي، يتيح فرصة مواتية لدول العالم للتعرف أكثر على الأخطار التي تفرزها ظاهرة الانتشار النووي، ومن جهة أخرى يسمح بفحص فعالية هذه النظريات في تقديم تفسيرا مقنعا لهذه الظاهرة من خلال عرض فرضيتها على الاختبار التجريبي.

أما أهمية الموضوع على المستوى العملي فتكمن أهمية البحث في محاولة إيجاد تفسير واضح لدوافع البرنامج النووي الإيراني الذي تضاربت حوله الآراء والدراسات والمواقف الدولية والإقليمية. فعبر عرض مجموعة من الأطروحات النظرية عبر اختبارها تجريبيا لمعرفة حقيقة البرنامج النووي و ما يفرزه على الأمن العالمي.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيمايلي :

- تسليط الضوء على مستقبل الأمن في منطقة الشرق الأوسط في حالة ما إذا امتلكت إيران السلاح النووي.

- لقد وضعنا أمامنا مسألة افتقار المكتبات العربية إلى هذا النوع من الدراسات هدفنا للبحث، ولاسيما وأن أغلب من تناول هذا الموضوع هم باحثين المدرسة الغربية.

أسباب اختيار الموضوع :

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لدوافع ذاتية و موضوعية.

الأسباب الذاتية : يوجد دافع ذاتي لاختيار هذا الموضوع هو رغبة الطالبة الباحثة للإحاطة بالجوانب الغامضة من البرنامج النووي الإيراني في سياق

التحولات الإقليمية والدولية من خلال الاستعانة بنقاش نظري في دراسة الموضوع.

الرغبة في البحث في موضوع يحتل موقعا هاما في قلب الدراسات الإستراتيجية المعاصرة، وينزع لفهم ظاهرة الانتشار النووي انطلاقا من أطروحات الأوساط النظرية متجاوزين الجدل القائم حول إشكالية الروابط بين النظرية والممارسة في حقل العلاقات الدولية.

الأسباب الموضوعية:

تتلخص الأسباب الموضوعية في دراسة تحليل انتشار الأسلحة النووية بالصياغة المقترحة لسببين موضوعين جوهريين أولهما : هي أولا غياب الكتابات في المستوى النظري لتحليل ظاهرة الانتشار النووي في العالم العربي، وهو النقص الذي تحاول الدراسة تغطيته ثانيا ومحاولة تجاوز الدراسات الإعلامية الوصفية التي ترى في البرنامج النووي الإيراني مهددا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط من خلال توظيف أطر نظرية لفهم وتحليل دوافع وتداعيات إيران النووية المحتملة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر النظرية بمثابة الإرتكاز أو الإستناد الذي ينطلق منه أو يبنى منه البحث في ميدان العلاقات الدولية، فهي تزود الباحث بفهم دقيق ووعي

عميق بالظاهرة موضـــع الدراســـة، وتحســـين معرفتـــه بـــالواقع الـــدولي ســـواء لفهمه فقط أو لتغييـــره، وتســـاعده علـــى تنظـــيم معلوماتـــه، وعلـــى اكتشـــاف معلومات جديدة أكثر دقـــة، فهـــي تـــزوده بإطـــار للتفكيـــر يمكنـــه مـــن تحديـــد أولويات البحث، مع اختيار أفضل الوسائل المتوفرة واستخلاص النتائج.

وانطلاقا من تحديـــد وظيفـــة النظريـــة فـــي تبســـيط الواقـــع وفهمـــه، فـــإن الإشكالية التي يسعى البحث لدراستها هـــي تجمـــع بـــين النظريـــة والواقـــع فـــي الصياغة التالية :

إلـــى أي مـــدى يزودنـــا الحـــوار بـــين النظريـــة الـــردع العقلانـــي- النظريـــة التنظيمية للانتشار النووي في فهـــم وتفســـير نوايـــا إيـــران النوويـــة وأثرهـــا على الأمن والاستقرار ؟.

لتحليل الإشكالية المركزية وتغطيتها علـــى مســـتوى التحليـــل المقـــدم للموضـــوع فإنه يتم تتبعها بالتساؤلات التالية:

- هل انتشار الأسلحة النووية إلـــى دول جديـــدة مـــن خـــارج النـــادي النـــووي سيحقق الأمن الدولي أم يعيقه ؟.

- هل تمكن النظام الدولي لمنع الانتشار النـــووي مـــن احتـــواء معضـــلة انتشـــار الأسلحة النووية؟.

- هل سعي إيران لحيازة الأسلحة النووية سيحقق مستوى متقدم من الردع النووي المتبادل والفعال الذي يقود إلى التوازن والاستقرار، أم أنه ينطوي على إمكانية جنوح إيران إلى توظيف السلاح النووي في مواجهة مباشرة مع إسرائيل ؟.

- ما هو تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في حالة كون إيران تسعى للحصول على السلاح النووي في ظل المتغيرات البيئة الإقليمية والدولية؟.

- ما هو موقع إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي الشرق الأوسطي ؟.

- كيف يمكن التعامل مع دولة ما تخطت مرحلة التخصيب وبدأت فعليا في تطوير سلاحا نوويا؟.

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية تسعى إلى اثبات صحتها ومفادها : اختلاف أسس البناء النظري لكل من نظرية الردع العقلاني ونظرية التنظيم واستناد كل منهما إلى خلفية إيديولوجية متمايزة أدى إلى تباين القراءات وتنوعها مابين تشاؤم نظرية التنظيم، وتفاؤل نظرية الردع العقلاني في تحليل وتفسير البرنامج النووي الإيراني.

- كل إضافة جديدة إلى النادي النووي يترتب عنها أثار خطيرة وغير مسبوقة على الأمن الدولي.

- امتلاك إيران للسلاح النووي يجعل من التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكثر ثباتا واستقرار.

المقاربة المنهجية :

وللإثبات صحة الفرضية أعلاه، اعتمدت الطالبة الباحثة على عدة مناهج علمية فإذا كانت طريقة البحث العلمي تفترض على الباحث أن يكون منهجيا في معالجته للموضوع يكون من الصعوبة بمكان الاعتماد على منهج علمي بذاته لتفسير ظاهرة الانتشار النووي ذلك أن الظاهرة تعتمد في تفسيرها على أكثر من منهج وعلى أكثر من طريقة، نظرا لما تنطوي عليه من أبعاد وجملة من المتغيرات.

إن ظاهرة الانتشار النووي معقدة ومتشابكة الجوانب السياسية والتقنية، وسعي الدولة لامتلاك الخيار النووي هو استجابة لعدة اعتبارات(اعتبارات أمنية، مطالب داخلية ورمزية) وما يفرزه خيار امتلاك السلاح النووي من تداعيات على الأمن الإقليمي والدولي، فإن كل ذلك يفرض علينا في معالجتنا للموضوع أن تكون في إطار منهج تكاملي بين المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي المقارن :** هو الذي يستند إلى استرجاع الماضي، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية ظاهرة في العلاقات الدولية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح. وتم استخدام هذا المنهج باعتبار أن ظاهرة الانتشار النووي وتأثيرها على الأمن الدولي لها امتدادات زمنية ولكي يتسنى فهمها لابد من العودة إلى التاريخ. والشيء نفسه بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني.

- **منهج التحليل النظمي :** يقوم هذا المنهج على مجموعة منظمة من المكونات أو المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد.

وتحتوي المنظومة على مجموعة من الأسس إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين تلك المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف. وقد استخدمنا هذا المنهج، لأن النظام السياسي الإيراني قد يستمر برنامجه النووي للوصول إلى إنتاج سلاح نووي وهي إحدى مدخلات النظام من أجل الوصول إلى مخرجات التي كان يهدف من ورائها إلى تحقيق حلم الإمبراطورية الفارسية.

تبرير الخطة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، انتظمت الدراسة في خطة هيكلية اشتملت على ثلاث فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة ويتفرع عن كل فصل مباحث.

وسيتم تكريس الفصل الأول لبناء إطار تحليلي لضبط تصور واضح فيما يتعلق بالمفاهيم والأطر النظرية للدراسة، ونحاول تعرف على ظاهرة الانتشار الأسلحة النووية ومختلف الإشكاليات المرتبطة بها. بينما حاولنا في المبحث الثاني تقصي فعالية النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وأردنا في المبحث الثالث الوقوف على إسهامات النظرية في تفسير انتشار الأسلحة النووية.

ركز **الفصل الثاني** على دراسة ظاهرة انتشار الأسلحة النووية في شكل محاورة نظرية بين نظريتين متناقضتين، هما نظرية الردع العقلاني ونظرية التنظيم. اتبعنا في المبحث الأول بداية النقاش النظري حول دوافع الدول لامتلاك السلاح النووي، تم تناول في المبحث الثاني قضايا والمخاطر النووية التي شملتها المحاورة ، وخلصنا في المبحث الثالث بتجدد نقاش حول دراسة المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

أما **الفصل الثالث** فيتنقل من التنظير نحو التطبيق، ويستهدف إسقاط الحوار الردع العقلاني – التنظيمي على حالة الملف النووي الإيراني، متتبعين في المبحث الأول استعراض الملف النووي الإيراني (مراحله ومكوناته) فيما جاء المبحث الثاني تجسيدا لاختبار إجابات كل من نظرية الردع العقلاني ونظرية التنظيم من خلال دراسة دوافع وأهداف البرنامج النووي الإيراني وآثاره المحتملة على الصعيد الإقليمي والدولي. ثم تتناول في المبحث الثالث عرض مجموعة من الخطوات والتدابير للحد من مخاطر الانتشار النووي.

الدراسات السابقة :

شمل البحث في أدبيات نظريات تحليل انتشار الأسلحة النووية وتداعياتها المختلفة وفي ظل افتقار للدراسات العربية ذات الصلة بالموضوع البحث، فقد استعنا في دراسة هذا الموضوع بالجهود الرائدة لأشهر المنظرين في حقل العلاقات الدولية والمختصين في الدراسات الأمنية وهما كينث والتز وسكوت ساجان(K. Waltz and Scott. D. Sagan) سواء إسهاماتهما منشورة في كتب أو مجالات ودوريات علمية محكمة.

– كتاب في ثلاثة طبعات لمؤلفين سكوت ساجان وكينث والتز، صدرت الطبعة الأولى سنة 1995 تحت عنوان الانتشار النووي : المحاورة. وقد

كان نص المحاورة كبرى حول تـأثير انتشـار الأسـلحة النوويـة علـى الأمـن الدولي مستقبلا، حيث يؤكد كينـث والتـز أن انتشـار الأسـلحة النوويـة سـوف يؤدي إلى مزيد مـن الاسـتقرار، لأن الـدول حديثـة التسـلح النـووي سـوف تستخدم أسلحتها في ردع الدول الأخـرى عـن مهاجمتهـا. فـي المقابـل يؤكـد سكوت دي. ساغان أن توسع انتشار الأسلحة النووية سـيزيد مـن احتمـال شـن الحروب النووية الوقائيـة، والحـوادث الخطيـرة التـي تتعـرض لهـا منشـآت الأسلحة النووية، مما سيؤدي إلى انعدام الأمن.

أما الطبعة الثانية صدرت سنة 2003 وأضـافت للنقـاش الأول مسـألة انتشـار الأسلحة النووية في كل من الهند وباكستان، في حين تجـدد النقـاش فـي طبعـة الثالثة سنة 2013 حول مسألة انتشار الأسـلحة النوويـة إلـى دول مصـنفا فـي الفكر السياسي والعسكري الأمريكـي ضـمن قائمـة الـدول المارقـة والراعيـة للإرهاب وهي كل من العراق وكوريا الشـمالية وإيـران، كمـا تناولـت أيضـا قضية المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

2- مقال بعنوان : لمـاذا تسـعي الـدول لامـتلاك القنبلـة النوويـة ؟ لصـاحبه سكوت ساجان حاول من خلاله تفسير الاعتبارات المتحكمـة فـي سـعي الـدول لامتلاك السلاح النووي فوضع ثلاثـة نمـاذج تـدرس القـرار النـووي للدولـة وهي : - نموذج الأمن، نموذج المعايير وأخيرا نموذج السياسة الداخلية.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هي انعدام المراجع العربية وبما فيها المترجمة التي تتحدث عن حوار نظرية الردع العقلاني – نظرية التنظيم في دراسة انتشار الأسلحة النووية، مما دفعنا إلى حتمية الاستعانة بالمراجع باللغة الإنجليزية، وهذا يقتضي عمليات ترجمة.

كما واجهتنا في عملية الترجمة صعوبة العثور على مصطلحات وألفاظ باللغة العربية ترادف دقة المعاني والمفاهيم التي ترد في باللغة الإنجليزية مما أدى إلى صعوبة توظيفها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للانتشار النووي

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للانتشار النووي

تحتل قضية حيازة وانتشار الأسلحة النووية بؤرة الاهتمام العالمي لارتباطها الوثيق بالأمن والسلم الدوليين.

فالمشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي تعتبر شاغلاً رئيسياً للأمم المتحدة منذ الستينيات من القرن الماضي من خلال الضوابط والترتيبات الدولية الفعالة، وذلك باعتبار أن هذه التقييدات من شأنها أن تقلل من احتمال وقوع حرب نووية كبيرة كانت أم محدودة كما أنها كانت توفر السبل أمام تركيز استخدامات الطاقة النووية في المجال السلمي وحده تحت شعار "طاقة نووية نظيفة للبناء لا للقتل والتدمير"، وعلى الرغم من الجاذبية الشديدة لهذا الهدف الإنساني فإن ثمة عراقيل كثيرة معظمها تقنية لاتزال تحول دون التوصل إلى نتائج عملية مرضية في هذا المضمار.

بناءا على ذلك يعالج هذا الفصل ظاهرة الانتشار النووي من زاوية مفهوماتية ونظرية من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الانتشار النووي : مدخل مفاهيمي

المبحث الثاني : النظام الدولي لمنع الانتشار الأسلحة النووية

المبحث الثالث : الانتشار النووي في إطار نظرية العلاقات الدولية

المبحث الأول : الانتشار النووي : مدخل مفاهيمي

إن مفهوم الانتشار النووي يمثل أحد أهم المفاهيم التي تتيح استيعاب وتحليل ما يدور على الساحة النووية في العالم، رغم ذلك فهو يتسم بالتعقيد، لا سيما فيما يتعلق بتعريفه وأبعاده والروابط القائمة بين مكوناته.

المطلب الأول : تعريف الانتشار النووي والأسلحة النووية

إن الانتشار النووي هو حالة خاصة من حالات انتشار التكنولوجيا العسكرية التي تكسب دولها القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، وقد اكتسبت هذه الحالة خصوصيتها بفعل القدرة التدميرية الهائلة لها.

أولا : تعريف الانتشار النووي : يتفق صانعوا السياسة والإستراتيجيون أن للانتشار النووي مفهومين هما[1]:

1- الانتشار الأفقي " Horizontal ": أي انتشار الأسلحة النووية لدى دول أخرى من خارج القوى النووية الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا" روسيا الاتحادية حاليا "، بريطانيا الصين و فرنسا).

[1] – أشرف عبد العزيز عبد القادر، المفهوم الرأسي للانتشار النووي، **مجلة كلية ملك خالد العسكرية**، العدد 98، 1 / 10 / 2009 الموقع :
http://www.kkmaq.gbrov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=334522

2- الانتشـــار الرأســـي " Vertical " : وهـــو المكـــون الرئيســـي مـــن عمليـــة الانتشار النووي التي تتعامل معها معاهدة منـــع الانتشـــار النـــووي، ويقصـــد بـــه زيادة وتطوير حجم و نوعية الأسلحة النووية لـــدى الـــدول التـــي تملـــك أســـلحة نووية فعليا.

وتشير التقديرات إلى أنه منذ عام 1945 تـــم بنـــاء مايقـــارب مـــن 128,000 رأس نووي من قبل الدول المسلحة نوويا، وفي الحقيقـــة أن مـــا يقـــارب 98 فـــي المائة من هذه القنابل تـــم بناؤهـــا مـــن طـــرف الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والاتحاد السوفياتي مابين عامي 1945- 1991 . لكن بعـــد هـــذه الســـنة العديـــد من هذه الأسلحة قد تم الاستغناء عنها أو تفكيكهـــا، فـــي حـــين أن أعـــدادا كبيـــرة لا تزال صالحة للاستعمال مـــن الناحيـــة النظريـــة، أو ربمـــا أســـوء مـــن ذلـــك بكثير فهي عرضة للسرقة أو سوء الاستخدام.

ولقد بلغ مجموع المخزونات النووية العالميـــة ذروتـــه فـــي عـــام 1986 بحـــوالي 69,368 رأس حربية، منها ما يزيد 50 فـــي المائـــة للاتحـــاد الســـوفياتي آنـــذاك. ومنذ هذا الوقت شاهدنا تخفيضات كبيرة في الترسانة النووية العالمية[1].

[1]- Andrew Futter, **The Politics of Nuclear weapons**, Sage,London,2015,P54

الجدول رقم(01) : الانتشار النووي

السنة	الدول المسلحة نوويا	التقدير الإجمالي للمخزونات النووية العالمية	ارتفاع \ انخفاض
1945	1- الولايات المتحدة الأمريكية	2	
1955	3- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي و بريطانيا	2,636	+2,632
1965	5- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتيى، بريطانيا، فرنسا والصين	37,741	+35,105
1975	6- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتيى، بريطانيا، فرنسا، الصين وإسرائيل	47,454	+9,713
1985	6- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتيى، بريطانيا، فرنسا، الصين وإسرائيل	63,632	+16,178
1995	6- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتيى، بريطانيا، فرنسا، الصين وإسرائيل	39,123	-24,509
2005	8- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتيى، بريطانيا، فرنسا، الصين، إسرائيل، الهند وباكستان.	26,388	-12,735
2015	9- الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتيى، بريطانيا، فرنسا، الصين، إسرائيل، الهند، باكستان وكوريا الشمالية.	~16,300	-10,088

المصدر : Andrew Futter, **The Politics of Nuclear weapons**, Sage,London,2015,P54

من خلال الجدول نستنتج النقاط التالية :

- أكبر مخزون نووي في العالم قدر بـــ 35,15 حدث بين 1955- 1965.

- لقد انخفظت الأسلحة النووية 9.713 بين عامي 1975- 1985.

- عقد 1985- 1995 شهد أكبر انخفـــاض فـــي المخزونـــات النوويـــة العالميـــة بسب انتهاء الحرب الباردة.

- يبدو أن تخفيض المخزونات النوويـــة منـــذ عـــام 1985 كانـــت بطيئـــة، فـــي حين أن تخفيضات ما بعد عام 2015 قد تكون أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، فإن الانتشار الأفقي يســـير بدرجـــة بطيئـــة مـــع وجـــود حالـــة جديدة لامتلاك الأسلحة النوويـــة تقريبـــا كـــل خمســـة ســـنوات، باســـتثناء دولـــة جنوب إفريقيا والـــدول التـــي ورثـــت الأســـلحة النوويـــة بعـــد تفكـــك الإتحـــاد السوفياتي. ويبين الرسم البياني في الاســـفل حـــالات انتشـــار الاســـلحة النوويـــة من تاريخ الاختبار الأمريكي للقنبلة عام 1945 وصـــولا إلـــى التجربـــة النوويـــة لكوريا الشمالية سنة 2003.

الرسم البياني رقم 01: الانتشار النووي : حالات

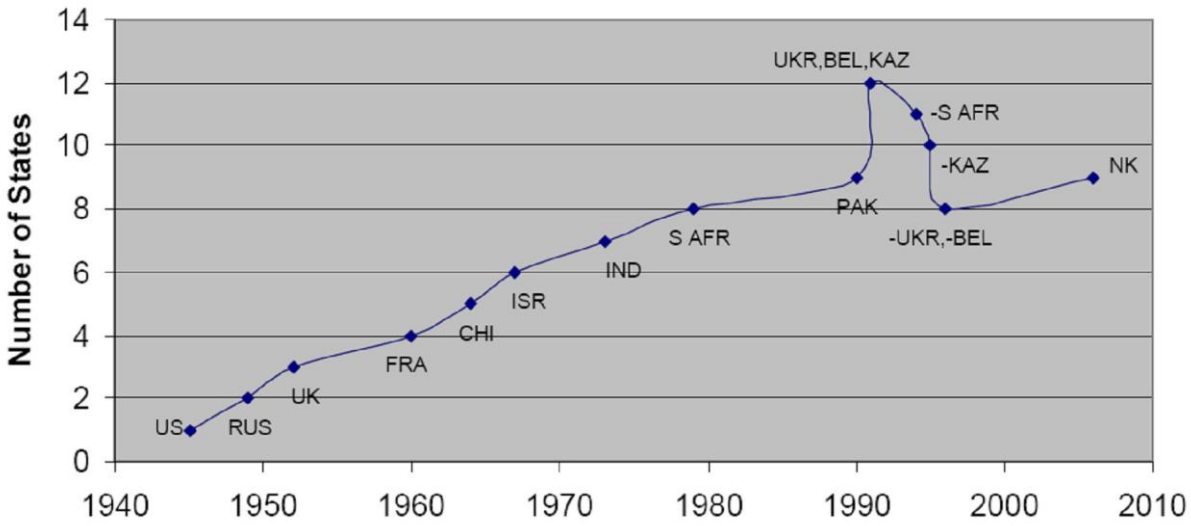

المصـدر : Sagan, Scott D., Nuclear Power, Nuclear Proliferation and the NPT (2010). APSA 2010 Annual Meeting Paper.

الموقع : http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1642168

ويرصد الرسم البيـاني الثـاني عـدد مـن الـدول كانـت قـد بـادرت باستكشاف برامج للأسلحة النووية، ولكن تخلـت فـي مابعـد عـن جهودهـا التطويرية. وثمة عدة تفسيرات لذلك فمنها ما تعـرض لنـزع الأسـلحة بـالقوة مثل دولة العراق، والبعض منها تخلت عنها تحـت ضـغط دبلوماسـي قـوي من طرف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لوقـف البـرامج النوويـة السـرية (تايوان و كوريا الجنوبية)، في حين تم تفكيك بعـض بـرامج القنبلـة بسـبب تغيير النظام كحالة دولة جنوب إفريقيا. ضـف إلـى مـا سـبق هـو دخـول

معاهدة منع الانتشار النووي خيز التنفيذ ومساهمتها الفعالـــة فـــي منـــع العديـــد من الدول من تطوير أسلحة عسكرية[1]

الرسم البياني رقم 02 : استكشاف النووي، برامج والعكس.

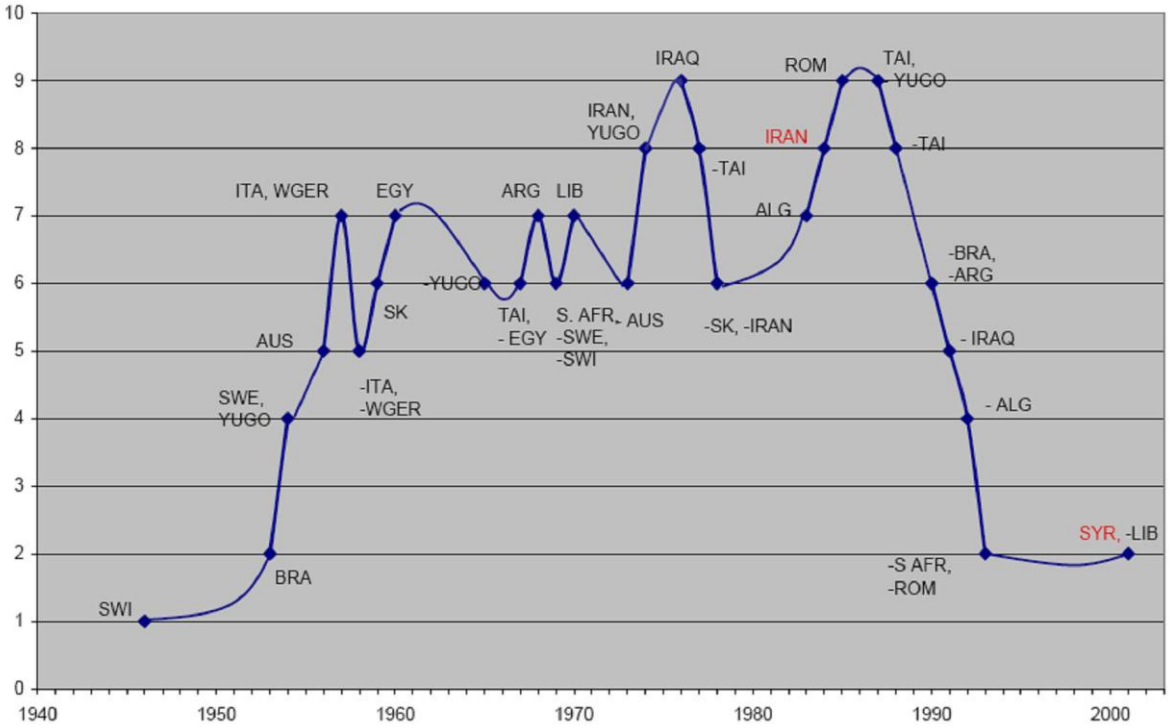

المصدر : Ibid

[1]Sagan, Scott D., Nuclear Power, Nuclear Proliferation and the NPT 2010. APSA 2010 Annual Meeting Paper.

الموقع : http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1642168

الجدول رقم (2) القوات النووية في العالم، جانفي 2014.

الدولة	سنة إجراء أول تجربة نووية	الرؤوس الحربية المنتشرة (أ)	رؤوس حربية أخرى(ب)	المخزون الإجمالي
الولايات المتحدة	1945	نحو 2100(ج)	5200	نحو7300(د)
روسيا	1949	نحو 1600(ه)	نحو 6400(و)	نحو 8000(ز)
المملكة المتحدة	1952	160	نحو 65	نحو 220
فرنسا	1960	290	نحو 10	نحو 300
الصين	1964	-	نحو 250	نحو 250
الهند	1974	-	90-110	90-110
باكستان	1998	-	100-120	100-120
إسرائيل	..	-	نحو 80	نحو 80
كوريا الشمالية	2006	..	..	6-8
المجموع		نحو 4150	نحو 12,200	نحو 16,350

...= معلومات غير متاحة، - = صفر

(أ) المراد بكلمة " منتشرة" أن الرؤوس الحربية مركبة في قذائف أو أنها في قواعد مع قوات تشغيلية.

(ب) رؤوس حربية احتياطية، تنتظر التفكيك أو أنها في حاجة إلى الإعداد (كتجميعها أو تحميلها على منصات إطلاق) لتكون متاحة تماما للعمليات.

(ج) بالإضافة إلى الرؤوس الحربية الإستراتيجية، يتضمن هذا الرقم 184 سلاحا نوويا غير استراتيجي (تكتيكي) منتشر في أوروبا.

(د) يشمل هذا الرقم المخزون النووي لدى وزارة الدفاع الأمريكية الذي يقدر بنحو 4785 رأسا حربيا. وهناك نحو 2515 رأسا حربيا أخر أخرج من الخدمة في انتظار تفكيكه في العقد القادم.

(ه) يمثل هذا الرقم تخفيضا للرقم المنشور في كتاب سيبري السنوى 2013 ويعكس عملية إعادة حساب مبنية على البيانات الإجمالية لمعاهدة ستارت الجديدة، وعلى تقارير إعلامية جديدة، وعلى تعديل لعدد أسلحة القاذفات.

(و) يتضمّن هذا الرقم نحو 700 رأس حربي لغواصات ذات محركات نووية بقذائف بالستية وتخضع لعمرة وقاذفات، ونحو 2000 سلاح نووي غير إستراتيجي للاستخدام البحري القصير المدى، ولسلاح الجوّي وقوّات الدفاع الجوّي، ونحو 3700 رأس حرّبي خارج الخدمة ينتظر التفكيك.

(ز) يشمل هذا الرقم مخزونا عسكريا يناهز 4300 رأس حربيّ نوويّ ونحو 3700 رأس حربيّ آخر خارج الخدمة ينتظر التفكيك.

المصدر: شانون ن. كايل، هـانزم. كريستنسـن، القـوات النوويـة فـي العـالم، الكتـاب السـنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد سـتوكهولم لأبحـاث السـلام الـدولي، ترجمـة، عمـر سـميد الأيوبي وأمين، سـميد الأيـوبي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، لبنـان، 2014، ص ص 294-295.

ثانيا : مفهوم الأسلحة النووية

لقد تم امتلاك السلاح النووي للمرة الأولى مـن طـرف الولايـات المتحـدة الأمريكية فـي عـام 1945، حيـث ألقيـت أول قنبلـة ذريـة علـى هيروشـيما وناغازاكي، والتي أودت بحياة أكثر من 200 الف شـخص، وهـي أكبـر دمـار في تاريخ البشرية، كما أدت إلى تقويض مبـدأ تـوازن القـوى، بعـدها شـرعت العديد من الدول نحو سباق امتلاك التكنولوجيا النووية.

1- تعريف الأسلحة النووية:

يعرف السلاح النووي بأنه : " جهاز من الطاقـة المتفجـرة فـي معظمهـا أو كلها مستمدة مـن الانشـطار أو مـزيج مـن عمليـات الانشـطار والانصـها. فإنفجار هذه النوع من الأجهزة يتسبب في وقـوع أضـرار بالغـة نتيجـة درجـة الحرارة العاليـة وصـدمات الأرض التـي يحـدثها الانفجـار الأول، والإشـعاع المتبقي الدائم."[1]

[1] –Joseph Cirincione, Wolfsthal, John.B., Rajkumar, Miriam." **Deadly Arsenals: Nuclear, Biological, and Chemical Threats,** Second Edition, Revised and Expanded", Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2005, p6

وتعرف فتوى محكمة العدل الدولية الأسلحة النووية على أنها : " أجهزة متفجرة تنجم طاقتها عن التحام الذرة أو انشطارها. وتلك العملية، بذات طبيعتها، في الأسلحة النووية على نحو ما هي موجودة الآن، لا تطلق كميات هائلة من الحرارة والطاقة فحسب، وإنما تطلق أيضا إشعاعا قويا طويل الأمد. وتدل المواد المعروضة على المحكمة أن سببي الضرر الأولين هما أقوى بكثير من الضرر الناجم عن الأسلحة الأخرى، بينما يقال إن ظاهرة الإشعاع تنفرد بها الأسلحة النووية. وهذه الخواص تجعل الأسلحة النووية ذات إمكانية فاجعة. فالقوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها في حيز أو زمن. إذ تكمن فيها إمكانية تدمير الحضارة بكاملها والنظام الايكولوجي للكرة الأرضية برمته."[1]

أما معاهدة التلاتيلولكو السلاح النووي فعرفته بأنه : " أي قذيفة يمكنها إطلاق طاقة نووية بطريقة لا يمكن السيطرة عليها والتي لها مجموعة من الخصائص تمكن من استخدامها لأغراض حربية. ولا يتضمن هذا التعريف

[1] – فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الفقرة رقم 35، الجمعية العامة، الأمم المتحدة،أ\ 51\ 218، 15 أكتوبر 1996، ص ص 21–22.

وسيلة نقل أو دفع هذه القذيفة إذا كانت هذه الوسيلة منفصلة عن القذيفة وليست جزءا لا يتجزأ منها".[1]

كما يمكن تعريف الأسلحة النووية على أنها : " كل سلاح يستخدم وقود نووي أو نظائر مشعة والذي بتفجيره غير منضبط في وقوده النووي، أو بواسطة النشاط الإشعاعي لوقوده النووي أو كنتيجة للنشاط الإشعاعي للنظائر المشعة، يسبب تدميرا شاملا. بمعنى أن الأسلحة النووية تتمتع بقوة تدميرية كبيرة، فتفجير قنبلة نووية صغيرة الحجم ينجم عنها إصابات شاملة وأضرار فادحة.

2- تقنية الأسلحة النووية

تعتبر الطاقة الذرية مصدر الطاقة لكل من المفاعلات النووية والأسلحة النووية. وهذه الطاقة تنشأ عن انقسام الذرات (الانشطار الذري) أو اتحادها (الاندماج النووي). ولفهم مصدر هذه الطاقة علينا أولا تقدير البنية المعقدة للذرة نفسها.

---

1 – Treaty for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean , Article 05,United National office for Disarmament Affairs. الموقع :تم تصفحه بتاريخ 14 -06 – 2014
http://disarmament.un.org/treaties/t/tlatelolco/text

إن الذرة عبارة عن تركيبة معقدة من الالكترونات سالبة الشحنة موجودة في أغلفة محددة حول نواة موجبة الشحنة. والنواة – بدورها – تحتوي على قدر أكبر من كتلة الذرة وهي تتكون من بروتونات ونيوترونات وجميع الذرات لها حجم عينة تقريبا. علاوة على ذلك تتبع الالكترونات سالبة الشحنة نمطا عشوائيا داخل أغلفة الطاقة المحددة حول النواة. وأغلب خواص الذرة مبنية على عدد الإلكترونات الموجودة بها وترتيبها.

أما البروتون فهو أحد نوعي الجسميات الموجودة داخل النواة الذرة، ذو طبيعة موجبة الشحنة. البروتونات داخل نواة الذرة هي ما يحدد نوع العنصر الكيميائي الذي تنتمي له الذرة. وأما الجسيم الأخر الموجود داخل النواة هو النيوترون المتعادل الشحنة الكهربائية ويملك كتلة مساوية لكتلة البروتون. ونظرا لأن النيترون عديم الشحنة فإنه لا يتنافر مع شحنة سالبة الإلكترونات أو شحنة النواة. فللبروتونات والنيوترونات المنفردة بنية داخلية مكونة من جسميات تدعى الكواركات[1].

[1] – جوزيف، إم سيراكوسا، **الاسلحة النووية مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة، محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر، ط1، 2014، ص ص 15– 16.

من الخصائص الأساسية للذرة عددها الذري والذي يحدد الخصائص الكيميائية لها. فاختلاف في عدد البروتونات يؤدي إلى تمايز كامل للعناصر. من ناحية أخرى، يمكن أن تختلف عدد النيوترونات في نفس النوع من الذرة. على سبيل المثال في بعض الذرات اليورانيوم يمكن أن يكون هناك 143 نيوترون، بينما يمكن أن يكون في أخرى 146 الذرات في هذه الحالة لها نفس العدد من البروتونات وأعداد مختلفة من النيوترونات، ومن ثم تتباين من حيث عدد الكتلة الذري، تسمى النظائر. وللنظائر خصائص كيمياوية متطابقة ولكن لها خصائص نووية مختلفة، على سبيل المثال اليورانيوم 235 كلاهما اليورانيوم ولديهما خصائص اليورانيوم العادي. ولكن اليورانيوم 235 غير مستقرة تماما، في حين الييورانيوم 238غير مستقرة نسبيا. إن اليورانيوم 235 هو الأكثر ملائمة للاستخدام في التفاعل التسلسلي النووي بسب عدم الاستقرار. فنظائر اليورانيوم 235 هي عرضة للتفكك عندما تتصادم مع النيوترون البطيء. ويسمى هذا النظير " الانشطارية ". ويصف غاري غاردنر Gary Gardner التفاعل التسلسلي النووي بالطريقة التالية : " بعد انشطار اثنين أو ثلاثة ذرة اليورانيوم 235 من النيوترونات التي تم إصدارها. إذ واحدة على الأقل من هذه النيوترونات

المتحررة قصف لنواة ذرة أخـــرى اليورانيـــوم 235 ومـــن ثـــم ســـيبدأ التفاعـــل التسلسل النووي"[1].

وفي هذا السياق، يحدث التفاعل النووي عنـــدما يتجـــه نيتـــرون إلـــى نـــواة اليورانيوم 235 فتقتنصه نواة اليورانيـــوم وتنشـــطر إلـــى نـــوتين أصـــغر، كمـــا ينطلـــق نيـــوترونيين أو ثلاثـــة نيوترونـــات. تطلـــق النواتـــان الناجمتـــان عـــن الانشطار أشعة جاما.

ويحدث مع الانشطار النووي :

1- احتمالية اقتناص نـــواة اليورانيـــوم 235 نيتـــرون فيحـــدث انشـــطار للنـــواة وتنطلق ثلاثة نيوترونات تعمل إلى حدوث كتلة فوق الحرجة.

2- تحدث عملية الانشطار وعملية الانشطار بسرعة كبيرة جدا.

3- الطاقة الهائلة المتحررة عن الانشطار فـــي صـــورة حـــرارة وأشـــعة جامـــا. بســـبه أن كتلـــة النـــواتج الانشـــطار – الأنويـــة المنشـــطرة والنيوترونـــات المتحررة- أقل من كتلة اليورانيوم 235.[2]

فكان لابد مـــن اســـتخراج يورانيـــوم 235 النقـــي مـــن خامـــات اليوراينـــوم، لا يحدث التفاعل المتسلســـل إلا بتصـــادم النيوترونـــات المنطلقـــة مـــن الانشـــطار

---

[1] Gary Gardner, **Nuclear Proliferation: A Primer**, Lynne Rienner Publications, 1994, pp.1-2

[2] -حازم فلاح سكيك، **كيف تعمل القنابل النووية**، مركزالعربي للترجمة، مصر ،2008، ص07.

النووي على نوى الذرات الملائمة. ولكن سرعة النيوترونات المنطلقة من الانشطار النووي سرعة فائقة. فدون أن تخفض سرعتها لا تتصادم مع نوى الذرات الأخرى.

وكان على العلماء البحث عن كيفية استخدام مواد منخفضة للسرعة من الماء والماء الثقيل، لكن الماء العادي لديه ذرة خفيفة تمتص النيوترونات، في حين أن الماء الثقيل يبدو مثاليا بسبب انخفاض امتصاصه للنيوترونات ولكن تكلفة إنتاجه عالية جدا. أما الجرافيت تعطي شوائب مثل البورون الذي يعمل على امتصاص النيوترونات.

وعلاوة على الانشطار النظير الطبيعي اليورانيوم 235، هناك نوعان من العناصر الانشطارية الصناعية هما البلوتونيوم 239، وهو عنصر مولد من اليورانيوم 238 بتجفيف النيوترونات يمكنه أيضا أن يحدث الانشطار النووي بسهولة[1]. فأصبحت هذه النظائر الثلاثة تستخدم في الحصول على الطاقة النووية وإنتاج المتفجرات النووية.

الرسم البياني رقم 03 : التفاعل المتسلسل النووي

[1] – تاكيشي إيتيو،**هيروشيما و نغاساكي: مأساة القنبلة الذرية**، ترجمة، أكيرا كويانو، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص ص : 15– 16.

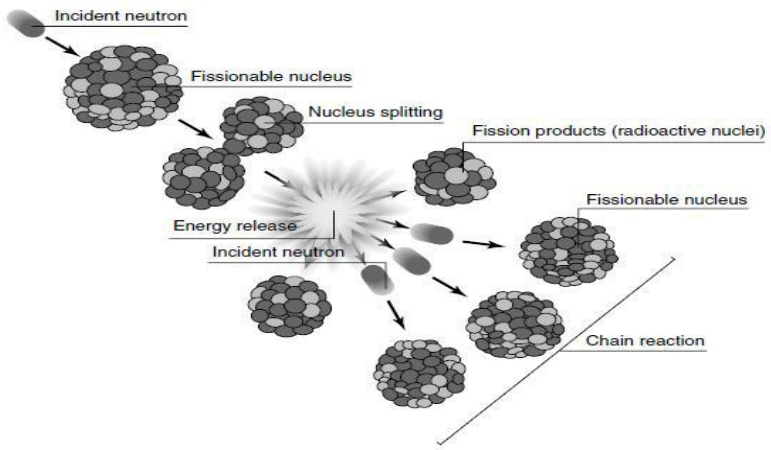

المصـــــدر : Janet Wood,"Nuclear Power", The Institution of Engineering ,and Technology, London,212,P 06 .

إن خامات اليورانيوم الطبيعية مكونـــة مـــن اليورانيـــوم 238 فـــي أغلبهـــا، أي تقريبـــا بنســـبة 99،3% ونســـبة 0،7% فقـــط مـــن الأيورانيـــوم 235، ممـــا استدعى معالجة المعدن الطبيعي من أجل زيادة نسبة النظيـــر المشـــع فيـــه. تبـــدأ العملية بتركيز المعدن على شكل عجين أصفر يتكـــون مـــن 80 % مـــن أوكســـيد اليورانيوم U308 والذي يخضـــع لسلســـلة مـــن المعالجـــات الكيمياويـــة ليتحـــول إلى فلوريد رباعي لليورانيوم UF4 .

والنتيجة النهائية لعملية التحويل هـــذه تـــأتي علـــى شـــكل مركـــب غـــازي يسمى الفلوريد السداسي لليورانيوم UF6، والـــذي يخضـــع بـــدوره لسلســـلة مـــن

عمليات التقنية تعرف باسم التخصيب، غايتها الحصول على أكبر تركيز ممكن من اليورانيوم 235.[1]

وهناك عدة طرق لتخصيب اليورانيوم ، غير أن أكثرها استخداما هي طريقة الطرد الفائق Ultra Centrifucation " في الطور الغازي، حيث يجري إدخال غاز UF6 في أجهزة الطرد المتدرجة فيتوالى الواحد منها بعد الآخر مع عزل النظريين المعدنيين أحدهما عن الأخر وهو ما يتيحه الفارق في الوزن بينهما. وأجهزة الطرد إياها عبارة عن آلات شديدة التعقيد والحساسية، يستدعي تصنيعها تقنيات عالية الدقة ومواد كبيرة المقاومة، ويتطلب تشغيلها استقرارا كبيرا على المستوى الفيزيائي[2]. من هنا تتفرق المنشأت النووية المدنية والنووية العسكرية، فيستخدم اليورانيوم المخصب بنسبة تتراوح مابين 3- 5% في انتاج المحروقات للمفاعلات النووية (يورانيوم ضعيف التخصيب)، وبعض بحوث المفاعل تستخدم اليورانيوم المخصب بنسبة 20% – تخصيب عالي لليورانيوم –، في حين إذ بلغت نسبة تخصيب اليورانيوم أكثر من 20% ينظر إليه على أنه خطر من حيث الانتشار. أما بلوغ نسبة التخصيب 90% وما فوق تسمى أسلحة الصف،

---

[1] – للمزيد أنظر للمرجع السابق، **"Janet Wood,"Nuclear Power، ص ص 8،7،6.**

[2] – برونو تيرتري، **السلاح النووي بين الردع و الخطر**: ترجمة عبد الهادي الإدريسي، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، أبو ظبي، 2011، ص ص 14-15 .

بمعنى الحصول على اليورانيوم عالي التخصيب بغرض إنتاج السلاح النووي. ولكن عملية التنقيب والتخصيب التي تتجاوز نسبة 20% وترتفع إلى أن تبلغ 90% يمكن تتم في وقت قصير جدا[1].

هذا بالإضافة إلى وجود مواد أساسية أخرى للانتشار النووي وهي إنتاج البلوتنيوم والماء الثقيل الذي يوفر مادة التريتيوم التي تعمل على توفير كمية الوقود النووي المطلوب في إنتاج الأسلحة النووية كنوع من المواد الانشطارية وهو عامل مهم، لأن كل من هذه المواد اليورانيوم 238واليورانيوم 235 والبوتنيوم 239، فكثافة المواد الانشطارية لديها تأثير مباشر على الكتلة الحرجة. ولبناء القنبلة النووية هذا يتطلب الحصول على : 1- الوقود النووي الذي سيكون مصدرا لعملية الانشطار أو الاندماج النووي. 2- أداة التفجير.3- طريقة لجعل كل مادة الوقود تنشطر أو تندمج قبل أن يحدث الانفجار[2].

وهناك نوعين من الأسلحة الانشطارية هما :

- قنبلة التجميع "Gum Type ": وتوجد في الجهاز الأول قطعتين من اليورانيوم عالي التخصيب، كلاهما أقل من الكتلة الحرجة، لكن مع بعضهما

[1] – Gary Gardner, op. cit. p.6.

[2] – حازم فلاح سكيك، المرجع السابق الذكر،ص 07.

تتشكل الكتلة ما فوق الحرجة مما يطلق عملية التفاعل المتسلسل، وهذه القنابل تحتوي على كمية كبيرة من المتفجرات مما يجعلها ثقيلة الوزن وصعبة النقل.

– القنابل الانكفائية "**Implosion** ": أين تحيط الكتلة الحرجة بمتفجرات عالية (مثل ثالث نترين التولوين – تي أن تي) عندما يتم تفجير متفجرات عالية في وقت واحد تنهار موجات صدمة ضغط المواد الانشطارية للكتلة الحرجة. فنظم القنابل الانكفائية تبنى باستخدام اليورانيوم 235 أو البلوتنيوم 239 وهي تنتج عن عملية تحويل نظير اليورانيوم U38 تحت تأثير قصف بالنيوترونات والبلوتنيوم، وإنتاج بلوتنيوم غني بالنظيرPU239 في حدود 93% فإنه يستدعي أن يكون الوقود المحروق صادرا عن مفاعلات تعمل بالغرانيت أو الماء الثقيل، والتي تستعمل وقودها من خامات اليورانيوم. غير أن قنبلة التجميع تعمل فقط باليورانيوم 235.[1] إن كمية اليورانيوم U-235 الضرورية لانتاج قنبلة نووية هي 52 كلغ،بيد أن 10 كلغ من البلوتنيوم –PU-239 كافية لتحقيق نفس الهدف[2].

[1] – Janet Wood,"Nuclear Power" .Op, cit. p 222 .
[2]Gary Gardner, op. cit. p.7

ويعتبر تصنيع الأسلحة النووية الحرارية مسألة فيزيائية بالغة التعقيد صعبة الحل. فالإنصهار هو الانشطار معكوس، بحيث أن الطاقة تتولد عن انصهار واندماج نووى لعناصر خفيفة هي نظائر الهيدروجين. وبمقدور السلاح النووي الحراري أن يحرر طاقة تقدر بعشرات ملايين الأطنان من مادة (تي أن تي) " TNT " المتفجرة. والانصهار هو مايولد طاقة التي تطلقها حرارة وضياء الشمس. والوصفة النووية الحرارية تتكون من جزأين منفصلين على الأقل هما: أولهما قنبلة انشطارية يضطلع انفجارها بدور المحفز وثانيهما طبقة القوة يوجد في قلبها مزيج غازي من الدوتريوم والليثيوم التي يحدث في داخلها الانصهار[1].

المطلب الثاني: أبعاد الانتشار النووي

أثارت الأسلحة النووية خلال الحرب الباردة العديد من القضايا منها ما يتعلق بامتلاك وما يتبعه من مخاطر انتشارها خارج الحدود النووية الخماسية، وتصاعد سباق التسلح النووي وما يتضمنه من احتمالات نشوب حرب نووية أو مشكلة عبور هذا السلاح الحدود الوطنية للدولة المالكة له.

وإذا كانت حقبة الحرب الباردة قد انتهت فإن التهديد النووي لا يزال، ذلك أن العالم شهد عصرا نوويا جديدا وفق أجندة دولية جديدة مبنية على

[1] – برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 20.

مفاهيم وأطراف وسيناريوهات أكثر خطورة وتعقيدا في الكثير من أبعادها مقارنة بسابقتها[1]، ويمكن أن يشكل إنتشار الأسلحة النووية وحدات جديدة وزيادة في المستويات العامة للأسلحة النووية في العالم خطرا كبيرا. وهنا نفرق بين الخطر المرتبط بالانتشار النووي الأفقي الذي يتطلب تعزيز نظام منع الانتشار، في حين أن الخطر المرتبط بالانتشار الرأسي يستوجب تشجيع المزيد من التخفيضات في المخزونات النووية ونزع السلاح، ومع ذلك فهناك علاقة ترابطية بين النوعين. فالاسلحة النووية في الانتشار الرأسي قد تكون أكثر جاذبية للدول غير مسلحة نوويا، غير أن التخفيضات النووية في الانتشار الأفقي تكون أقل جاذبية بالنسبة للدول الماكلة لهذه الأسلحة.

[1] – شهرزاد أدمام ، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة و الدراسات القانونية، قسنطينة، الجزائر، العدد 01، 2013، ص49.

الجدول رقم 03 : الأخطار المترتبة عن الانتشارين الأفقي والرأسي

الانتشار الأفقي	الانتشار الرأسي
انتشار الاسلحة النووية إلى جهات جديدة	الحصول على المزيد من الأسلحة النووية من قبل الدول المسلحة نوويا.
الوحدات النووية الجديدة قد تكون غير عقلانية	خزونات نووية كبيرة تجعل الأسلحة النووية أكثر جاذبية للدول الأخرى.
تزايد عدد الجهات النووية، يعني فرصة أكبر من الحوادث أو سوء الاستخدام وحتى تبادل نووي معتمد	المزيد من الأسلحة النووية فرصة كبيرة للحوادث وسوء الاستخدام النووي، وكذلك سباق التسلح وعدم الاستقرار لاحقا.
الانتشار النووي إلى وحدات جديدة يعتبر تهديدا لامن الدولي	المزيد من الأسلحة النووية يعني أكبر خطر

المصدر : ibd p 56

1- البعد البيئي للانتشار النووي:

لطالما ترتب على انتشار المنشآت النووية في حزام جغرافي أو منطقة معينة، العديد من المشكلات ذات الصلة بالمجال البيئي، مثل تسرب الإشعاعات النووية وتلوث المرافق ومصادر المياه، أو المضاعفات البيئية السلبية لعمليات ردم ودفن النفايات النووية، إضافة إلى كل ما يتصل بمفاهيم الحوادث النووية وكذا الكوارث النووية، التي لا تعد تقتصر آثارها على الدول التي تقع داخلها، وإنما تأكد مع مرور الوقت حقيقة أنها كوارث تفوق مقدرات الدول منفردة وتشكل مخاطرا عابرة للحدود.[1]

2- البعد العسكري للانتشار النووي :

يتصل هذا البعد بالمرافق النووية كهدف، وكذا بإمكانية استخدام مخلّفات تلك المرافق عسكريا، حيث ومع تطور التهديدات اللاتماثلية وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة صارت هناك احتمالات أكثر ردودا وجدية تطرح، بشأن تأمين سلامة المفاعلات النووية من الاعتداء، سواء في الظروف العادية أو في الحروب أو التوترات الحادة، في جانب آخر

([1])- محمد عبد السلام ، القدرات النووية: شبكة من المفاهيم و المقولات المركبة في العلاقات الدولية، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، الأهرام، القاهرة، عدد 11، نوفمبر 2005،ص 24.

أصبحت احتمالات إلقاء النفايات النووية المشعة لأغـــراض عدائيـــة فـــي حـــالات التوتر المسلح واردة جدا بالمعطى الانتقامي.[1]

3- البعد السياسي للانتشار النووي :

تؤدي التوترات والضغوطات السياسية في منطقة نـــزاع مـــا، إلـــى احتمـــال اتجاه الدول التي تملك قدرات نووية نحو إنتـــاج أســـلحة نوويـــة، فتحـــدث بـــذلك حالة من الترقب الإقليمي، أو شكوك متبادلـــة، قـــد تـــدفع الـــدول نحـــو الســـعي أكثر باتجاه تطوير قدراتها النووية، مما يسرّع مســـار امتلاكهـــا للقـــوة النوويـــة، بحيث قـــد تجـــد دول معينـــة نفســـها" دول عتبـــة نوويـــة " Nuclear threshold states، دون أن تخطط لذلك.[2]

المطلب الثالـــث: عقـــدة العلاقـــة بـــين القـــدرات النوويـــة وانتشـــار الأســـلحة النووية

تبدأ دراستنا في تفسير العلاقة بـــين القـــدرات النوويـــة والأســـلحة النوويـــة بطرح التساؤل: هل زيادة امتلاك القـــدرات النوويـــة تـــؤدي حتمـــا إلـــى زيـــادة انتشار الأسلحة النووية ؟. الإجابة تبدو واضـــحة لهـــذا الســـؤال، فالـــدول التـــي تمتلك قدرات نووية- من حيث المبـــدأ- هـــي التـــي تمتلـــك المعـــارف النوويـــة

(1) - رانية طاهر، **سياسات الانتشار النووي : دراسة في المحددات السياسية و الأطر القانونية**، دراسات إستراتيجية، مركز الحضارة للدراسات، قطر، جانفي 2015، ص : 18

(2) - محمد عبد السلام، ، المرجع السابق، ص 25.

الأساسية والكوادر العلمية ومراكز البحث والتطبيق، إضافة إلى مفاعلات تعمل في إطار برنامج نووي، سواء كانت مفاعلات أبحاث تعمل لأغراض البحث العلمي والتطبيقات السلمية، أو مفاعلات تعمل لأغراض توليد الطاقة وتحلية المياه، فالقدرة النووية ترتبط في الأساس بامتلاك بنية نووية تعمل للأغراض المدنية، لكن هناك نقطتين هامتين بهذا الشأن وهما:

أ- إن القدرات النووية تتعلق بـ"العامل الإستراتيجي "، والتي تمارس تأثيراتها خارج نطاق كونها "سلعة "، أو يمكن استخدامها وفقا لأنماط لا تقتصر على المنافع العادية ويتجاوز الاهتمام بها حدود النطاق الجغرافي للدولة التي تحوزها، ويتم التعامل معها وفقا لذلك وتبعا لمنطق خاص، وكل ما يتعلق بها يثير اهتمامات خارجية، كما أن التعامل معها يتجاوز فكرة الحقوق القانونية أو الجوانب الفنية إلى التوجهات السياسية، التي لا يمكن تجنبها في كل الأحوال[1].

ب- إن القدرات النووية تقع ضمن عناصر القدرة التكنولوجية والاقتصادية للدولة بصفة عامة، لكنها عند حد معين من تطورها يمكن أن تمثل قاعدة لبناء قوة عسكرية نووية، خاصة في ظل وجود ما اصطلح على تسميته "

[1] – أشرف عبد الغفار، ، الانتشار النووي، سلسلة مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، أوت 2008، ص ص: 29.

المـــواد والمعـــدات الحساســـة"، أو المعـــدات والمـــواد النوويـــة ذات الاســـتخدام المزدوج المدني- العسكري، والتكنولوجيا المتصـــلة بهـــا، والتـــي توجـــد قـــوائم تفصيلية لا نهاية لها تحددها وتفرض قيـــودا علـــى الاتجـــار فيهـــا، كمـــا توجـــد تجمعات متعددة الأطراف مثل " نادي لنـــدن" ولجنـــة " واســـينار" تضـــع قواعـــد للسيطرة على إمداد الدول الأخرى بهـــا، وعلـــى هـــذا الأســـاس تعتبـــر القـــدرة النووية أحد العناصر المحتملة للقوة العســـكرية ولـــو علـــى مســـتوى أنهـــا تتـــيح للدولة خيارا عسكريا نوويا[1].

في هذا الإطار، فإن المحدد الرئيسي الذي حكـــم التحلـــيلات التـــي تناولـــت الانتشار النووي من تلك الزاوية، هو أن القضية الجوهريـــة فـــي التعـــاطي معـــه - والتي طالما كانت محل جدال- لا تتعلق بمفهـــوم القـــدرات النوويـــة بأبعادهـــا المدنية والتكنولوجية المتصلة بالاســـتخدامات الســـلمية للطاقـــة النوويـــة، وإنمـــا بالعلاقة بين امتلاك القدرات النوويـــة وامـــتلاك الأســـلحة النوويـــة أي الأبعـــاد الإستراتيجية لحيازة الأسلحة النووية. وتشير دراســـات الانتشـــار النـــووي، التـــي تهتم بتحليل الأبعاد الإستراتيجية لامـــتلاك أو انتشـــار القـــدرات النوويـــة إلـــى أن هناك مقولتين رئيستين تحكمان العلاقة بين امـــتلاك وانتشـــار القـــدرات النوويـــة، وبين الاتجاه نحو امتلاك الأسلحة النووية، وهما :

[1] -المرجع نفسه، ص 30.

أ- المقولة الأولى :

أن هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشار الأسلحة النووية، فهناك ارتباط واضح بين المشاريع النووية السلمية والبرامج النووية العسكرية، إذ أن كلا الجانبين يعتمدان تقريبا على نفس المنشآت والتكنولوجيات والمواد وبالتالي نجد أن الوقود يستعمل لغرض ومن طرف إنتاج محطات الطاقة النووية – اليورانيوم المخصب والبلوتنيوم – يمكن استخدامهما أيضا لإنتاج الأسلحة النووية. وبناء على هذه المقولة ترددت كثيرا عبارة: أنه توجد طاقة نووية واحدة، كملاحظ الحائز على جائزة نوبل هنس الفرين " Hanes Alvén"[1] : " الذرة من أجل السلام والذرة من أجل الحرب" هما وجهان لعملة واحدة.

ويشير المدافعون عن هذه المقولة أيضا، إلى أن التيار الرئيسي في التحليلات الدولية قد تعامل مع مشكلة القدرات النووية من زاوية احتمالات اتجاه الدول التي تمتلكها-خاصة في ظل وجود تكنولوجيا مزدوجة الاستخدام – إلى تحويل برامجها النووية نحو اتجاهات عسكرية، بما يهيء المجال لانتشار الأسلحة النووية[2].

---

[1]–Sagan, Scott D,Opcit,p 02.

([2]) – أشرف عبد الغفار، المرجع السابق، ص: 23.

ب- المقولة الثانية :

إن انتشار القدرات النووية يسهّل انتشار الأسلحة النووية، ومن المحتمل أن يسرّع المناخ العام لهذا الانتشار وتيرة الإنتاج، أو على الأقل يتيح ذلك في مدى زمني متفاوت. فالعلاقة بين انتشار القدرات النووية، وانتشار الأسلحة النووية، ليست بالضرورة علاقة مباشرة، حيث أن هناك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين الانتشارين، تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالاتجاه نحو إنتاج الأسلحة النووية، أو الامتناع عن إنتاجها. [1]

وتعتبر المقولة الثانية مقبولة إلى حد كبير، فعلى الرغم من أن امتلاك القدرة النووية يسهل إلى حد كبير في إمكانية إنتاج السلاح النووي إلا أنه لا يؤدى إليه، ولا توجد علاقة مباشرة بين القدرة والقوة، ففي الثمانيات كان عدد الدول التي تمتلك قدرات نووية يصل إلى 65 دولة، منها 30 دولة تمتلك مفاعلات نووية، بينما لم يزد عدد الدول التي تمتلك ترسانات نووية معلنة، أو التي تمتلك أسلحة نووية غير معلنة، أو التي في طريقها لامتلاك أسلحة نووية عن 12 دولة تشمل الدول العظمى والكبرى، واستمرت نفس النسب على ماهي عليه، حتى عندما دخلت دول جديدة إلى النادي النووي

(1)- محمد عبد السلام، الانتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر، مصر ، 2007، ص: 31.

في التسعينات. وهو ما يعني أن امتلاك القدرة النووية -من تحليل الواقع العملي- لا يعنى امتلاك أسلحة نووية[1].

وانطلاقًا من وجود تباينات واختلافات واسعة بين الدول التى تمتلك قدرات نووية، من حيث مستوى تقدمها ودرجة ونوعية الضغوط الإقليمية التي تتعرض لها، فإن ثمة أربعة عوامل مختلفة تحدد ما إذا كانت تلك الدول المالكة للقدرات النووية كل على حدى سوف تتجه نحو امتلاك الأسلحة النووية بالفعل أم تمتنع عن ذلك [2] :

أ- **مستوى تطور القدرات النووية - العسكرية:** ويشير هذا العامل إلى مدى قدرة الدولة معينة على إنتاج الأسلحة النووية، فهناك مستويات من القدرات النووية تتباين بمدى واسع بين امتلاك بنية نووية أولية ترتبط باستخدامات مدنية محدودة للطاقة النووية وامتلاك برامج نووية متطورة لا تتضمن أو تتضمن عناصر عسكرية تتيح للدولة إنتاج جهاز (Device) نووي. كما أن هناك متطلبات علمية - تكنولوجية عسكرية إضافية، يتحدد على أساسها ما إذا كانت الدولة قادرة على تحويل هذا الجهاز إلى "سلاح نووي" أم لا؟.

([1])- المرجع نفسه، ص ص: 31-32.

([2])-رانية طاهر ، المرجع السابق الذكر، ص ص: 31-32.

ب- دوافع امتلاك الأسلحة النووية: ويرتبط هذا العامل بمدى قوة دوافع امتلاك السلاح النووي لدى الدول واستمرارية هذه الدوافع لفترة زمنية طويلة دون تغيير.

ج- تمويل البرامج النووية العسكرية (التكلفة المالية): ويرتبط هذا العامل بمدى قدرة الدولة على تمويل برامج إنتاج الأسلحة النووية عبر فترة زمنية طويلة.

د- القيد الدولي على إنتاج الأسلحة النووية: ثمة قيود وإجراءات صارمة تفرض على التوجهات العسكرية النووية، وتؤثر بشدة على قرار امتلاك الأسلحة النووية من خلال حسابات العائد/ التكلفة، بما قد يحول دون اتخاذ القرار أو يدفع نحو العدول عنه[1].

وفي الأخير، يمكن القول أن هناك مجموعة عوامل تكنولوجية، عسكرية، أمنية، سياسية، اقتصادية ومالية وقيود دولية يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى تتدخل في تحديد العلاقة بين امتلاك القدرات النووية وامتلاك الأسلحة النووية، فعلى سبيل المثال لم يردع تأثير أي عامل من العوامل السابقة دولة باكستان من امتلاك السلاح النووي، بينما أدت بعض

[1]- محمد عبد السلام، ، المرجع السابق، ص 29.

تلك العوامل إلى منع دول كالعراق وليبيا وسوريا من حيازة الأسلحة النووية.

وعليه فإن امتلاك الدولة لعناصر القدرة النووية السلمية لا يعني أنها قادرة على إنتاج السلاح النووي، فهناك متطلبات إضافية لابد من توفرها لاستكمال دورة الوقود النووي التي تم التطرق إليها في عنصر تقنية الأسلحة النووية.

المطلب الرابع : إشكاليات الانتشار النووي في واقع العلاقات الدولية

تتعدد المفاهيم والإشكاليات التي ترتبط بقضايا الانتشار النووي، ويمكن طرح أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي:

أولا : السوق النووية السوداء ومسألة الانتشار النووي:

تمثل السوق النووية السوداء لتجارة الموارد والمعدات النووية أحد المصادر الرئيسية التي ساهمت في تسريع وتيرة انتشار الأسلحة النووية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويشير مفهوم السوق النووية السوداء إلى: "عملية المتاجرة في الخبرات أو التقنيات أو المواد، وكذا المعدات المتعلقة

بالمجال النووي، والتي ينطوي السعي للحصول عليها لأغراض غير سلمية، وتتم هذه العملية عبر طرق سرية". [1]

وتعود بدايات تكوّن السوق النووية السوداء، إلى العمليات الأولى التي هدفت لسرقة التكنولوجيا النووية بواسطة علماء، أو متعاونين وعملاء لصالح دول تسعى للحصول على التقنية والسلاح النووي، وأثبتت عدة تقارير منشورة عمليات إبرام لصفقات بيع مواد تدخل في تصنيع الأسلحة النووية، وتضمنت تلك التقارير أيضا إثباتات بشأن وجود انفلات في مجال مراقبة الانتشار النووي، لا سيما في الفترة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1992 ، خصوصا وأن هذا الوضع دفع نحو توقع ظهور دول نووية جديدة، توظف مواردها المالية في الحصول المباشر على الأسلحة النووية، وكل ذلك دفع نحو التفكير في كيفية تحقيق قدر من التعايش مع واقع الانتشار النووي على نحو أكثر فعالية، بالنظر إلى ما بدا منعدم القدرة على السيطرة بشكل حازم على تلك السوق في ذلك الوقت[2]،

([1])– أشرف عبد العزيز عبد القادر، **الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي (إدارة الأزمة النووية الإيرانية)**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2010 ص: 71.

([2])–التقرير الاستراتيجي العربي، **الثورة في الشؤون النووية**، ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، مصر، 2003– 2004،ص :19

الموقع :http:///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB44.HTM

وأن عمليات تلك السوق المستحدثة تتركز في دول مختلفة من العالم، وبرعاية دول تساهم في التجارة النووية.

في هذا الإطار مارست إسرائيل نشاطات نووية غير رسمية على نطاق واسع، من خلال نشاطات خاصة بسرقة تصميمات وتكنولوجيات من المؤسسات النووية الأمريكية والقيام بعمليات خاصة للحصول على شحنات مهمة الحجم من اليورانيوم المخصب، وكذا عقد العديد من الصفقات السرية بغرض اقتناء اليورانيوم المخصب، وتصنيع أجهزة تتعلق بالتفجيرات النووية[1].

بدأت الصورة الأوضح للسوق النووية السوداء تتضح بشكل بارز منذ عام 2003، حين تم الإعلان بشكل مفاجئ عن اكتشاف برنامج تخصيب لليورانيوم لدى إيران في منشأة ناتنز النووية، وتعزز الاهتمام أكثر بهذا الموضوع مع بروز الحديث أكثر عن المساعي الليبية للحصول على أسلحة دمار شامل، واكتشاف شبكة دولية مهتمة بنقل وبيع التكنولوجيا النووية من داخل باكستان، كان يرأسها العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان، الذي جسّد نموذجا للسوق النووية، وساهمت شبكته في تقديم المساعدة لعدد من الدول غير النووية آنذاك، على غرار كوريا الشمالية وإيران وليبيا، وتمّ

(1)- أشرف عبد العزيز عبد القادر، المرجع السابق ، ص: 74

تفكيك هذه الشبكة سنة 2004، ولقد اعترف رئيسها عبد القدير خان بمختلف الأفعال التي قام بها، من خلال إمداده لكوريا بمجموعة من الرسومات والبيانات الفنية وغاز سداس يفلوريد اليورانيوم المستنفذ(UF6)، أما ما يخص العلاقات التجارية التي جرت بين الشبكة وليبيا، فتمثلت في مشاركة الليبيين أعمال العديد من العلماء المتخصصين في المجال النووي، ووسطاء وشركات إمداد من ثلاث قارات تعمل في المجال النووي[1].

ثانيا : الإرهاب النووي :

ارتبطت التحولات الأمنية التي عرفتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في جانب منها بمفهوم الانتشار النووي، وظهور الإرهاب النووي كأحد مصادر التهديد للأمن الدولي، وعلى أساس اعتباره أهم أنماط التهديد الذي تواجهه العديد من دول العالم، وفي هذا السياق يرى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) الدكتور محمد البرادعي أن " الإرهاب النووي" لم يكن يمثّل تحديا حقيقيا عاجلا ولكننا الآن أدركنا أنه أصبح خطرا لا يمكن تنحيته جانبا، إذ أنه أصبح في المواجهة تماما".[2]

([1])– أشرف عبد الغفار، المرجع السابق، ص ص: 28– 29.

([2])–غافين كاميرون، **الإرهاب النووي، أسلحة للبيع أو السرقة، المعادلة النووية**، برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، مارس 2005، ص: 17.

ويطرح جانب من التحليل في العلاقات الدولية -المتصل بهذا الموضوع- أربع سيناريوهات محتملة تقع ضمن الإرهاب النووي وهي : [1]

1- سرقة واستخدام سلاح نووي كامل : يوجد عدة مئات من السلاح النووي في مختلف مناطق العالم معرضة للسرقة من قبل لإرهابيين أو مجرمين قد يبيعونها لمنظمات إرهابية أو وجود نخب عسكرية أو علمية في بعض البلدان قد تكون مستعدة لأسباب إيديولوجية أو مالية،لأن توفر أسلحة أو مواد أو خبرة نووية لمنظمات إرهابية.

2- سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار، يتم استخدامها بعدئذ لصنع سلاح نووي: إن كمية المواد النووية المنتشرة في أرجاء العالم في القطاعين العسكري والمدني هائلة، وهي خاضعة لقدر ملائم من الحماية والسيطرة والضبط ففي الكثير من الدول، ولكن الإجراءات الأمنية ليست بنفس الشدة في مناطق أخرى.

3- شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية، بهدف إحداث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة : تشمل السيناريوهات النظرية الطائرات الانتحارية وهجومات الشاحنات المفخخة لإحداث انتشار للمواد النووية من المرافق عن طريق انفجار بالإضافة إلى احتمال وجود مجموعة تتوفر لديها

)- المرجع نفسه، ص: 18.[1](

معرفة بتصميم منشأة وتسبب تسربا فيها يعرض أنظمة السلامة في المنشأة للخطر.

4- استخدام مواد إشعاعية لصنع أداة لإطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة) : تعتبر المواد النووية منخفضة المستوى ذات قيمة كجزء من قنبلة قذرة، وهي تستخدم على نطاق واسع ولا تتمتع بحماية كبيرة وبالتالي فهي معرضة للاستغلال من قبل الإرهابيين [1].

لكن رغم هذا لا ينبغي المبالغة في تجسيم الخطر الإرهابي، فالمواد الانشطارية ليست سهلة المنال. والحوادث التي أحصتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 1990 تبين أن الغالبية العظمى من عمليات نقل المواد النووية كانت تعني كميات ضئيلة من تلك المواد، لا مجال للمقارنة بينها وبين ما تستدعيه تصنيع قنبلة نووية . حتى وإن كان هناك احتمال أن منظمة إرهابية استطاعت وضع اليد على الكمية الكافية، فإنه لن يكون من السهل عليها تصنيع قنبلة نووية تنفجر في الوقت المطلوب، لا قبل ذلك. علاوة على ذلك، فمن الصعب على مجموعة إرهابية أن تتوصل إلى صناعة قنبلة ذات طاقة يعتد بها من صنف قنبلة هيروشيما على سبيل المثال.

[1] – برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 127.

كماأن الترسانات الموجودة في روسيا وباكستان تحظى اليوم بحراسة مشددة وحماية كبيرة مما يعني صعوبة الوصول إليها، وحتى لو تحقق ذلك فسيبقى من المتعذر على القائمين على العملية تفجير القنبلة في غياب الشفرات الضرورية لذلك بل وحتى استخراج المواد الانشطارية منها لإعادة استعمالها. أما القنابل الروسية القديمة التي تم إخراجها من الخدمة فهي اليوم بلغت حالا من التقدم لا شك أنها ستجعل تفجيرها صعب إن لم يكن مستحيلا. وكذلك أن تاريخ الإرهاب يبين أن التقنيات المستعملة في العنف الإيديولوجي يتسم بنزعة محافظة قوية، بمعنى أن الجماعات الإرهابية تفضل اللجوء إلى وسائل مجربة ومتحكم فيها عوض استعمال وسائل جديدة وغير معروفة[1].

[1] – المرجع نفسه، ص 127.

المبحث الثاني : النظام الدولي لمنع الانتشار الأسلحة النووية

يتشكل النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية من مجموعة المعاهدات المتعددة الأطراف والمبادئ التوجيهية والأنظمة المختلفة التي تشرف عليها منظمات دولية وإقليمية وشبه إقليمية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. كما يتشكل النظام الدولي لمنع الانتشار أيضا من مجموعة معايير وهي: الاستخدام السلمي للطاقة النووية وضبط التسلح ونزع التسلح. باعتبارهم جوهر المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ البروتوكول الإضافي.

لكن كل عنصر من عناصر نظام منع الانتشار النووي، يتم التفاوض حوله في إطار آلية معينة أكثر ملاءمة لطبيعة كل عنصر، والذي يحدد من خلاله الأطراف التي تعتبر مشاركتها مهمة في المفاوضات حولها.

وفي هذا السياق، يمكن تميز مدخلين لمنع انتشار الأسلحة النووية، يشكلان النظام الدولي لمنع الانتشار، ويشتمل كل منهما على أطر وتدابير ومؤسسات مختلفة، وهما المدخل العالمي والمدخل الإقليمي.

المطلب الأول : نهج لكيفية الحد من الأسلحة النووية :

تنقسم التدابير الرامية للحد من الأسلحة النووية من حيث المفهوم إلى منهجين هما ضبط التسلح ونزع السلاح.

أولا : ضبط التسلح ARMS CONTROL : يعتبر إحدى إجراءات التعامل مع انتشار الأسلحة بين الدول والهدف منه ضبط تنظيمي للتسلح ، وهو لا يهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد، بل إلى إدارة النظام الحالي. ويمكن تطبيق مسألة ضبط انتشار الأسلحة النووية

من خلال عدة طرق هي[1] :

1- تحديد أنواع وأعداد الأسلحة التي يمكن استخدامها قانونيا في الحرب.

2- تحديد القدرة التدميرية بعد اندلاع الحرب من خلال خفض عدد الترسانات.

3- منع التكنولوجيا التي من شأنها الإخلال بتوازن القوى.

4- حفظ إجمالي عدد الأسلحة .

5- تطوير إجراءات بناء الثقة.

[1] – مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة 1، 2008 ، ص ص 285، 286.

كما أثارت الأسلحة النووية أربعة قضايا رئيسية على جدول أعمال ضبط التسلح مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فاعتبر كل منها مجالا أساسيا لتحليلات ومفاوضات ضبط التسلح النووي على المستويين الدولي والإقليمي، ويفيد هذا الطرح في توضيح التميز بين المشكلات النووية المثارة من ناحية، ومشكلة الانتشار أو منع انتشار الأسلحة النووية من ناحية أخرى، وهي كما يلي :

أ- منع نشوب حرب نووية :

لقد اعتبرت الحرب الباردة دائما أخطر التهديدات المنفردة لبقاء البشرية، لذلك كان منع نشوبها أهم المهام التي تصدرت أجندة ضبط التسلح. وفي هذا الإطار قدمت مشروعات مختلفة لحظر استخدام الأسلحة النووية، تحت اسم " عدم الاستخدام " The Non-Use " والذي شكل دائما أهم مجالات الاهتمام الدولي على هذا المستوى، كمشروع معاهدة الحظر غير المشروط لتلقي الأسلحة النووية عام 1954، والتي تحظر استخدام تلك الأسلحة إلا لغرض الدفاع عن النفس. كما قدمت مبادرات ومشروعات مختلفة لعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، عبرت عنها العديد من الاتفاقيات.[1] كما التزمت الدول المالكة للأسلحة النووية بعدم استخدامها ضد الدول غير نووية ضمن

[1] – محمد عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(NPT) عام 1986. بالإضافة إلى اتفاقيات مختلفة لضبط التسلح وإجراءات وترتيبات لبناء الثقة على المستوى النووي.

ب- وقف سباق التسلح النووي :

دفع التناقض الإيديولوجي بين القوتين الكبريتين إلى التنافس بينهما على تكديس الأسلحة والرغبة في إحراز التفوق في مجال التسلح وتحقيق التوازن، فيما عرف باسم " سباق التسلح"، والذي يقوم على منطق الفعل ورد الفعل. ففي حالة شروع أي طرف بتطوير برنامج عسكري يفهم الطرف الأخر على أنه تهديدا لأمنه، فيباشر بتطوير قدراته العسكرية لتحقيق التوازن، وهنا يتولد شك لدى الطرف الأخر بأن ردة الفعل هذه هدفها هو تحقيق التفوق العسكري.

وقد استمر سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا إلى أن عرفت العلاقات بينهما حالة من التوافق في بداية السبعينات، مما مكنهما من اتخاذ تدابير وإجراءات ثنائية توجت بعقد العديد من الاتفاقيات في مجال ضبط التسلح[1].

[1] – المرجع نفسه، ص 14.

ومع ذلك، سارت قضية الانتشار النووي بشكل مطـــرد وضـــمت كـــل مـــن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحـــدة وفرنســـا والصـــين. وبـــدأ الانتشار الأفقي في مناطق خارج مجابهة الحرب البـــاردة. وســـاد ســـباق التســـلح النووي بين الهند وباكستان إذ فجرت كلتا الدولتين قنابـــل نوويـــة. وبالتـــالي مـــن الصعب وضع حد لقضية سباق التسلح. حيـــث يبـــدو أن مـــنهج ضـــبط التســـلح هو الحل الناجع لسباق التسلح.

ج- منع انتشار الأسلحة النووية :

يعتمد منع الانتشار النووي أساسا على مجموعـــة مـــن الضـــوابط السياســـية وأولى تلك الضوابط وأهمها علـــى الإطـــلاق هـــي معاهـــدة الحـــد مـــن انتشـــار الأسلحة النووية، التي تقضي بمنـــع دول خـــارج القـــوى النوويـــة الخمـــس مـــن امتلاك أسلحة نووية، غير أن مســـألة امـــتلاك الأســـلحة النوويـــة شـــرعت فـــي الانتشار بعد ذلك بظهور ما أصبح يســـمى دول نوويـــة صـــغيرة أو دول العتبـــة النووية. فظهرت سياسات جديـــدة للتعامـــل مـــع مشـــكلة الانتشـــار وهـــي إدارة الانتشـــار أو مكافحـــة الانتشـــار مـــن خـــلال مجموعـــة مـــن الاتفاقيـــات والإجراءات[1].

[1] – المرجع نفسه، ص ص 14- 15.

د- تقييد نشر الأسلحة النووية : لقد ارتبطت هذه المشكلة بوضع قيود على نشر أو توزيع الأسلحة النووية خارج أراضي الدول المالكة لها. ويعد ضبط التسلح إجراء ضروري لعملية نزع السلاح، لأنه من غير المنطقي أن تقبل الدولة تخفيض مستوى تسلحها كليا أو جزئيا في الوقت الذي ترفض فيه فتح ترسانتها العسكرية أمام فرق التفتيش الدولية.

وتواجه عملية ضبط التسلح مجموعة من العوائق تقلل من فعاليتها، ومن بينها عائق السيادة، بمعنى رفض الدولة التدخل في شؤونها الداخلية وتمسكها بأحقية امتلاك ترسانة عسكرية، هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق أخطار تهدد الأمن القومي للدولة، بالإضافة إلى فقدانها الثقة في فاعلية النظام الجماعي في ظل الأمم المتحدة. وكذلك صعوبة ممارسته على بعض الأنواع من الأسلحة (الأسلحة التي لا تزال في طور التجريب) علاوة على ارتفاع تكلفة إجراءات الرقابة والتفتيش[1].

ثانيا : نزع التسلح DISARMAMENT : هو محاولة القضاء بصفة كلية أو جزئية على القدرات العسكرية للدول ويتضمن التدابير المتسقة مع

[1] – إبراهيم إسماعيل كاخيا، ضبط التسلح في المنطقة و أثره على التوازن الإستراتيجي العربي – الإسرائيلي ، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 20، السنة السابعة ، ديمشق، سوريا، خريف 2004، ص ص 88 –89 .

أحكام ترمي إلى إزالة القدرات العسكرية الوطنية بالكامل أو جزئيا، أوعلى المستوى الكلي والجزئي معا[1].

ويختلف مفهوم نزع السلاح عن مفهوم ضبط التسلح الذي يفرض قيودا ولا يحدد بالضرورة عدد الأسلحة المتوافرة في دول معنية. وتاريخيا تم نزع السلاح بطريقتين متعارضتين :

أ- **الطريقة الأولي :** تفرض الدولة المنتصرة في حرب ما نزع السلاح على الدولة الخاسرة في هذه الحرب.

ب- **الطريقة الثانية :** تسمى هذه الطريقة بنزع السلاح الطوعي، الذي تسعى فيه الدول إلى التفاوض للتوصل إلى اتفاق مقبول لدى الأطراف المتفاوضة، فتقوم هذه الأخيرة بتقليص حجم جميع مؤسساتها العسكرية.

كما يأخذ منهج نزع التسلح ثلاث أنواع هي :

أ- **النوع الأول :** محاولات الحد من حجم القوات المسلحة وتقليصه إلى أقل مستوى.

ب- **النوع الثاني (النزع العام) :** يسعى إلى التخلص الكامل من الأسلحة كلها. لكن هذا الأخير يترافق عادة مع مثالية متطرفة، فعلى سبيل المثال

[1] – ستيفن توليو، توماس شمالبرغر ، نحو اتفاق على مفاهيم الأمن : **قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة و نزع السلاح وبناء الثقة**، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، سويسرا، 2003، ص 08.

اقتراح الأمين العام في الاتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف(Mikhaa'il Ghourbatshouf) في قمة ريكيافيك عام 1986 خطة للتخلص من كل الصواريخ الباليستية المسلحة نوويا قبل عام 1996 وحظيت هذه الخطة بموافقة الرئيس الأمريكي ريغان (Ronald Wilson Reagan)، إلا أنه لم يتم تطبيقها، ومع ذلك فقد زاد دعم الشعب لغورباتشوف في مرحلة الخوف من الوصول إلى أخطر مستويات سباق التسلح.

- **النوع الثالث (نزع السلاح الإقليمي)** : يسعى إلى الحد من الأسلحة أو التخلص منها في منطقة جغرافية معينة. في العقود الخمس الماضية اتخذت خطط لنزع السلاح الإقليمي صورة اقتراحات تدعو إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية[1]. ويواجه مفهوم نزع السلاح معضلتين أساسيتين:

أولا: يوجد تباين بين الافتراضات، افتراض أن الأسلحة تسبب الحرب وافتراض آخر أن سباق التسلح النووي تسببه النزاعات السياسية الكامنة، فلا يمكن أن تنجح مقترحات نزع السلاح التي تعالج عوارض المشكلة فقط دون أسبابها،

ثانيا: صعوبة التحقق من تطبيق اتفاقيات نزع السلاح[2].

---

[1] – مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان، نفس المرجع السابق ، ص ص 419 –420.

[2] – المرجع نفسه ، ص 421.

المطلب الثاني : المدخل العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية : Global Approach

أولا : ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

1- جذورها:

إن استخدام القنبلة الذرية إبان الحرب العالمية الثانية وتأكيد القوة التدميرية لها، دفع بوزراء الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا وبريطانيا إلى اتفاق إنشاء لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية " U N A E C " من أجل التعامل مع المشكلات التي أفرزها العصر النووي.

فاتخذت الأمم المتحدة الخطوة الأول للتحكم في الطاقة النووية، وأنشأت الجمعية العامة في أول قرار لها عام 1946 " اللجنة الدولية للطاقة الذرية " UNAEC [1] ". وأوكلت لها مهمة تقديم الاقتراحات للقضاء على الأسلحة النووية والتأكد من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية تحت إشراف دولي. وفي يوم 14 جوان من نفس العام اقترح بارنارد باروخ " Barnard Baruch " ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى اللجنة الدولية للطاقة الذرية

[1] – ملحق مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية **خمسون عاما حسما في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية،** الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فينا، النمسا، ص 2، مارس / آذار 2007.

بما يسمى " خطة بـــاروك " Baruch Plan " تلبيـــة لرغبـــات اللجنـــة، وتضـــمنت هذه الخطة الترتيبات التالية[1]:

أ – الرقابة الإدارية الدولية أو ملكيـــة جميـــع الأنشـــطة التـــي يحتمـــل أن تكـــون خطرة، وبالتالي ستكون الأنشطة النووية فـــي جميـــع دول العـــالم تحـــت ســـيطرة المنظمة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

ب – إنشـــاء منظمـــة دوليـــة " LADA "تكـــون لـــديها القـــدرة علـــى الســـيطرة والترخيص وتفتيش جميع الأنشطة الأخرى للطاقة الذرية.

ج – منظمة دولية مـــن شـــأنها أن تـــؤدي إلـــى تعزيـــز الاســـتخدامات الســـلمية للطاقة الذرية.

د – منظمة دولية تقوم بمهام البحـــث والتنميـــة بغيـــة البقـــاء فـــي طليعـــة تقنيـــة الطاقة الذرية وذلك للتمكن من معرفة الاستخدام اللاسلمي للطاقة الذرية.

وهناك ملاحظة جديرة بالـــذكر فيمـــا يخـــص خطـــة بـــاروك أنهـــا تكـــرس الاحتكار الأمريكـــي النـــووي ومواصـــلة تفوقهـــا الاســـتراتيجي علـــى الاتحـــاد السوفيتي.

[1]Daniel H.Joyner, **Interpreting the Nuclear Non- Proliferation Treaty**, Oxford University Press, New York 2011,P7.

وبعد مرور خمسة أيام فقط قدم الاتحاد السوفيتي اقتراح مضاد عن طريق ممثله لدى الأمم المتحدة أندريه غروميكو "Andery Gromyk " يقوم على خطة وطنية لتملك النبائط النووية والسيطرة عليها على عكس الخطة الأمريكية التي تصور الترتيبات الدولية للسيطرة على الموارد والنبائط النووية. ونتيجة الرغبة الجامحة لدى الطرفين في السيطرة على الطاقة الذرية، وفقدان الثقة بينهما لم تعرف الخطتين طريقهما للتنفيذ.[1]

وفي يوم 8 ديسمبر عام 1953 ألقى الرئيس الأمريكي أيزنهاور Eisenhower Dwight David خطابا تحت عنوان "الذرة من أجل السلام " في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. يدعو إلى إنشاء منظمة دولية للطاقة الذرية لضمان الموارد النووية واستخداماتها السلمية. وعلى إثر ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1954 بتعديل قانون الطاقة الذرية الخاص بها ليسمح بالتعاون النووي السلمي الدولي مما يستتبع عقد اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول[2].

---

[1] – Emily Bailey, Richard Guthrie, **The Evolution of the Nuclear Non-Proliferation Regime**, PPNN BRIEFING BOOK — Volume I , The Mountbatten Centre for International Studies (MCIS) on behalf of the Programmer for Promoting Nuclear Non-Proliferation, 2000, P03.

[2] – ملحق مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، نفس المرجع السابق ، ص 3.

كما توجت مفاوضات تنفيذ مقترح" الذرة في سبيل السلام " بعقد مؤتمر في مقر منظمة الأمم المتحدة حول النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية مابين شهري سبتمبر وأكتوبر عام 1956. وتم التوصل في هذا المؤتمر إلى اتفاق إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 29 جويلية عام 1957، وهي منظمة دولية مستقلة، لها نظامها الأساسي وأجهزتها، وبموجب اتفاقيات تقيم الوكالة علاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات صلة بعملها وتقدم تقريرا سنويا بإنجازاتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعمل الوكالة الدولية على تعجيل ومساهمة الطاقة النووية في السلام والرخاء في جميع أرجاء العالم، وتسهر على ضمان عدم استخدام المساعدة التي تقدمها أو التي قد تقدمها او التي تقدم بناء على طلبها أو تحت إشرافها أو رقابتها على نحو يخدم أي غرض عسكري[1]، كذلك تعمل الوكالة مع دول الأعضاء فيها ومع شركاء متعددين على نطاق عالمي للنهوض باستعمال التكنولوجيا النووية لأغراض آمنة ومضمونة وسلمية، حيث تقوم الوكالة عن طريق برامج التعاون التقني، بمساعدة الدول الأعضاء وتعزيز تبادل المعلومات

[1] – المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

العلمية والتقنية بينهم[1] . ويشمل عمل الوكالة أيضا إرساء إطار للجهود التعاونية لبناء وتدعيم نظام دولي للسلامة والأمن النوويين والتحقق من وفاء الدول بتعهداتها في مجال عدم الانتشار.

2- نظام الضمانات

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مكلفة بأدوار ومسؤوليات رئيسية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعمل نظام الضمانات الشاملة Safeguard " التابعة للوكالة بمثابة تدبير بناء الثقة، وآلية للإنذار المبكر وآلية إطلاق تهيئة ردود أخرى من المجتمع الدولي إذا اقتضت الضرورة وعندما تقتضي ذلك[2]. ويقوم نظام اتفاقيات الضمانات على ثلاثة مبادئ[3] :

أ- الحصر المادي : وهو يعني باختصار التأكد من وجود المادة النووية بنفس القدر الذي أعلنت عنه الدولة وبالكيفية التي أعلنت عنها والتي لاتتنافى مع نصوص معاهدة منع الانتشار النووي، حيث يقوم

---

[1]- Piet de Klerk , The evolution of IAEA safeguards, Office of External Relations and Policy Co-ordination, International Atomic Energy Agency, p1 .

[2] – خالد عبد العزيز العيسى، مآل العلوم و التقنيات النووية في ظل السياسات الوطنية الراهنة و التشريعات الدولية، معهد بحوث الطاقة الذرية، الرياض ، السعودية ، ص ص 7 – 8 الموقع : http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1425/145646_1.pdf

[3] – مصطفى عبد العال، تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح: مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، **السياسة الدولية**، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 120، افريل 1995، ص 90.

المفتشون بعملية الحصر المادي عن طريق تفقد المنشآت النووية وحساب كمية الوقود النووي المستخدم بحيث يتم التعرف على ماذا كانت هذه المنشآت تستخدم في إنتاج أسلحة نووية أم لا.

ب- الاحتواء: وهو يعني تحديد نطاق انتقال المواد النووية داخل حيز معين بمعنى مراقبة انتقالها من وإلى أماكن محددة يتفق عليها. بحيث يكون هذا الانتقال بعيدا عن تحويل هذه المواد للاستخدامات العسكرية أو بحيث لا تذهب هذه المواد إلى يمكن تحويلها.

ج- الرقابة : وهي عملية التأكد من أن الدولة العضو في نظام التفتيش لا تمارس خداعا من أي نوع خاصة فيما يتعلق بالنقطتين السابقتين .

لكن على الرغم من أن مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية منع انتشار الأسلحة النووية ومساعدة كل البلدان على الاستفادة من استخدام العلوم والتكنولوجيا استخداما سليما ومأمونا أمنا، فإن مسيرة تطوير الأسلحة النووية تواصلت في الانتشار(مثلا اكتشاف العديد من المنشآت النووية السرية لدى كل من كوريا الشمالية والعراق وليبيا وإيران) بعد إنشاء الوكالة.

ووفقا لنظام الضمانات الشاملة INFRIC153 – حصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على سلطة مراجعة محدودة، والتي كانت تراقب فقط تلك

المرافق المعلنة من قبل الدولة للتفتيش ولم تبحث عن المنشآت النووية الممكنة السرية[1]، فالوكالة تفتقر إلى سياسة تفويضية واضحة من أعضائها للقيام بذلك. هذا القصور في آلية تحكيمها أدى إلى إمكانية قيام برامج نووية عسكرية سرية.

ويمكن القول أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواجه اليوم تحديات كبيرة، ويمثل أكثر هذه التحديات إلحاحا وجوب تقوية نظام ضماناتها الحقيقي من أجل تحسين الكشف عن أي برنامج تسلح نووي سري ينتهك الالتزامات الدولية حيث يتوجب أن تكون الوكالة قادرة على توفير تأكيد موثوق لا بشأن الموارد النووية المعلنة داخل الدولة وإنما أيضا بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، لذلك خضع نظام الضمانات الشاملة لمراجعات جذرية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة الممتدة من عام 1991 إلى غاية عام 1997 في إطار برنامج (93 + 2) الذي تم من خلاله عقد مؤتمر للبروتوكول النموذج الإضافي" Additional Model Protocol "، فيتحول بذلك نظام الضمانات من ضمانات على الموارد النووية إلى ضمانات على الأنشطة النووية والأنشطة ذات العلاقة بالأنشطة

[1]– Joseph Cirincione,and Jon B. Wolfsthal, Op, Cit p30

النووية، الموارد الإنشائية المستخدمة في دورة الوقود النووي وفي الصناعات ذات البعد المدني كالبترول.[1]

حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تحول دورها بالفعل من دور تقليدي يتمثل في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وضمان عدم تحولها في اتجاهات عسكرية مع الإشراف على التزام الدول بتطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى دور فعال على الساحة الدولية بعد إصدار البرتوكول الإضافي، والذي يعطي للوكالة وسائل إضافية للتحقق من صحة واكتمال إعلانات الدول الأطراف المقدمة في إطار نظام الشامل.

وكان منطق البروتوكول الإضافي هو سد ثغرات نظام الضمانات النووية القائم، كوثيقة مكملة له، وذلك بمنح الوكالة سلطات جديدة تضاف إلى تلك المعطاة لها بموجب اتفاقات الضمانات بما فيها الضمانات الشاملة، والهدف الأساسي للبروتوكول هو تقديم تأكيد وضمانات عن الأنشطة المصرح عنها في إعلانات الدول أو الأنشطة التي قد تكون موجودة في الدولة ولم يعلن عنها[2].

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – محمود نصر الدين، نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 404، 2012، ص140.

وهكذا أتاحت الظروف الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعيد اكتشاف قدراتها وصلاحيتها والتفكير في تعزيز فعالية نظام الضمانات بضم الإجراءات الموجودة في نظام الضمانات الشاملة، وفي البروتوكول الإضافي في نظام موحد أطلق عليه اسم " نظام الضمانات المتكاملة".

ثانيا : المعاهدات الدولية

1 – المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي

أ– نشأتها :

ساد خوف شديد في فترة الستينات من أن خطر انتشار الأسلحة النووية سيزداد ضمن متتالية هندسية يصعب التحكم فيها، خاصة بعد أن نجحت جمهورية الصين الشعبية في تفجير القنبلة النووية في 6أكتوبر 1964، فاحتمالية وقوع حرب نووية تزداد كلما ازداد عدد القوى النووية وفقا للرأي السائد حينذاك، وهو ما عرف في ما بعد ب " النظرية الإحصائية " " Statistical Theory "، وذلك بالإضافة إلى خطر قيام حرب نووية بطريق الخطأ، أو بسبب حدث يصعب التحكم في آثاره. فقد كان ثمة اتفاق عام على ما يشكله الانتشار النووي من خطورة، بسبب القدرة التدميرية الهائلة والآثار المرعبة الناتجة من استخدام الأسلحة النووية في الحروب، مما أعطى دفعة قوية للتفكير الجاد في إيجاد آليات لمنع الانتشار ومن ثم جاء

مشروع " الاقتراح الأيرلندي " عام 1961 الـذي ركـز علـى أهميـة التوصـل إلى اتفاق دولي لمنع انتشار السلاح النـووي[1]، فتبنـت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة القرار رقم 1665 الذي دعت من خلاله جميـع الـدول إلـى العمـل مـن أجل إبرام معاهدة دوليـة تمكـن مـن إقـرار آليـات للمراقبـة والتفتـيش عـن الأسلحة النووية. وأيضـا اتخـذت الجمعيـة العامـة القـرار رقـم 2028 لعـام 1965 الذي دعت فيه مؤتمر لجنة الثماني عشرة إلـى التفـاوض حـول معاهـدة دولية لحظر الانتشار النووي على أساس عدد من المبادئ كالآتي[2]:

- أن تكون المعاهدة خالية من أي ثغرات قد تسـمح بانتشـار الأسـلحة النوويـة بصورة مباشرة أو غير مباشـرة إلـى الـدول غيـر الحـائزة علـى الأسـلحة النووية.

- أن تقيم المعاهدة توازنا مقبولا بين المسـؤوليات والالتزامـات المتبادلـة بـين الدول النووية والدول غير النووية.

---

[1] – محمد إبراهيم شاكر،نظام منع الانتشار النووي عام 2012، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 404، 2012، ص ص 106– 107.

[2] – عادل محمد أحمد علي، التنظيم القانوني والرقابي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الملتقى العلمي : الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وأثره على الأمن البيئي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الأكاديمية الملكية للشرطة، البحرين، 17 – 20 مارس 2014، ص 01

تم تصفح المقال بتاريخ 13– 09 – 2015 على الرابط :
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56323

- أن تكون المعاهدة خطوة نحو تحقيق نـــزع الســـلاح العـــام والكامـــل ولاســـيما نزع السلاح النووي تحت السيطرة الدولية الفاعلة والصارمة.

- يجب أن تتضمن المعاهـــدة علـــى أحكـــام مقبولـــة وقابلـــة للتغييـــر لضـــمان فاعليتها.

- يجب أن تتضمن المعاهدة نصوصـــا أو أحكامـــا تـــؤثر ســـلبيا فـــي حـــق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية فيمـــا بينهـــا بهـــدف ضـــمان عـــدم وجود أسلحة نووية على أرضيها.

صوتت اللجنة الثماني عشـــرة لصـــالح مشـــروع المعاهـــدة ب 17 عضـــوا مـــن أصل 18، بعد ذلك، تم عرضـــه علـــى الجمعيـــة العامـــة للأمـــم المتحـــدة التـــي أشادت به بقرارهـــا 2873\ د-22 \ الصـــادر فـــي 12 جـــوان 1968 بأغلبيـــة 95 صوتا واعتراض 4 وامتناع 21 دولة عن التصويت[1].

فتح باب التوقيع على المعاهدة فـــي عـــام 1968 بـــدأ نفاذهـــا فـــي عـــام 1970 . وفي 11 ماي 1995 مدد العمل بالمعاهدة إلى أجل غيـــر مســـمى . وانظـــم إلـــى المعاهدة ما مجموعه 190 طرفا، بمـــا فيهـــا الـــدول الحـــائزة للأســـلحة النوويـــة الخمس المعترف بها أصلا. وتعقد مـــؤتمرات اســـتعراض المعاهـــدة كـــل خمـــس سنوات لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ المعاهدة.

[1] – محمد إبراهيم شاكر، المرجع السابق، ص107.

وقد ميزت بين نوعين من المتعاقدين : النوع الأول يتمثل في الدول المالكة للسلاح النووي، أي الخمس المعلنة رسميا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، وفرنسا والصين. والنوع الثاني تلك غير المالكة والتي قبلت ارتكازا على هذه المعاهدة التخلي عن السلاح النووي، وبالتالي الطموح إلى الدخول في النادي النووي.

تنبني هذه المعاهدة على ثلاثة أركان أساسية ومتكاملة، هي : منع الانتشار، وتصفية الأسلحة، وتشجيع الاستعمال السلمي للطاقة النووية.

- منع الانتشار :

تشير المواد الثلاث الأولى للمعاهدة إلى منع انتشار الأسلحة النووية، فحظرت المادة الأولى قيام دولة نووية، أي تلك التي صنعت سلاحا نوويا أو أي جهاز نووي متفجر آخر وفجرته قبل فاتح جانفي 1967، أو قامت بنقل أسلحة نووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى إلى أي متلقي، أو منح هذا المتلقي السيطرة على الأسلحة، وكذلك مساعدة أو تشجيع أو حث أية دولة غير نووية على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة[1]. كما أنه تحظر على الدول غير النووية تلقي أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى

[1] – نن بوديل ، وكوني وول، **الحد من التسلح واتفاقيات نزع الأسلحة، الكتاب السنوي : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة، فادي حمود، عمر الأيوبي، وآخرون، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص 1168

من أي ناقل. وكذلك تحظر عليها صنع أو حيازة هذه الأسلحة وفقا للمادة الثانية من المعاهدة. ولأغراض التحقق من التزاماتها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة، اتفقت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على قبول الضمانات التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع مصادر المواد والموارد الانشطارية الخاصة الموجودة في أرضيها أو تحت سيطرتها، والوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولة عن التصديق على أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة لم تحول المواد النووية من الأغراض السلمية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية[1].

- نزع السلاح :

انطلقت المعاهدة من سباق التسلح النووي، فنصت المادة السادسة على ضرورة التزام الدول الموقعة بتفاوض بحسن النية قصد اتخاذ تدابير مناهضة لهذا السباق النووي في أفق تحقيق كامل للأسلحة. فضلا عن التزام التفاوض بشان معاهدة نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة[2].

- استخدام الطاقة النووية في الأغراض سلمية :

---

[1] – المرجع نفسه، ص 1169.

[2] – المادة السادسة من معاهدة حضر الانتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا، في ما يرتبط بالنفاذ إلى التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي، التي باتت أساسية اعتبارا لفوائدها، سواء في مجال الطاقة أو في مجالات أخرى كتشغيل المفاعلات الكهروبائية، أو مرتبطة بالصحة والزراعة والبحث العلمي، فبحسب الفصل السادس من المعاهدة، تتعهد الأطراف بتسهيل تبادل معدات ومواد ومعلومات علمية وتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية للأطراف غير النووية[1].

ب- استعراض المعاهدة

تنص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تجتمع الدول الأطراف كل خمس سنوات لاستعراض أداء المعاهدة لكفالة أن أغراضها وأحكامها يجري تنفيذها.

كلف مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و تمديدها 1995 بالإضافة إلى استعراض المعاهدة وكيفية القيام بذلك: لفترة واحدة، أو لمجموعة متتالية من الفترات، أو لأجل غير مسمى، أو عدم تمديدها على الإطلاق. واتفقت الدول الأطراف على تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، إلى جانب اتخاذ مقررين آخرين وقرار بشأن منطقة خالية من الأسلحة

[1] – الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 118.

النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتعلق أحد المقررين بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، وتناول المقرر الآخر المبادئ والأهداف المتعلقة بتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. ودعا المقرر الأخير إلى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراء مفاوضات عاجلة بشأن وضع معاهدة لحضر إنتاج المواد الانشطارية و"السعي بحزم" من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق نزع السلاح النووي[1].

عندما عقد مؤتمر استعراض المعاهدة في أفريل سنة 2000 واعتمد المؤتمر وثيقة ختامية تمحورت حول الاتفاق على 13 خطوة عملية لبذل جهود منهجية وتدريجية لتحقيق القضاء على الأسلحة النووية. وشملت الخطوات الأساسية المتفق عليها : " تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو ليس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية"، واتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات محددة تقضي إلى نزع السلاح النووي على نحو يعزز الاستقرار الدولي ويستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع"، وتطبيق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة[2].

---

[1] المعاهدة ٣ استعراض (NPT/CONF.1995/32 (Part I، لمؤتمرات التالية الوثائق وكل – أنظر للوثيقة http://disarmament.un.org/wmd/npt/index.html الموقع في متاحة

[2] مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١، **NPT/CONF.2010/50 (Vol.I) ص 26.**

وعقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2005 في شهر ماي في مدينة نيويورك وانتهى دون توصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية،وسط انقسامات عميقة بين الدول الأطراف بشأن مركز الالتزامات المتفق عليه في السابق، بما في ذلك نتائج مؤتمري استعراض المعاهدة لعام 1995 وعام 2000[1].

ونجح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 الذي عقد في ماي في نيويورك في اعتماد وثيقة ختامية موضوعية. وشملت استعراضا لأداء المعاهدة أعدت تحت مسؤولية رئيس مؤتمر الاستعراض، فضلا عن خطة عمل متفق عليها تتضمن 64 تدبيرا تطلعيا بشأن كل من الدعائم الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية– وبشأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ عام 1995. ودعت الوثيقة الختامية إلى عقد مؤتمر في عام 2012 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط[2].

---

[1] للمزيد أنظر للوثيقة NPT/CONF.2005/: 1 وكل ٢٠٠٥ عام المعاهدة استعراض التالية لمؤتمر الوثائق – 2005 http://www.un.org/events/npt .npttreaty.html / الموقع في متاحة

[2] – أنظر : ؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١، **NPT/CONF.2010/50 (Vol.I متاح على الرابط : http://www.un.org/ar/conf/npt/2015/**

2 – معاهدة الحظر الجزئي لمنع التجارب النووية في الفضاء، وتحت الماء، وفي الفضاء الخارجي

في سنة 1963 تم إبرام معاهدة الحظر الجزئي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا. و الخاصة بمنع التجارب النووية في الفضاء وتحت الماء، وفي الفضاء الخارجي. وقد حظرت على أطرافها القيام بأي تفجير لتجربة سلاح نووي أكان على سطح الأرض أو في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت سطح الماء، بما يشمل المياه الإقليمية وأعالي البحار أو أي مجال آخر إذا كان هذا التفجير يفضي إلى وجود مخلفات مشعة خارج حدودها الإقليمية. وهي بصيغة أخرى قد استهدفت تحقيق هدفين : وقف السباق الجنوني بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللذين قاما بعدة تجارب خلال السنوات الماضية، ولكنها لا تمنع التجارب الأرضية التي ستستمر حتى منعها بشكل ثنائي في سنتي 1974 و1976 ، ومن جهة أخرى الوقاية من لجوء دول أخرى إلى مثل هذه التحارب. ومن المعلوم أن فرنسا والصين رفضتا

الانضمام إلى هذه المعاهدة لأنهما اعتبرتا أنهـا ليسـت سـوى تجميـد للاحتكـار الثنائي الأمريكي – السوفياتي.[1]

3 – معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية :

فتح باب التوقيع علـى معاهـدة الحظـر الشـامل للتجـارب النوويـة فـي سبتمبر 1992، التي تحظر جميع تفجيرات تجـارب الأسـلحة النوويـة،، سـواء أكانت لغرض عسـكري أم لأي غـرض آخـر. وهـي تشـمل جميـع البيئـات ولاتحد عتبة دنيا عند تطبيق حالات الحظر. وتـنص ديباجـة المعاهـدة علـى أن هدفها هو " المساهمة بفعالية في منع الانتشـار النـووي بجميـع وجوهـه ونـزع السلاح النووي"[2].

4- اتفاقية الأسلحة الكيميائية :

تم وضع اتفاقية للأسلحة الكيمياوية في عام 1992، وبـدأ نفاذهـا فـي عـام 1997. وتحظـر اتفاقيـة الأسـلحة الكيمياويـة تطـوير الأسـلحة الكيمياويـة وإنتاجها وتخزينها واستخدامها, وتقضـي بـأن تـدمر الـدول الأطـراف جميـع

[1] – الحسان بوقنطار، معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وآلياتها و أهم مشاكلها، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 404، 2012، ص 116- 117.

[2] – CTBT-Art.XIV/2015/3, 30 July 2015

تم تصفح الموقع بتاريخ 22- 12- 2015 علي الرابط التالي :
https://www.ctbto.org/fileadmin/user_upload/Art_14_2015/CTBT_Art_XIV_2015_3_A.pdf

مخزونات الأسلحة الكيمياوية في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية .

ولضمان عدم التطوير السري للأسلحة المحظورة، وضعت الاتفاقية نظاما صارما لعمليات تفتيش تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تكفل أيضا التدمير المأمون للأسلحة[1].

6- اتفاقية الأسلحة البيولوجية :

تحظر اتفاقية الأسلحة البيولوجية تطوير وإنتاج واقتناء الأسلحة البيولوجية والسمية وتقضي بتدمير هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها. وتتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية " بألا تقوم مطلقا تحت أي ظروف بتطوير أو إنتاج أو تكديس أو القيام بأي وسيلة أخرى باقتناء ما يلي أو الاحتفاظ به [2]: أولها العوامل الجرثومية أو العوامل البيولوجية الأخرى أو المواد السمية أيا كان مصدرها أو وسيلة إنتاجها، بأنواع وكميات لا مبرر لاستخدامها للأغراض الانتقائية أو الوقائية أو غير ذلك من الأغراض السلمية. وثانيها الأسلحة أو المعدات أو وسائل إيصالها المصممة لاستخدام تلك العوامل أو المواد السمية للأغراض العدائية أو في نزاع مسلح. " وتحظر اتفاقية

[1] – بيجمان جيفري الين، **الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاتصال في دنيا العولمة**، ترجمة، محمد صفوت حسنن، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص ص238- 239.

[2] – نن بوديل ، وكوني وول، المرجع السابق، ص1173.

الأسلحة البيولوجية أيضا مساعدة الآخـــرين أو تشـــجيعهم علـــى اقتنـــاء الأســـلحة البيولوجية، وتقضي بأن تتخذ الـــدول الأطـــراف تـــدابير تنفيـــذ وطنيـــة، وتـــنص على حمايـــة وتشـــجيع اســـتخدام العلـــوم والتكنولوجيـــا البيولوجيـــة للأغـــراض السلمية، وهي تعمل منذ عام 1987 بنظام تدابير بناء الثقة.

ثالثا- المجموعات الدولية الخاصة بحظر الانتشار النووي :

ترتبط هذه المجموعات بنظم دولية متعددة الأطـــراف تســـتند علـــى مبـــادئ عامة للســـيطرة علـــى صـــادرات المـــواد والمعـــدات النوويـــة، وهـــي تكميليـــة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن أهمها :

1- لجنة زانجر Zangger (ZAC)

تشـــكلت المجموعـــة عـــام 1971 لمراقبـــة الصـــادرات، وتضـــع مبـــادئ توجيهية للإمداد بـــالمواد والمعـــدات النوويـــة المســـتخدمة فـــي إنتـــاج وتجهيـــز أعضاء الدول غير الحائزة للأســـلحة النوويـــة بـــالمواد النوويـــة. ومـــع أن هـــذه المبادئ التوجيهية غيـــر ملزمـــة، فإنهـــا تعمـــل كوســـيلة مـــن وســـائل تنســـيق السياسات الوطنية للأعضـــاء فـــي مـــا يخـــص تصـــدير اللـــوازم ذات الصـــلة النووية. وتتولى اللجنة بذلك إدارة قائمة أساســـية تحـــدد الأصـــناف التـــي يجـــب أن يكون نقلها مصـــحوبا تلقائيـــا بضـــمانات الوكالـــة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة.

ويمكن تحديث القائمة وفقا للحاجة، وهي تعمل كنقطة مرجعية في التبادل السري للمعلومات بين الأعضاء♦[1].

توصلت اللجنة في عام 1974 بتحديد الخطوط الاساسية التي بدأت في مذكرتين منفصلتين بما تسمى بقائمة " Trigger " المؤرخة في 14 اوت 1974 حيث ان المذكرة الأولى تقوم بتحديد قائمة بمصدر المواد القابلة للانشطار، كما حددت المذكرة الثانية الصادرات لهذه المعدات والمواد غير نووية. وقد تم نشرها على أنها وثيقة INFRIC \209 \ IAEA في أيلول عام 1974 وإلحاقا بالقائمة الأصلية لـ Trigger وضع ملحق بالمواد الموصوفة في القائمة وبعض التفاصيل التي نقلت فيما بعد إلى الوكالة الدولية الذرية في وثيقة INFRIC \209 \ REV.2 ، حيث شملت على مواد جديدة حول المعامل لإنتاج المياه الثقيلة والتطوير التقني في مجال الفصل

♦ – تتألف عضوية اللجنة من 39 عضوا : الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، روسيا البيضاء، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، جمهورية كوريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – ستيفن توليو، توماس شمالبرغر، المرجع السابق الذكر، ص 84.

للنظائر عن طريق عمليات القوة الطاردة للغاز ومعامل إعادة معالجة الوقود[1].

غير أن هذه الوثيقة INFRIC \209 \ REV.2 تم تعديلها في فيفري 2008 لتشمل تفاصيل موسعة على فصل النظائر من المواد الانشطارية الخاصة، مع إضافة مذكرة تفسيرية وتمهيدية في المرفق والتعديل الفني الذي تم في عام 2006. وقد تم التعديل المرفق أيضا ليشمل النص على صمامات خاصة مصممة أو معدة لمحطات التخصيب بالطرد المركزي، وكما تم أيضا تصحيح بعض الأخطاء الطفيفة الواردة في مذكرتين الف وباء لهذه الوثيقة في جويلية عام 2009[2].

2- مجموعة المجهزين النوويين NSG

إن مجموعة المجهزين النوويين (NSG) هي مجموعة الدول النووية المجهزة التي تسعى إلى الإسهام في عدم نشر الأسلحة النووية من خلال استخدام مجموعتين من السياسات الرئيسية لتصدير المواد النووية وتصدير

1- Rauf Triq, Nikitin Mary Beth,Jenni Rissanen , **Inventory of non Proliferation Organisations and Regimes**,Centre for non Proliferation Studies –Monterey Institute for International studies , Monterey, U.S.A, 2000, p36.

2- NPT/CONF,2015/WP,20,6 April 2015

تم تصفح الموقع 17 اوت 2015

http://www.reachingcriticalwill.org/images/documents/Disarmament-fora/npt/revcon2015/documents/WP20.pdf

ما يتعلق بها، وعقدت المجموعة أول اجتماع لها في نوفمبر 1970 في لندن. ويواصل أعضاء هذه المجموعة الالتزام بالسياسات التوجيهية فيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بنشر الأسلحة النووية. حيث أن المجموعة الأولى من السياسات التوجيهية لهذه المجموعة تتمثل في السيطرة على تصدير المواد التي هي مصممة بشكل خاص أو تكون مهيئة للاستخدام النووي وتتضمن هذه : أ- المواد النووية. ب- المفاعلات النووية والمعدات. ج- المواد غير النووية للمفاعلات. د- المعامل والمعدات المخصصة لإعادة المعالجة وتخصيب وتحويل المواد النووية لإغراض تشغيل الوقود وإنتاج المياه الثقيلة و- كل التقنيات التي ترافق كل المواد. أما المجموعة الثانية لسياسات هذه المجموعة فهي السيطرة على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج النووية وكذلك التقنيات المرتبطة بها[1].

وقد ضع نادي لندن مجموعة من الأسس تؤخذ بعين الاعتبار في الانتساب له(العضوية)♦ وهي[1]:

[1]- NTI, Building a Safer World, The nuclear suppliers group (NSG) http://www.nti.org/learn/treaties-and-regimes/nuclear- /suppliers-group-nsg تم تصفح الموقع بتاريخ 24-06-2016

♦ تتألف العضوية في مجموعة المجهزين النوويين من 48 دولة مجهزة وهي الأرجنتين، أستراليا، النمسا، روسيا البيضاء بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، جمهورية كوريا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي،

أ- الإمكانيات والقدرة على التجهيز بالمواد(بما فيها المواد التي يمكن عبورها عبر وسائل النقل) التي يغطيها الملحق المتعلق بالأقسام الأولى والثانية لدليل NSG.

ب- الالتزام بالسياسات والأعمال وفقا إليها.

ج- تعزيز نظام السيطرة على التصدير المحلي قانونيا مما يجعله ذو جدوى في استخدام والعمل به وفقا إلى سياسة NSG.

د- الالتزام بواحد أو أكثر بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو أي اتفاقية عدم نشر الأسلحة النووية الدولية المرادفة و الإذعان الكامل للالتزامات لمثل هذه الاتفاقيات.

و- دعم كل الجهود الدولية باتجاه عدم نشر الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل ومركبات الإطلاق.

وفي هذا الإطار تهدف مجموعة المجهزين النوويين NSG إلى تأمين الصادرات النووية ويجري ذلك تحت راقبة مناسبة وحماية مادية وشروط منع انتشار الأسلحة والتقيد المناسب بها. كما تسعى أيضا إلى تقييد صادرات المواد الحساسة التي يمكن أن تسهم في انتشار الأسلحة النووية.

صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - المرجع نفسه.

المطلب الثالث : المدخل الإقليمي لمنع انتشار الأسلحة النووية

يمكن تسميته بالنظام القانوني النووي الإقليمي ويتمثل في اتفاقيات وقيام هياكل إقليمية محددة، بهدف منع الانتشار أو نشر الأسلحة النووية في منطقة معينة. وتوجد تطبيقات مختلفة للمدخل الإقليمي في مجال ضبط ونزع السلاح، لكن أكثرها أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة في العالم والتي تعتبر أحد أهم المداخل الرئيسية للتعامل مع مشكلات الأسلحة النووية، عن طريق إقامة ترتيبات أمنية بين دول إقليم معين، ولتحقيق مجموعة من الأهداف المتوخاة أهمها تقليص التهديد النووي لدول الإقليم وحمياتها من التعرض لمخاطر استخدام الأسلحة النووية وتسهيل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وقد تم التوصل إليها بدءا من عام 1959 بتوقيع معاهدة انتراكتكا Antractica الخاصة بجعل منطقة القارة القطبية خالية من الأسلحة النووية، وبذلك تم استبعاد هذه المنطقة الشاسعة غير المأهولة من الصراع النووي والتفجيرات النووية والصراع العسكري، كما تم ضمن معاهدة تلاتيلولكو عام 1967 جعل قارة أمريكا اللاتينية خالية من الأسلحة النووية تحظر معاهدة تيلاتيلولكو اختبار أسلحة نووية في أمريكا اللاتينية أو صنعها أو

إنتاجها أو الحصول عليها بأي وسيلة وكـذلك تلقيهـا أو تخزينهـا أو وضـعها أو نشرها أو أي شكل من أشكال امتلاكها. ومن بـاب المحظـور أيضـا أن يشـجع على تجربة أي سلاح نـووي أو اسـتخدامه أو صـنعه أو إنتاجـه أو حيازتـه أو السيطرة عليه أو أن يؤذن بذلك أو يشـارك فيـه بـأي حـال مـن الأحوال.أمـا البحث والتطوير الموجه نحو حيـازة قـدرة السـلاح النـووي فلـيس محظـورة صراحة.[1]

كذلك معاهدة راروتونجا Rarotonga لعـام 1985 بجعـل منطقـة جنـوب المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية، ثم أيضا فـي عـام 1995 تـم التوقيـع على معاهدة بانجوك Bangkok لإنشاء منطقة خالية مـن الأسـلحة النوويـة فـي جنوب شرق آسيا. ثم اتفاقية بلنـدابا Pelindaba فـي عـام 1996 لجعـل قـارة أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، وكان ذلـك بدايـة تحقيـق إعـلان افريقيـا لا نووية الذي أصدرته منظمة الوحدة الإفريقية في أول اجتمـاع لهـا فـي القـاهرة في عام 1964. كما بدأ التحرك لانشاء مناطق خالية مـن الأسـلحة النوويـة فـي مناطق أخرى وفي مقـدمتها آسـيا الوسـطى، ففـي فيفـري 1997 تـم إعـلان الماآتا Alma-Ata Decleration بإنشاء منطقة خالية مـن الأسـلحة النوويـة فـي

[1] – جوزيف غولدبلات، **معاهدات المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل : المزايا والعيوب**، منشورات الأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، سويسرا، 2004، ص 54.

آسيا الوسطى، والتي تشمل الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق – اوزباكستان وكازاخستان وتركمانستان وقيرغيرستان وطاجيكيستان، وبالفعل تم التوصل إلى إنشاء هذه المنطقة في عام 2006 وسميت معاهدة سيميبالاتينسك لجعل منطقة آسيا الوسطى خالية من الأسلحة النووية[1].

المطلب الرابع : التحديات الراهنة والمستقبلية لنظام منع انتشار الأسلحة لنووية :

تشير العديد من الأبحاث إلى أن نظام منع انتشار السلاح النووي قد تمكن فعلا من الحد من الدول المالكة للسلاح النووي، فأغلبية الدول العالم قد آثرت الخروج من لعبة الانتشار النووي، وكذب بذلك معدل تحول الدول نحو حيازة الأسلحة النووية التنبؤات التي سادت في الستينات، والتي تقول بأن عدد الدول النووية سيزيد عن الخمس عشرة دولة.

بالإضافة إلى ذلك قبول الدول خلال المؤتمر الاستعراضي لسنة 1995 تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مما يوحي بوجود قناعة دولية بتجنب سباق التسلح النووي، وانظمت إليها حاليا كل دول العالم ماعدا عدد قيل

[1] – عادل محمد علي، التنظيم القانوني والرقابي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، المؤنمر العلمي الاستخدام السلمي للطاقة النووية و أثره على الأمن البيئي 18– 20 مارس 2014 ، كلية العلوم الإستراتيجية، المنامة، البحرين، ص 10.

جدا. وكذلك القبول الدولي المتزايد لسياسات تقييد التصدير والضمانات الدولية القوية.

وبالرغم من أن تطور نظام منع الانتشار النووي قد حقق نجاحا قويا إلى غاية فترة التسعينات، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات القوية، تجلت معالمها بحدة في التسعينات وتفاقمت بعد عام 2003. فالنظام يعاني من حالة إرهاق، بفعل عدم قدرته على إيجاد صيغة للتعامل مع دول العتبة النووية، ويمكن القول بأنه فشل في تحقيق أسمى أهدافه وهو منع الانتشار النووي، ويمكن رصد أهم هذه التحديات فيما يلي :

أولا: التحديات البنيوية :

يواجه النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية جملة من التعقيدات المرتبطة بمنطقه وهي كالتالي :

1- غياب الإرادة السياسية للقوى النووية المعترف بها في نزع سلاحها

إن الدول المالكة السلاح النووي لم تعبر عن إرادة حقيقية للدخول في نزع سلاحها النووي وهذا ما يقلص من مصداقية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وبالتالي يضعف من قدرته على القيام بأهدافه – منع انتشار السلاح النووي- فبالرغم من نهاية الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لم تقم إلا بتفكيك نصف ترسانتها. إذا فالوصول إلى نزع

شامل لسلاح النووي يظل من الأهداف الصعبة. ويشكك الكثيرون في امكانية تحقيق هذه اليوتوبيا لاعتبارات مرتبطة بالمصالح الجيو-استراتيجيا، وحتى اللوجستيكية المتعلقة بالطريقة المثلى والناجعة لتفكيك آلاف الأسلحة النووية التي تتوافر عليها الدول النووية الخمس المعترف بها. وقد اتضح ذلك خلال مؤتمرات الفحص الأخيرة للمعاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية – حجر زاوية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي- إن الارتباط بين منع الانتشار ونزع السلاح المنصوص عليه في الفصل السادس من المعاهدة، لم يعد يؤخذ على محمل الجد من طرف الدول المالكة للسلاح النووي، في السياق نفسه، فإن مؤتمر نزع السلاح لم يسجل تقدما ملحوظ[1].

إن الهدف الأسمى للمعاهدة، وهو تحقيق نزع السلاح النووي، وتحقيق عالم خالي من الأسلحة النووية، لم يتحقق ولم ينص قرار المد اللانهائي للمعاهدة الصادر عن مؤتمر مراجعة ومد معاهدة لعام 1995، على اطار زمني محدد تلتزم به الدول النووية لحظر انتاج، وتخزين واستخدام ما لديها من أسلحة نووية وتدمير المخزونمنها.

وقد استدركت الدول النووية ذلك لاحقا بالنص في نتائج مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2000 على إجراء عمليا لتحقيق نزع السلاح النووي،

[1] – الحسن بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 120.

إلا أن ذلك لم يرتبط تحقيقه بإطار زمني محدد، في الوقت الذي سبق أن قدمت فيه مصر، نيابة عن الدول غير النووية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح عام 1996، برنامج عمل زمني ينص على خطوات محددة لنزع السلاح النووي من العالم لكي يتحقق في عام 2020 على أن يتم التفاوض حوله في مؤتمر نزع السلاح تحت البند الأول من جدول أعمال المؤتمر. ولكن الدول النووية رفضته ولم تقدم برنامج عمل بديلا لنزع السلاح النووي. ثم قدمت حركة عدم الانحياز تحديثا لبرنامج العمل لنزع السلاح النووي، يتحقق مع عام 2030 لمؤتمر مراجعة المعاهدة 2010 بدون جدوى.

أما بالنسبة للعقبة التي تعترض تنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط خاصة، يرجع إلى عدم توافر الإرادة السياسية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول النووية الأخرى، لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والقرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عام 1995 عن مؤتمر مراجعة المعاهدة.[1]

[1] – منير زهران، معاهدة منع الانتشار النووي إلى أين ؟، **مجلة السياسة الدولية** ، الأهرام، مصر، ع 179، جانفي 2015، ص132.

2- الطابع التميزي لنظام منع انتشار السلاح النووي.

إن النظام الدولي لمنع الانتشار النووي يتسم بطابعه التميزي فهو يكرس احتكار التكنولوجيا النووية المتقدمة للدول الخمس النووية الكبرى. ويسمح لهذه الدول بالوصول الحر وغير المقيد لتلك التكنولوجيا دون اعتبار في الغالب ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. وبصرف النظر عن احتياجاتها الحقيقية ذاتها، وخاصة الاتفاق بشأن ضوابط نقل المواد النووية[1]. كما ميزت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بين نوعين من الأعضاء فيها: دول نووية معترف بها – القوى النووية الخمس- ودول غير نووية وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة فئات : دول غير نووية تتمتع بما يسمى المظلة النووية أو بالمشاركة النووية، ودول لا تتمتع بأي حماية، ودول غير نووية تمتلك التكنولوجيا والمعرفة التي تمكنها من تطوير سلاح نووي في وقت بسيط(دول نووية كامنة : اليابان)[2].

3- عيوب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

---

[1] – **دورية نزع السلاح**، المجلد 8 ، العدد 01 ربيع 1985، ص54.

[2] – وائل نصر الدين الأسد، الأفكار الرئيسية حول مواقف الدول العربية من نظام منع الانتشار والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 404، 2012، ص 127.

إن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT التي تمثل جوهر النظام الدولي تعاني من وجود نواقص هيكلية وتناقضات مما أدي إلى انحراف الخطاب الدولي حول منع الانتشار، بالإذافة إلى وجود تفسيرات متناقضة لمضمون هذا النظام تتناسب في مجملها مع أهداف القوى الكبرى. فالمعاهدة تمنع الدول الأطراف فيها وغير الحائزة على السلاح النووي تصنيع أي جهاز تفجيري نووي آخر أو أن تلتمس أو تتلقى أي مساعدة من الدول المالكة للأسلحة النووية لصنع المتفجرات أو أي جهاز تفجيري نووي، بل قد يكون لها الحق في الإبقاء على ما لديها. ولا تشير كذلك إلى تحريم نشر الأسلحة النووية على أراضي دولة غير نووية، أو العبور فوق أجوائها أو تحريكها من موقع آخر في تلك الدولة. وليس بالضرورة أن تكون الدولة خالية تماما من الأسلحة النووية (كإسرائيل والهند والباكستان). كما كانت المعاهدة سابقا تعتبر وسيلة لمنع الدول الصناعية الكبرى عن بناء الأسلحة النووية أما الآن فإنها تعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول الحائزة للسلاح النووي بما لديها من تكنولوجيا نووية[1].

[1] – سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص ص152– 153.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المقتضيات الواردة في الفصل السادس الخاصة باستعمال السلمي للطاقة النووية يشوبها الكثير من الغموض. فليست هناك حدود واضحة بين الانتشار السلمي والاستعمال العسكري. خاصة في ظل محدودية أنظمة الرقابة، وخاصة تفعيل البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك فإن مسطرة اللجوء إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات غالبا ما تكون طويلة ومهددة باستعمال الفيتو. لذلك هناك شرخ واضح بين منع الانتشار وتشجيع استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية[1].

4- مشكلات ظاهرة الانتشار النووي تتحدي نظام منع الانتشار

إن أبعاد ظاهرة الانتشار النووي قد تجاوزت في تعقيداتها ما يمكن أن يستوعبه نظام منع الانتشار النووي القائم، خاصة ما يتصل بالترسانات النووية التي ترتبط بأوضاع الدول المالكة لأسلحة نووية غير معلنة، أو لقدرات نووية تمثل شبه سلاح نووي، فلا توجد نظم دولية للتعامل مع حالة مثل جنوب إفريقيا التي فككت أسلحتها، لكنها لا تزال تمتلك القدرة على إعادة إنتاجها، أو مع البعد المعرفي – التكنولوجي الذي تطرحه حالتا العراق وإيران، أو وجود حالة معقدة كحالة إسرائيل، ولا يسمح الإطار

[1] – الحسن بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص ص 120-121.

القانوني لنظام منع الانتشار باستيعاب الحالة الهندية- الباكستانية وكوريا الشمالية[1].

ثانيا : تحديات البيئة النووية العالمية:

تواجه البيئة النووية العالمية مجموعة من التحديات وهي:

1 – شبكات انتشار الأسلحة النووية تستمر بعد عبد القادر خان :

تضم شبكة عبد القدير خان مشاركين من مزودي التكنولوجيا ومشغلي متاجر الأجهزة وسماسرة. وبالرغم من توقيف الشبكة إلا أنه لم يتم اعتقال بعض أولئك الذين تم تحديدهم ولم يتعرضوا للملاحقة القانونية. وبالتالي من المستحيل معرفة إذا ما جرى توزيع الرسوم الأولية لعناصر أو أسلحة نووية لفاعلين سواء لم يكونوا في الشبكة أصلا أو لم يتم كشفهم. بالإضافة إلى ذلك مازالت الدولة الباكستانية تعتمد على شبكة شراء للحفاظ على ترسانتها النووية العسكرية وتعزيزها. وهكذا بدأت أصلا شبكة عبد القادر خان، فلا ضمانات بأن شبكة الاستيراد الحالية لن تستحيل موزعا مستقبليا لمشترين آخرين. ومن بين التأكيدات على استمرار وجود عناصر من شبكة خان أو من تلاها من الشبكات هي الأسئلة التي يطرحها سماسرة دبي

[1] – محمد عبد السلام، المرجع السابق الذكر، ص 62.

وغيرهم على مزودي المواد والتجهيزات المتصلة بانتشار الأسلحة النووية من الأوروبيين – وغيرهم على الأرجح–[1].

ومن هنا يمكن القول أن النظام الدولي لمنع الانتشار النووي غير قادر على منع تسرب المواد والمعدات والمرافق النووية، وتفاقم الوضع مع تنامي معضلة السوق النووية السوداء وبروز مخلفات شبكة عبد القدير خان.

2- تغيير خريطة توزيع القوى النووية

كان عدد الدول المالكة لسلاح النووي عند دخول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ خمس دول، وربما يكون هذا العدد قد ارتفع إلى الضعف. فالقطار التسليحي النووي مستمر في الانتقال من محطة لأخرى، وسيكون المستقبل شاهدا على النادي الذي يضم في عضويته الدول النووية الثمانية في أسيا وفي الشرق الأوسط، وهي روسيا واليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والهند وباكستان وإيران (هناك إمكانيات قائمة للانتشار السلاح النووي وبشكل خاص في العصر الذي تتحول فيه إيران إلى دولة نووية معلن عنها. هذه الإمكانيات تشمل العربية السعودية وتركيا ومصر)[2]،

[1] – مؤتمر كارينيغي الدولي، **لمنع انتشار الأسلحة النووية**، جويلية 2007

[2] – الحسن بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص ص 121 – 122.

واستنادا على هذه الحالات فإن القضية النووية انتقلت من أوروبا التي كانت منذ الثمانينات مسرحا لصراع نووي إلى القارة أسيا، حيث أن كل الدول التي تمكنت من امتلاك السلاح النووي أو تسعى لحيازته توجد في هذه القارة.

وهنا يمكن القول أن نظام منع الانتشار النووي بقيمه وآلياته ومؤسساته أصبح يواجه معضلة حقيقية تتطلب إرادة فعالة من جانب المجتمع الدولي في انتهاج مقاربة ناجعة تعتمد على النزع الشامل للسلاح النووي. وكذلك لابد من بذل المزيد من الجهود لإيجاد حل لمشكلات الانتشار النووي الإقليمي خاصة في آسيا والشرق الأوسط التي ستشكل مصدرا للزعزعة الاستقرار النووي في المنطقة.

المبحث الثالث : الانتشار النووي في إطار نظرية العلاقات الدولية

المطلب الأول : انتشار الأسلحة النووية من منظور المدرسة الواقعية

رغم ثراء الدراسات المتعلقة بظاهرة الانتشار النووي بمجموعة من النظريات والمقاربات المفسرة لها، إلا أن تفسيرات النظرية الواقعية اقتربت من الهيمنة، وسيطرت على نقاشات ودراسات مفكري العلاقات الدولية وصناع السياسة الخارجية.

هذا ما جعل النظرية الواقعية كإطار تحليلي للغز الانتشار النووي منذ عام 1950، باعتبارها قدمت تبريرا مقنعا لاقتناء الأسلحة النووية، سواء نظرنا إلى امتلاك السلاح النووي على أنه زيادة القوة وحفظ الأمن القومي للدولة أو نظرنا إليه على أساس أنه يحقق الردع ومن ثم حفظ أمن وبقاء الدولة في ظل نظام دولي فوضوي.

وفيما يلي عرضا لأهم أفكارها:

أولا : الواقعية الكلاسيكية:

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات كل من كارر(Carr ومورجانيتو Morganthau)وغيرهم من المفكرين الواقعين الأوائل الذين حاولوا تكييف فكرهم مع أحداث القرن العشرين التي

صاحبتها الكثير من القضـــايا، بالإضـــافة إلـــى تفـــاقم العديـــد مـــن المشـــكلات الدولية، فجاءت أطروحاتهم مفسرة ذلك.

وقد هيمن هذا المنظور على حقل العلاقـــات الدوليـــة خـــلال فتـــرة الحـــرب الباردة التي تميزت بغياب نســـبي للمعلومـــات الصـــادقة والدقيقـــة عـــن عمليـــة اتخاذ القرارات الأمنية. وتفترض الواقعيـــة الكلاســـيكية بـــأن الشـــؤون الدوليـــة عبارة عن صراع من أجـــل القـــوة بـــين الـــدول تســـعى مـــن خلالهـــا لتعزيـــز مصالحها بشكل منفرد[1].

وتتمثل أهم افتراضات الواقعية الكلاسيكية في الآتي [2]:

1- تعتبر الدول أهم الفواعل في السياسة الدوليـــة، وبـــذلك فـــإن التركيـــز علـــى الدول كوحدات أساســـية للتحليـــل يســـاعد علـــى فهـــم طبيعـــة التفـــاعلات فـــي المجتمع الدولي.

2- تحليل السياسة الخارجية على أساس أن الـــدول تتصـــرف بمنطـــق عقلانـــي مع بعضـــها الـــبعض. وبـــذلك فإنـــه مـــن المفتـــرض أن الـــدول ســـوف تتخـــذ

---

[1] – أحمد جلال، **صراع القوى المدنية والعسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002– 2010)**، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2015، ص 71.

[2] – هانز جي. مورجنتاو، **السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطان والسلام**، ترجمة خيري حماد، الدار القومية، مصر، 1964 ص ص 24، 25، 34.

القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون في العادة موجهة نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها.

3- النظر للدولة كوحدة واحدة على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما، هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير خارجية، ...إلخ) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك. بناءا على هذا الافتراض فإن هذه النظرية تعتبر أن انعكاس السياسات الداخلية لدولة ما لا تكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجيا.

4- يعتبر النظام الدولي فوضوي نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل.

5- تسعى الدول بالأساس للقوة والتي تعرف على أنها القوة العسكرية وهي وسيلة وغاية في حد ذاتها، أي أن هدف كل السياسات هو إما الحفاظ على القوة أو زيادتها أو إظهارها.

6- ضرورة الاهتمام بتوازن القوى كوسيلة أساسية لتحقيق السلام العالمي، ذلك بتساوي الدولة بالقوة والذي يمنع حدوث هيمنة من قبل دولة داخل النظام الدولي.

7-تعتبر القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي الذي تقوم الدول وفقه بناء على إمكانياتها وقدراتها الذاتية، وانطلاقا من مصالحها القومية المعرفة بالأمن القومي.

وفي هذا الصدد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة الانتشار النووي، وتعتبر مفاهيم كل من القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدات الذاتية، العقلانية والفوضى الدولية مفاهيم أساسية اعتمدت عليها النظرية لتفسير لغز انتشار الأسلحة النووية.

كما تفترض النظرية الواقعية بأن هناك قدر محدد من الثقة بين الدول مقيد بالتخوف، لأن الدول دائما معرضة للتهديد فهي تخشى من الدول الأخرى لذا تلجأ لبناء قوتها، فالعلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي هي علاقات صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى[1].

[1] – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، **دراسة في الأصول والنظريات**، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة السابعة، 1987، ص 21.

ومن هذا المنظور تعتبر الأسلحة النووية عامل ضامن لأمن من خلال استخدام الترسانة النووية لردع الدولة المنافسة، فبمجرد أن تواجه الدولة (أ) تهديدا لأمنها من جراء تطوير الدولة (ب) الخصم المحتمل للأسلحة النووية، فتتجه الدولة (أ) إلى مطابقة قدرة الدولة (ب). فعلى سبيل المثال فبمجرد امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة نووية في عام 1945، كان رد الإتحاد السوفياتي في عام 1949 بامتلاكه لهذا السلاح. وكذلك سلكت الصين النهج نفسه وأعلنت امتلاكها للقنبلة النووية في شهر أكتوبر عام 1964، وهذا ما أجبر الهند على إعادة النظر في خياراتها النووية، فدخلت بذلك النادي النووي[1].

وبالتالي تركز هذه النظرية على الضغوطات الخارجية في دراستها لقضية الانتشار النووي حيث ترى أن حيازة الأسلحة النووية يجب أن ينظر إليها على أنها استجابة عقلانية من الدول تحاول حماية مصالحها، كما دلت على ذلك مجمل الأدلة الامبريقية على أن تصور التهديدات من الدول المجاورة لها دور حاسم في عملية الانتشار النووي في فترة الحرب الباردة.

[1] Joseph cirtcione , **Bomb scare : the history and future of Nuclear weapons**, Columbia University press, New York, 2007 , P 51 .

كما طور كل من زكـــاري دافـــيس ريتشـــارد بـــتس(Zachary S. Davis . and Richard K. Betts) مناهج لتفســـير ديناميكيـــات الانتشـــار النـــووي تصـــب في قالب الواقعية الكلاسيكية.

حيث يعتقد دافيس بأن الواقعيـــة الكلاســـيكية تقـــدم شـــرحا كـــاملا لأســـباب الانتشار النووي ولكنه ابتعد عن التركيـــز الضـــيق للقـــوة مـــن خـــلال تصـــنيفها إلى أنواع مختلفة بمـــا فيهـــا القـــوة الاقتصـــادية والسياســـية، ويـــرى أن الـــدول تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية إذا شعرت بأنهـــا ستســـاهم فـــي حصـــانة أمنهـــا القومي. وفي حالات أخرى تشعر الدول بـــأن أمنهـــا ســـيتعرض للتهديـــد بســـبب وجود أسلحة نووية، وهذا حافز للتعاون في نظام حظر الانتشار النووي.

كما يرى دافيس أن التدافع وتشـــكيل القـــوى فـــي ظـــل فوضـــوية النظـــام الدولي كان سببا لبعض الدول في أن تصـــبح قويـــة، وأخـــرى ضـــعيفة، بعضـــها معزولة وغيرها تحولت لتصبح عدوانية. وعلى هـــذا الأســـاس فالدولـــة مرجحـــة للسعي لامتلاك السلاح النووي، بسب عزلها، أو أنهـــا مهـــددة مـــن قبـــل عـــدو، أو من قبل أحد جيرانها أو أنها تطمح لمكانة دوليـــة أفضـــل[1]. ويقـــول أيضـــا : " تتزايد قوة الأمم للحد من لاأمـــن، ولكـــنهم يواجهـــون معضـــلة هـــي أن تـــراكم

[1] Tanya Ogilvie-White , IS there a theory of nuclear proliferation ? an analysis of the Comtemporary debate, ; *The Nonproliferation Review/Fall 1996* ,pp 45-46 تم تصفح الرابط بتاريخ 12- 09- 2014 على الموقع :
https://is.muni.cz/el/1423/jaro2006/MVZ165/um/Ogilvie-White.pdf

القوة تجعل الدول الأخـــرى تشـــعر بانعـــدام الأمـــن وإلهـــامهم لزيـــادة قـــوتهم". وهكذا يرى دافيس بأن الحيازة الأحاديـــة للأســـلحة النوويـــة تـــوفر الأمـــن أمـــا وجود أقطاب نووية متعددة في إقليم ما؛ يؤدي إلى انعدام الأمن.[1]

ثانيا : الواقعية الجديدة

جـــاءت الواقعيـــة الجديـــدة فـــي فتـــرة الســـبعينيات كانتقـــاد لأطروحـــات الواقعية التقليدية بســـب منهجيتهـــا الســـلوكية، التـــي تمحـــورت حـــول ســـلوك الدولة، وإخفاقها في استيعاب الواقـــع الحقيـــق علـــى أن " النظـــام" لـــه بنيتـــه أو كيانه المميز، فضلا عـــن مبالغتهـــا قـــي تفســـيرها للمصـــلحة ومفهـــوم القـــوة، وإغفالها لسلوك المؤسســـات الدوليـــة بـــالتركيز علـــى الدولـــة كفاعـــل أساســـي ووحيد، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

لذا فقد جاءت الواقعية الجديـــدة والتـــي أبقـــت علـــى عـــدد مـــن المفـــاهيم الواقعية الكلاسيكية كدور الدولـــة وأهميـــة القـــوة وميـــزان القـــوى والمصـــلحة القومية، إلا أنها تعتبر أكثر تطورا. ويمكـــن تلخـــيص أهـــم مبـــادئ ومرتكـــزات الواقعية الجديدة في[2]:

---

[1] –Joseph cirtcione, OP,cit , P 54.

[2] – عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 175.

1- الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني. بسبب احتكارها استخدام القنوات القتالية بشكل قانوني. أما الفواعل الأخرى الجديدة في النظام الدولي لها أدوار غير مستقلة عن سياسات الدول وأهدافها.

2- إن النظام الدولي نظام غير تراتبي، حيث تتموضع الوحدات الدولية وفقا لعلاقة عمودية بين بعضها البعض، وفي ظل الطبيعة الفوضوية تجدد الدول نفسها في ظل وضع مساعدة على الذات(Self-help) وعلى الترتيبات التي تضمن بقاءها وتحسن وضعها الأمني مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات.

3- إن الهدف الأسمى للدول هو سعيها للحفاظ على بقائها. من هذا المنطق، فإنها تسعى جاهدة للحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقها، مع وضع ذلك في مقدمة أولوياتها.

4- غياب الثقة بين الدول ، ولا يمكن لإحداها أن تعرف بالتأكيد نيات الدول الأخرى، بسب تغيرها الكبير، تبعا لدوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها.

5- إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جديا في كيفية تحقيق ذلك من خلال دورها العقلاني (Instrumentally Rational)، ولكنها تتعامل في ظل

نظام دولي غير دقيق مع معلومات منقوصة، حيث تكون لأعدائها فرص لإخفاء نياتهم الحقيقية عنها[1].

6- للقوة أهمية كبيرة لأن توزيعها يحقق توازن واستقرار النظام الدولي.

7- في السياسة الدولية، فمساعي الدولة لزيادة أمنها عادة ما تعرض أمن الدول الأخرى للخطر محدثة بذلك معضلة أمنية وطالما أنه من الصعب التمييز بين الدوافع والأسلحة الدفاعية والهجومية فإن الدول لا تستطيع إلا تسليح نفسها[2].

في هذا السياق، ميز والتز بين السياسات العليا (السياسة الخارجية، العسكرية والسياسة الإستراتيجية) والسياسات الدنيا (المسائل الاجتماعية والاقتصادية) ويؤكد أن السياسات العليا أمر بالغ الأهمية لأن الدولة في هذا النطاق قادرة على تشكيل السياسات التي تخدم مصلحة أساسية وهي ضمان أمن الدولة.

علاوة على ذلك، فإن افتراض الفوضى الذي وضع أعلاه هو حالة غير قابلة للتغيير في العلاقات الدولية ولها أثار على دور الدولة، كما تحدد

---

[1] – أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 167

[2] – عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص ص 28- 29.

هياكل النظام الدولي سلوك الدولة ويجب على هذه الأخيرة أولا وقبل كل شئ أن تضمن بقاءها. فالدولة تعرض مجموعة من الشروط المقيدة أو القيود الهيكلية من حيث القدرات لتحقيق التوازن بين موضعها (موقفها) وما يتعلق بالدول الأخرى. والواقع أن رد تلك الدول على الحوافز النظامية الدولية وتعزيز قدرتها التنافسية من أجل البقاء على الرغم من أن الطريقة التي تمضي فيها قد تختلف.

في هذا الصدد من المهم أن نذكر أن فهم والتز K. Waltz للسلوك العقلاني يعني أن الدولة دائما سوف تسعى نحو ضمان بقائها في نظام فوضوي. ونتيجة لذلك فقادة الدول يحددون قراراتهم وفقا للضغوط الهيكلية.

وفقا للواقعية اللوالتزية (Waltzian realism) فإن أفضل نظام لتعزيز حالة الاستقرار هي "**الثنائية القطبية**": مع قوتين عظيمتين فقط، كلاهما تعملان من أجل الحفاظ على النظام". ويذكر والتز ثلاثة أسباب لجعل نظام الثنائية القطبية هو أفضل بنية لتعزيز الاستقرار[1]:

[1] – للمزيد أنظر :ريتشارد ليدل، **توازن القوى في العلاقات الدولية**، ترجمة جهاد عودة، عبد المنعم عدلي، دار المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص 205.

أولا: هناك صراعات أقل بين القوى العظمى مما كان عليه الوضع في بنية متعددة الأقطاب. ثانيا: هناك قوتين عظميين وبالتالي فالردع سيكون أسهل لدعمه.

ثالثا: هناك خطر أقل لسوء التقدير في النظام الثنائي حيث هناك قوتان فقط تحكمان.

كماأن الاستقرار والسلام حسب والتز هما في جانب واحد بمجرد غياب الحرب: " إن فرص السلام تنشأ إذا استطاعت الدول تحقيق أهم غاياتها دون استخدام القوة. وتصبح الحرب أقل احتمالا لأن تكاليف الحرب ترتفع فيما يتعلق بالمكاسب المحتملة."[1] حيث يشير والتز إلى النصف القرن الماضي أو ما يسمى بالسلام النووي مما يعني غياب كلي للحرب النووية.

وقد استخدم والتز" نظرية الردع من أجل شرح انتشار الأسلحة النووية، فهو يرى أن الدمار المتبادل المؤكد " MAD " يقلل من احتمال اندلاع الحرب النووية بين قوتين نوويتين ولذلك فإن العديد من الدول التي ترغب في ضمان بقائها ستسعى للحصول على الأسلحة النووية وهذا ما سيجعل الانتشار لا يقاوم. وهكذا، فقد انشغل والتز بالقدرة (النووية) للدول

[1] – Maia Juel Giorgio, Tina Sndergaard Madsen, **Nuclear Deterrence in South Asia An Assessment of Deterrence and Stability in the Indian – Pakistan Conflict**, Roskilde University, Autumn 2010, P20.

لثني الدول عن المهاجمة وبالتالي بقدرة الردع النووي يتم خلق أو تعزيز الاستقرار والسلام.

أخيرا، وكما اعترف والتز أن تراجع الثنائية القطبية في النظام الدولي وأكد أن الأسلحة النووية والأثر الردعي الذي يترتب عنها – استعادة بوضوح وببساطة فقدان حالة الثنائية القطبية والتي استبدلت بتعددية قطبية. نتيجة لذلك يصبح الردع النووي مصدر جديد للاستقرار عوضا عن الثنائية القطبية.

يشير والتز أن تفكك الاتحاد السوفيتي من شأنه أن يضعف التحالفات التي أنشئت إبان الحرب الباردة، وهذا بدوره يؤدي إلى إزالة المظلة النووية لبعض الدول التي ستشعر باللأمن نتيجة هذا الوضع، مما يدفعها لامتلاك أسلحة نووية لتعويض هذه الخسارة[1].

وهكذا ما تؤكده الواقعية الجديدة أن الدول تسعى لتعزيز قوتها النسبية لردع المنافسين والخصوم المحتملين، وهذا ما يترتب عليه توجه الدول نحو امتلاك الأسلحة النووية، وهذا من شأنه قد يؤدي إلى زيادة الاستقرار، فامتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية من قبل الدول المتجاورة خاصة يحقق نوع من الاستقرار الاستراتيجي بينهم.

[1] - Tanya Ogilvie-White, OP,CIT, P 47 .

كـذلك تبنـى جـون ميرشـهايمر (John Mearsheimer) مقاربـة إيجابيـة لمسألة الانتشار النووي في مقاله " العودة إلى المسـتقبل: الاسـتقرار فـي أوربـا مابعـد الحـرب البـاردة " (Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War) حيث جـادل بـأن قضـية الاسـتقرار سـتتعزز أكثـر إذ مـا أصبحت دول مثل أوكرانيا وألمانيا دولا مسـلحة نوويـة كـرادع ضـد العـدوان الروسي المحتمل.[1]

حقيقة، إن قرار امتلاك السلاح النـووي يتخـذ علـى مسـتوى الوحـدة، إلا أنها أهملت الأسباب الداخلية – خصائص الوحدة – التـي تفسـر القـرار الدولـة لاكتساب الخيار النووي أو رفضه أو التخلي عنه.

وتنظر المدرسة الواقعية لمسـألة الانتشـار النـووي علـى أنهـا اسـتجابة منطقية من الدول التي تحاول حماية مصـلحتها القوميـة فـي ظـل الضـغوطات التي تفرضها عليها بنية النظام الدولي، لأن الأمـن فـي نهايـة المطـاف يمثـل تحديا لبقاء الدولة. أين لعبت التهديـدات الآتيـة مـن الـدول المجـاورة أو مـن الأعداء دورا حاسما في انتشار الأسلحة النووية في فترة الحرب الباردة[2].

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية : نموذج السياسة المحلية

[1] - John J. Mearsheimer, “The Case for a Ukrainian Nuclear Deterrent,” *Foreign Affairs* 72 -39. (Summer 1993), p. 54.

[2] − Tanay Ogilvie-White, Op, Cit.

ترى النظرية الليبرالية بأن المصالح المحلية تقف وراء صياغة سلوك الدول عالميا، وبما أن الدول اليوم أصبحت محاطة بعالم يقوم على مبدأ الاعتمادية المتبادلة، حيث ينظرون إلى العلاقات الدولية باتجاهين، يكون فيها للسياسيين من أصحاب المشاريع الاقتصادية، تأثير دولي على السياسة المحلية. في ذات الوقت، تحدد السياسات المحلية شكل وطبيعة مواقفهم على المستوى الدولي[1].

وقد قام مورافيك بعمل نظرية مؤسساتية أخرى في الفكر اللبيرالي الجديد تقوم على الفرضيات ثلاثة :

الفرضية الأولى : الفاعلون الرئيسيون في السياسة الدولية، هم الأشخاص والمجموعات خاصة.

الفرضية الثانية : تقوم الدول بتمثيل المجموعات المحلية وفقا للأساس الذي يتم الاتفاق عليه محليا، بمعنى أنه على المسئولين في الدولة أن يعرفوا التفضيلات المحلية ويصغوا تفضيلاتهم الرسمية وفقا لها، ويتصرفوا بشكل هادف لتحقيقها في السياسة العالمية.

[1] – فرج محمد عبد الرحمان ابوشمالة، **حقوق الأنسان**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 85.

الفرضية الثالثة : يجب أن تظهر تفضيلات الدولة الرسمية في تصرفاتها على الصعيد الدولي.[1]

وهنا ترى الليبرالية المؤسساتية أن السياسة الداخلية والخارجية للدول غير منفصلتان تماما عن بعضهما البعض، حيث تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص الداخلية للدولة من أجل تفسير السياسة الدولة نحو سعيها لامتلاك السلاح النووي، لأن الخصائص الداخلية للدولة يمكن أن تؤدي دورا فعال في تحديد موقفها من الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي.

وتعد كتابات ميتشيل ريس (Mitchell Reiss) من أهم ما كتب عن دور المحددات الداخلية في عملية الانتشار النووي، حيث يتناول في كتابه " بدون قنبلة : سياسة الانتشار النووي " عام 1988(*Without the Bomb: The Politics of Nuclear Proliferation*) بعض الأفكار الهامة في عملية الانتشار النووي، حيث يرجع سبب عدم الانتشار النووي بسرعة كالحتمية التكنولوجيا إلى الضغوط الداخلية مثل تكلفة الأسلحة النووية، معارضة النخب السياسية، والمخاطر البيئية مجتمعة مع القيود الدولية وقوة الرأي

[1] – جهاد عودة، **النظام الدولي – نظريات وإشكاليات**–، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 84– 85.

العام العالمي، وهذا من شأنه أقنع العديد من الدول بأنه ليس في مصلحتها تطوير أسلحة نووية.

ومع ذلك يقر ريس أن دوافع امتلاك أو ضد حيازة الأسلحة النووية تختلف من دولة إلى أخرى، وبتالي لا يمكن تعميمها على ديناميكيات الانتشار النووي. مشددا على ضرورة فهم صانع القرار لخصوصيات جميع الدول النووية بغية وضع استراتيجيات ناجعة لمنع انتشار الأسلحة النووية[1].

وفي السياق ذاته، يقسم جلين تشافيتز(Glenn Chafetz) العالم إلى دول جوهرية/ أساسية ودول المحيط (“core” states and “periphery states)، وهو يرى أن نظم الدول الأساسية تهيمن عليها الديمقراطية التي تؤدي بهم إلى تطوير المعايير والقيم المشتركة، وهذا من شأنه أن يحقق التعاون الدولي بدلا من سباق التسلح. وذلك لأن الدول الأساسية لا تشكل تهديدا لبعضها البعض، إنما هي كشركاء في مجال أمني تعددي[2].

وهذا ما يجعل الدول الأساسية تشعر بأمن وقدرة على تحقيق مصالحها الأمنية في إطار التعاون الدولي بدلا من مساعدة الذات (Self-help). وهنا تقل حوافز الحصول على الأسلحة النووية لدى هذه الدول بشكل كبير. فعلى

---

[1] − Tanya Ogilvie-White, OP,CIT, P48 .

[2] - See, Glenn Chafetz, “The End of the Cold War and the Future of Nuclear Nonproliferation: An Alternative to the Neo-realist Perspective,” ***Security Studies* 2** (Spring/Summer 1993 ,P P 133-146 .

سبيل المثال حالة جنوب إفريقيا نجد أن انتقال نظامها السياسي من نظام عنصري إلى نظام ديمقراطي تزامن مع قرار تفكيك الأسلحة النووية بريتوريا (Pretoria) وإنهاء البرنامج. ويمكن تفسير هذا القرار لحكومة جنوب إفريقيا أنه كان بسبب تغيير في أهدافها، حيث حاولت الانضمام إلى صف الدول الأساسية بهدف التمتع بمزايا التعاون السياسي والاقتصاد الدولي.[1]

كما يشير ستيفن ماير عام 1984(Stephen M. Meyer) : " ... الأسلحة النووية لا تنتج تلقائيا من مخزونات المواد الانشطارية ".وفقا له هناك ثلاثة أسس تحفيزية للانتشار النووي وهي:

أولا: حوافز السلطة السياسية الدولية/ حوافز الهيبة،

ثانيا : حوافز عسكرية / أمنية.

ثالثا : حوافز السياسة المحلية.

تأثر هذه الحوافز كلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على عملية صنع القرار النووي وهذه الأخيرة لها ثلاثة مراحل وهي: بدءا، قرار الحكومة لتطوير قدرات كامنة، يليه قرار تحويل القدرة الكامنة إلى قدرة تشغيلية، يليها قرار لبدء برنامج الأسلحة النووية.

[1] -Tanya Ogilvie-White, OP,CIT, P48 .

تفسر المرحلة الثانية على أنها قرار انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي هي نقطة محورية في عملية الانتشار. تحدث هذه المرحلة عندما تتزامن العوامل المحفزة مع القدرة الكامنة لبناء أسلحة نووية، مما يؤدي بالدولة إلى الاعتقاد بأن حيازة الأسلحة النووية سيسمح لها بانجاز خارجي / دفاعي وأهداف السياسة الداخلية[1].

ومع ذلك يشير ستيفن ماير إلى الوقت المستغرق للانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة والذي يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. وعلاوة على ذلك، يمكن للمساعدات الدولية والمحلية والقيود أن تسرع أو تبطئ من العملية[2].

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من أن النظرية الليبرالية الجديدة قدمت إطار تحليلي هام لدراسة ظاهرة الانتشار النووي، إلا أنها نظرتها إلى الدولة كفاعل عقلاني يقوض من تفسيراتها لهذه الظاهرة، حيث تشير الدلائل الأمبريقية إلى أن الدولة لا تتصرف دائما بعقلانية عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية.

المطلب الثالث : النظرية البنائية : النموذج المعياري

---

[1] - Stephen M. Meyer, "**The Dynamics of Nuclear Proliferation**", The University of Chicago Press, 1984,
pp.46- 47

[2] - Tanya Ogilvie White, op. cit. pp.50

ظهرت النظرية البنائيـــة(Constructivism) فـــي أواخـــر عقـــد الثمانينـــات من القرن العشرين، بسب إخفاق نظريات الاتجاه التفســـيري فـــي التنبـــؤ بنهايـــة الحرب الباردة سلميا.

أولا : الافتراضات الأساسية[1] :

- تساهم الاعتقادات بفاعلية في بناء الواقع الذي نعيش فيه.

- العالم الاجتماعي والسياسي هو بناء اجتماعي، بمعنى هـــو بنـــاء تضـــع لبناتـــه الفهوم البيذاتانية.

- لا وجود لأي " واقع " مادي موضـــوعي سياســـيا كـــان أو اجتماعيـــا خـــارج حيز الفهوم البيذاتانية للأفراد الـــذين يصـــوغونه، فـــلا وجـــود لواقـــع اجتمـــاعي مستقل عن تأثير الأفراد.

- تلعب الأفكار دورا حيويا في العلاقات الدوليـــة، وعليـــه يجـــب أن نمـــنح هـــذا الدور الاهتمام الكافي.

وفي هذا النطاق، تلعـــب المعـــايير الاجتماعيـــة والقـــيم والمعتقـــدات دورا هام فـــي إمـــلاء السياســـة الخارجيـــة للدولـــة، وأن الأفكـــار والقـــيم للفـــاعلين السياسيين مستمدة من خلال الخطاب التأسيسي المتبادل مع بقية العالم.

[1] عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/ 2008، ص 234.

كما تؤكد النظرية البنائية على أهمية الهوية، القيم المعيارية وخاصة العوامل التاريخية في تشكيل سلوك الوحدات السياسية. وهنا ميز ألكسندر واندت(Alexander Wendt) بين ثلاث هويات للدولة وهي:

أولا **هوية الشركة**[1]: و التي تشير إلى الصفات الجوهرية للدولة مثل :القيم، المعتقدات، والموارد.

ثانيا : الهوية الاجتماعية(الأدوار): والتي تتألف من مجموعة المعاني التي تعزوها الدولة لنفسها.

ثالثا: الهوية الجماعية للدولة: والتي تنشأ عندما تتولد عن الهوية الاجتماعية مصالح مشتركة (جماعية). وتتجلى الهوية الجماعية في معاني التعاطف والتضامن مع الولاء والحرص على رفاهية الأخر.

يربط البنائيون المصالح بشكل أكثر مباشرة، بهوية الفرد (التابع). ولا يمكن للهوية ولا المصالح أن تنفصلان بمعزل عن عالم ذو معنى اجتماعي. وكما يمكن للهوية والمصلحة التي تتبعها أن تشكلا عالما تسكنه أنواع معينة من الأشياء فالقذائف الصاروخية مثلا لا تصنع في فراغ، حيث إن الإنتاجية الضخمة للأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة

[1] *Jo-Ansie van Wyk , Linda Kinghorn,*THE INTERNATIONAL POLITICS OF NUCLEAR WEAPONS: A CONSTRUCTIVIST ANALYSIS, Scientia Militaria, **South African Journal of Military Studies**, Vol 35, Nr 1, 2007, P 24 .

الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، كانت استجابة للصراع الناشئ مع الاتحاد السوفياتي. وقد كانت هذه الأسلحة مرهونة بتكوين الاتحاد السوفياتي بوصفه عدوا، والذي يعرف من خلال التمييز بين الرأسمالي والشيوعي، ضمن غيرها من الاختلافات، والذي يتعلق بمصلحة في احتواء ذلك العدو.[1]

ثانيا : فكرة و معنى الأسلحة النووية

تنشأ المعاني بالنسبة للبنائية على أساس سياق تذاتاني وبوساطة القواعد والقيم التي تشكل القرارات وتقود للفعل. قرار (استنادا إلى قيم بناء السلام) استعمال (استخدام) الأسلحة النووية في الحرب العالمية حيث عقب هذه الأحداث اكتسبت الأسلحة النووية معنى جديد.

وفيما يتعلق بفكرة ومعنى التكنولوجية النووية، فلقد صرح رئيس الوزراء الياباني جونيشير كويزومي (استناد لتفسيرات النظرية البنائية): " لأنها الأمة الوحيدة (الهوية) في تاريخ البشرية التي تعرضت للقصف بأسلحة ذرية (الواقع)، امتثلت اليابان مع دستورها للسلام والحفاظ بشدة على ثلاثة مبادئ غير نووية (الأفكار)، مع إلتزام قوي (مصالح) بعدم تكرار مأساة هيروشيما

[1] – تيم دان، ميليا كوركي، وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع**، الطبعة الأولى، ترجمة، ديما الخضرا، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسية، قطر، 2016، ص 440.

ونكازاكي(معنى). وستواصل اليابان متابعة هذا الموقف وتقود المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح النووي (الفعل) وتكرس نفسها للقضاء على الأسلحة النووية (المعنى / التغيير) من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى دعوة الحكومات للتصديق علي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر(التفاعل/ التغيير)[1]."

ثالثا : مصدر جديد للأمن

تصون الدول وتعزز أمنها وسيادتها بحيازتها للأسلحة، فهي مازالت تسعى لامتلاك الأسلحة النووية لأهميتها الإستراتيجية كرادع و كأدوات لضمان الفوز في الحرب و كضمان لبقائهم على قيد الحياة. لذلك فعندما تدخل الدول في أي اتفاق دولي فهي تعيد بناء هوياتها سلوكها، علاقاتها وتوقعاتها[2]. بالرغم من ذلك فمعظم الدول تمتثل لهذه الاتفاقات لأنها ضمان لأمنها ومصالحها.

رابعا : مصدر جديد للسلطة، القوة، النفوذ والهيبة

اعتبرت التكنولوجيا النووية رمزا للمكانة الدولية، والتي تميز الدول التي تمتلك الأسلحة النووية عن غيرها من الدول الغير مالكة لها.

---

[1] *Jo-Ansie van Wyk , Linda Kinghorn ,* OP ,CIT ,P 25
[2]- Ibid, p 26.

وفـــي هـــذا الإطـــار، يـــرى Homeira Moshirzadeh أن الخطابـــات المحلية نابعة من حسابات التاريخ الإيراني مـــثلا، يبـــدو ســـلوكها غيـــر منـــتظم وغير متعاون. ويحدد المؤلف ثنائية الخطـــاب فـــي إيـــران أيـــن يمكـــن تجميـــع القيم والمعايير الذاتية في : خطاب الاســـتقلالية : هـــذا الخطـــاب يســـلط الضـــوء على ماضي إيـــران كقـــوة إقليميـــة والإيـــذاء التـــاريخي وعلاقاتهـــا المتضـــررة بالقوى الاستعمارية والإمبرياليـــة. وكتـــأطير خطـــابي يركـــز فـــي المقـــام الأول على حاجة إيران للاستقلال والحكم الذاتي. وإذا تنـــازل القـــادة الإيرانيـــون علـــى أي سلطة للكيانات الدولية فسينظر إليها مـــن قبـــل المجتمـــع الـــدولي علـــى أنـــه استسلام ومطالب خارجية مخزية.

خطاب العدالة: يركز خطاب العدالة على المعايير المزدوجـــة التـــي يحـــتفظ بهـــا المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، وعلى إثـــره يـــتم تـــأطير هـــذه المعاملة غير المنصفة من خلال الخطاب العـــام مســـتندة علـــى محاولـــة الغـــرب تقويض التقدم الإيراني[1].

خامسا: الابتكـــار المعيـــاري والمحظـــورات الجديـــدة : أنشـــأ أعضـــاء الأمـــم المتحدة قيمة معيارية عالمية عندما اعتمـــدت القـــرارات والاتفاقيـــات المناهضـــة لتطوير وتخزين واستخدام الأسلحة النوويـــة. ويعتبـــر التعـــاون الـــدولي عنصـــرا

[1]- Ibid,P 28 .

أساسيا من أجل دعم عـدم الانتشـار وتحقيـق النجـاح وكسـبيل للتقليـل مـن إنتشار الأسلحة النووية هي التقليل مـن دافـع طلـب هـذه الأسـلحة مـع رفـع التكاليف.

سادسا : بناء المعـايير المتعلقـة بالأسـلحة النوويـة: تمثـل معاهـدة حظـر الانتشار النووي تعهدا ملزما فقط من قبـل الـدول غيـر نوويـة والتـي تهـدف إلى تمكين هذه الدول من الشعور بالأمان فـي بيئـة نوويـة ولتعزيـز التصـنيع السلمي للطاقة النووية.

حسب النظرية البنائية فلقد أنشأت المعاهدة هيكل معيـاري لـم يسـبق لـه مثيـل والتي قيدت الجهات الفاعلة من حيـث قـدرتها النوويـة وحـددت سـلوكها فـي هذا المجال.

كما أسست اتفاقيـات المنـاطق الخاليـة مـن الأسـلحة النوويـة لمقتـرب معياري آخر بغية وضع حد لانتشار الأسـلحة النوويـة وإنشـاء منـاطق خاليـة من الأسلحة النووية بموجـب اتفـاق دولـي، حيـث تلـزم كافـة الـدول بعـدم استخدام الأسلحة النووية ضـد الـدول الموجـودة فـي المنـاطق الخاليـة مـن الأسلحة النووية[1].

[1] - Scientia Militaria ,OP,CIT,PP 29-30 .

باختصار، يمكن القول أن النظرية البنائيـــة حاولـــت أن تـــربط يـــن الأبعـــاد المادية الذاتية والتذاتانية في تفســـير ظـــاهرة الانتشـــار النـــووي، حيـــث فســـرت المعنى الذي تبنيه الدول حول الأســـلحة النوويـــة، عـــلاوة علـــى ذلـــك، تعـــاطى التحليـــل البنـــائي مـــع الكيفيـــة التـــي تطـــورت بهـــا الابتكـــارات المعياريـــة والمؤسساتية، الحقائق التذاتانيـــة، الهويـــات والمصـــالح مـــع الأســـلحة النوويـــة عبر مراحل تاريخية مختلفة.

الفصل الثاني :

الحوار الردع العقلاني - التنظيمي في تفسير انتشار

الفصل الثاني: الحوار الردع العقلاني – التنظيمي في تفسير انتشار الأسلحة النووية

تقدم لنا كل من النظريتين الردع النووي والتنظيم النموذج الأشهر والأوضح للمنظورين العقلاني المتفائل والتنظيمي المتشائم في نظرية العلاقات الدولية. وكمقاربتين للانتشار النووي، فإن كلتاهما تقدم وجهة نظر مختلفة حول تداعيات انتشار الأسلحة النووية، من حيث زيادة عدد الدول المالكة لها. هكذا افتراق يمكن النظر إليه بناء على خلفية الردع أو الخلفية التنظيمية أيضا. بما يتيح توظيف كلتا النظريتين كطرفين للحوار العقلاني-التنظيمي. وهما بذلك يمنحاننا أفضل إطار نظري للتحليل ظاهرة الانتشار النووي.

بناءا على ذلك سيناقش هذا الفصل النقاش النظري حول انتشار الأسلحة النووية في ثلاثة مباحث وهي :

- المبحث الأول : التمهيد لحوار عقلاني – تنظيمي في دراسة انتشار الأسلحة النووية
- المبحث الثاني : انتشار الأسلحة النووي في العالم بين الانتشار الأفضل والأسوأ
- المبحث الثالث : انتشار الأسلحة النووية بين متطلبات الردع وحتمية إخلاء العالم منها: تجدد النقاش

المبحث الأول : التمهيد لحوار عقلاني – تنظيمي في دراسة انتشار الأسلحة النووية

إن تزايد اهتمام الدول بامتلاك السلاح النووي أدى إلى إطلاق حوار نظري الردع عقلاني– تنظيمي في تحليل انتشار الأسلحة النووية. وعلى سبيل التمهيد لهذا الحوار، يبدو من الضروري شرح للمنظورين باعتبارهما نظريتين لانتشار النووي.

المطلب الأول : نظرية الردع العقلاني كنظرية للانتشار النووي

ظهرت نظرية الردع النووي إثر حيازة الاتحاد السوفيتي سنة 1949 للسلاح النووي وتحقق ما يعرف باسم توازن الرعب بين القوتين الأعظم على نحو يجعل من أية مواجهة عسكرية بينهما عملية انتحار متبادل، ولذلك تجنبا وقوع حرب بينهما.

وانطلاقاً من قناعة دول العالم (الدول المتقدمة ودول العالم الثالث) بأن هذا السلاح ضامن أساسي لاستقرارها، ورادع لخصومها، وداعم لها في صناعة القرار الدولي، بدأت في محاولات مستميتة للانضمام للنادي النووي، سواءً من خلال برامج معلنة أو برامج سرية.

أولا : تعريف الردع النووي :

كان ينظر للسلاح النووي في الأيام الأولى من اختراع القنبلة النووية كسلاح تكتيكي لزيادة القوة النارية التي تؤدي إلى التفوق في ساحة القتال. وفي وقت لاحق، فكرة الأسلحة النووية أصبحت أسلحة تكتيكية أقل أهمية ولكنها بقيت توجه فيما يسمى الحرب المحدودة. ومع ذلك، ومع مرور الوقت كانت الأسلحة النووية تعتبر أداة لخوض الحروب الأقل منها كأداة سياسية[1]. ونتيجة لذلك وفي هذه المجالات دور القوات المسلحة والقوات النووية يجب أن لا يعتبر من وجهة نظر عملهم ممكن في الحرب، بل منع الحرب وبمعنى الردع .

حتى نهاية الحرب الباردة، كان مفهوم الردع مقترن بالإستراتيجية العسكرية التي تؤدي إلى تأمين السلام بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية جنبا إلى جنبا مع التوجهات السياسية الأخرى وتشكيل العقائد العسكرية القائمة على منطق الردع، انتهت الحرب الباردة دون حرب كبرى، وعليه فإن مفهوم الردع هو: " تقديم أدلة للعدو لا يمكن أخطاءها عن توفير المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولة

[1] – عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، 2010 ص 117.

لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة. أو كما ذكر توماس شيللنج :" فإن الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية[1]، وبالمثل كما يقول الجنرال الفرنسي أندريه يوفر : " يهدف إلى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها أو بصورة أعم منها من العمل أو الرد إزاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا."[2]

إن العبرة في الردع هو إشعار الخصم بأنه لا فائدة من هجوم يشنه حيث لن يكون بوسعه تحقيق النصر لأن الرد بالانتقام سيكون شديدا. وهكذا تصبح القدرة على الرد مفتاح الردع النووي، في حين تصبح القدرة على تحقيق الردع مفتاح المبادرة بالهجوم النووي ويعني ذلك وجود نوعان من القدرات. قدرات الضربة الأولى او الأسلحة الهجومية، وقدرات الضربة الثانية أو الأسلحة الانتقامية. ويتم عادة شن هجوم بقوات الضربة الأولى والتي تكون عادة مكشوفة لأشعار الخصم بامتلاك الأسلحة النووية، في حين تكون قوات الضربة الثانية مخفية وقدرتها التدميرية شديدة، وتتخذ مدن

---

[1] – مي قناوي علي، **الأسباب الإستراتيجية لغزو العراق: دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية**، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013، ص 53.

[2] – اندريه بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت ، دار الطليعة ، ط2 1970، ص28.

الخصم وموارده أهدافا رهينة في يدها. إذن يقوم جوهر الردع على فكرة الخوف من الانتقام الذي يفوق الفائدة التي يرجو تحقيقها أي طرف من الأطراف المتصارعة.

وقد قدم كلاوس ديتر شوارتز(Klaus Dieter Schwartz) ثلاثة أنماط للردع وهي الردع الفوري والعام، كما هو واحد من اثنين العقاب والحرمان المركزي، الردع الموسع. ويرى أن الردع الفوري يشكل تهديدا يسبب ضررا في النزاع الدائر، وبالتالي فمن الضروري للمخاطب بالردع أن يكون على يقين بالتهديد وإدراكه للتأثير الكبير المحتمل عليه. في حين أن الردع الفوري باعتباره تهديدا كامنا، الذي لا يحتاج أن يكون واضحا. وينبغي أن يكون تأثيره لردع المنافسين المحتملين من يحاول تحدي دولة أخرى.[1]

يصف كلاوسي الردع المركزي باعتباره يعمل عند تهديد المصالح الحيوية للدولة والمهم هو أنه من الممكن الشك في مصداقية رد الانتقام عندما تكون المصالح الطفيفة على المحك[2].

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 81.

[2] – المرجع نفسه، ص 83.

وفي ظل مفهوم الردع الموسع الدولة تستخدم قدراتها لردع المنافسين المحتملين من شن أي هجوم ضد البلدان أو المجالات ذات الاهتمام في أجزاء من العالم. وفقا لمنطق الردع فمن الممكن أن نستنتج أن حيازة الأسلحة النووية يمكن أن تعزز أمن الدولة من خلال تعزيز قوة الردع.

ثانيا: المبادئ الأساسية للنظرية الردع النووي

أ- الجانب التكنولوجي – العسكري : في تحديد كيف يمكن لبلد نشر ومن ثم الحفاظ على رادع نووي موثوق، وصف المنظرين وصناع القرار معايير عسكرية للحد الأدنى الذي يجب أن ترضي الترسانة النووية للدولة[1].

فيجب أن تكون ترسانة نووية في بعض التدبير قادرة على تحمل الضربة الأولى مفاجأة العدو. بعد ذلك، يجب أن تكون الترسانة قابلة للإطلاق في ضربة ثانية انتقامية.

وهناك مجموعة ثانية من معايير القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات. والمعيار العسكري الثالث هو أن القوة الانتقامية يجب أن تكون قادرة على الانتقام مع تأثير معين.

ب- الجانب النفسي – السياسي : يتعلق بالبعد النفسي والسياسي للنظرية الردع في المقام الأول مع مسألة مصداقية. فائدة أي عقيدة للردع النووي

[1] – عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 104

تعتمد على الطريقة التي ينظر بها من قبل الطرف الآخر. ومصداقية أي رادع تعطى تعتمد على الوسائل العسكرية تحت تصرف الدولة على تنفيذ مبدأ أعلن[1].

تقوم نظرية الردع النووي على فكرة قيام الدولة بتعزيز قدراتها النووية إلى مستويات تكون قادرة فيها على توجيه ضربة نووية ثأرية (الضربة الثانية) إذ ما تعرضت إلى هجوم نووي من العدو بالمبادرة، أي الضربة الأولى، الأمر الذي يفرض على الدولة أن تحرز تفوقا في قوتها الإستراتيجية الانتقامية، وعلى نحو تكون فيه الضربة الثانية أشد بأسا من تلك التي تتلقاها حيث تستهدف تدمير الخصم المبادر بالضربة الأولى تدميرا شاملا وأكيدا، ويكون الثمن فيها باهظا ومكلفا. وفي رأي ماكنمارا، أن زرع هذه القناعة لدى الخصم، إذا حاول الإقدام على توجيه ضربة نووية استباقية (الضربة الأولى) من شأنه أن يشكل رادعا قويا وحاسما، لأنه يدفع بالخصم إلى التفكير بالعقاب وحجم الدمار الذي سينال مدنه وأهدافه الإستراتيجية والحيوية قبل إقدامه على استخدام سلاحه النووي[2]، كما يرى جون فوستير دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في بداية

[1] – عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 119.

[2] – عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 124.

الخمسينات، أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتدي في المستقبل هي أن تقنعه مقدما بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات انتقامية تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه[1].

وهكذا متى اكتسبت أكثر من دولة واحدة قدرة نووية (الضربة الثانية)، يصبح خيار خوض الحرب بين الدول المسلحة نوويا مستبعد جدا، يرجع ذلك إلى حقيقة أن التدمير المتبادل مضمون عمليا. وهذا يخلق حافزا للعديد من الدول في امتلاك القدرات النووية لحراسة ضد الحرب وضمان بقائهم على قيد الحياة. ويترتب على هذه الحجة بأن الأسلحة النووية ستنتشر لا محالة، وأنه كلما انتشرت سيكون أفضل للاستقرار الدولي، لأنها تحفز الحذر وضبط النفس[2].

حتى الآن، تبدو لنا نظرية الردع، بمعناها وأحكامها المطلقة، غير قابلة للطعن في فروضها الأساسية. فالجانب الوثوق بالقوة المتاحة لممارسة هذه النظرية تفرض على غير الاقتناع بها، وبالتالي الانصياع لإرادتها. وعلى

---

[1] – هويدا شوقي أبو العلاء، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001**، دار المعرف العربي، مصر، 2015 ص 45.

[2] – Robert Melhuish ,What does the debate between Waltz and Sagan tell us about international security regarding nuclear weapons at the start of the 21st Century?, Tutor – Archie Simpson, تم تصفح المقال بتاريخ 12–10–2015 على الرابط التالي : https://www.academia.edu/2375374/

هذا يوصف الردع بأنه أفضل ما يمكن الحصول عليه إذا اقترن بالقتال أو الاستسلام.

ولكن، عند فحص الفروض الأساسية للأفكار التي تنهض عليها نظرية الردع، تبدو أنها مفرطة في عموميتها بقدر تفاؤلها نتيجة هذا التعميم. وكما يقول تشارلز كالويل : " لا يمكن قبول النظرية بأنها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة لها."

وتكمن المشكلة في نظرية الردع في جوانبها العملية والتطبيقية، إذ ليس دائما يكون تقدير الكلفة أكبر من الفائدة المتوقعة لكي ينتج الردع آثاره الواضحة. فقد يتجاوز الطموح السياسي، أو الشخصي أحيانا في تطلعاته نحو انجاز أهداف لا تقارن قيمتها الاعتبارية وليس المادية فقط، بالتكاليف المحتملة في مواجهة عسكرية[1].

من ناحية أخرى، لو تفحصنا الجوانب النظرية للردع النووي العقلاني يمكن القول، إن افتراض أن الدولة هي الفاعل الوحدوي العقلاني، وتركيزها على المتغير العسكري الضيق في المقابل إهمالها للجوانب

[1] – عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الدراسات الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 75.

الاقتصادية والسياسية للسلطة. وهذا من شأنه، أدى إلى تقويض صحة عقلانية نظرية الردع.

المطلب الثاني : النظرية التنظيمية كنظرية لانتشار النووي:

تقوم نظرية التنظيم في إطار المدرسة الوظائفية على مبادئ أساسية مستمدة من أصول هذه المدرسة، وذلك كتأكيد لمفهوم التوازن والانسجام والتعاون. وهذا ما يؤكده كل من الباحثين بالي ومورغان " Bali – Morgan "في قولهما بأن كل نظريات التنظيم تقوم على فلسفة العلوم وعلى النظرية الاجتماعية[1].

تعتبر التنظيمات الرسمية وغير الرسمية نظاما اجتماعيا كليا في نظرية التنظيم، ومن خلال النظام تكون الإدارة أحيانا عاملا يزيد أو ينقص من التعارض بين أعضاء المنظمة.

أولا : النظرية التنظيمية الكلاسيكية : Classic Organization Theory

وتضم هذه الفئة نظريات التنظيم التي تركز على عناصر العمل والهيكل التنظيمي باعتبارهم عناصر التنظيم الأساسية وما يترتب على ذلك من تحديد للسلطة وتوزيع المسؤولية وتعين نطاق الإشراف والرقابة.

[1] –الفضيل رتيمي، أسماء رتيمي، عقلنة المنظمات ونظريات التنظيم، **الأكاديمية للدراسات الأجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، العدد 10، 2013، ص 12.

وتتميز النظرية الكلاسيكية بالرشادة وتفترض الرشد في أعضاء التنظيم وتعتبرهم من المعطيات أي لا يؤثرون في السلوك التنظيمي.

وأخيرا فإن النظرية الكلاسيكية تنظر إلى التنظيم على أنه نظام مغلق أي منعزل عن البيئة التي يوجد فيها.

وتتركز النظرية الكلاسيكية للتنظيم على العناصر التالية :

- تقسيم العمل والتخصص.
- تسلسل السلطة.
- هيكل التنظيم الرسمي
- نطاق الإشراف أو الرقابة
- مبدأ الرشد.

ثانيا : النظرية الحديثة للتنظيم : Modern Organization Theory

تضم تلك الفئة مجموعة من النظريات التنظيمية التي تخالف النظرية الكلاسيكية في اتجاهاتها للتركيز على العمل والهيكل الرسمي، إذ نجد أن تلك النظرية الحديثة بدأت تأخذ في الاعتبار تنظيمية أخرى[1].

[1] –ياسر فتحي الهندواي، **إدارة المدرسة وإدارة الفصل : أصول نظرية وقضايا معاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر ، 2012، ص 57.

ويمكن إبراز ثلاث اتجاهات أو مستويات للتحليل فيما يخص الاتجاهات الحديثة، وهي

الاتجاه الأول: يمثل اهتمام بعض الباحثين بتفسير السلوك الفردي داخل التنظيمات، وينظر هذا الاتجاه للتنظيم باعتباره البيئة التي تشكل سلوك الأفراد على نحو مع معين، ونحاول أن يدرس علاقة التنظيم ببعض المتغيرات الاجتماعية النفسية التي تظهر في سلوك الأفراد وهذا هو المنظور السلوكي، الذي تمثله أعمال مارش (J.Marsh) وسيمون (H.Simon)ووليام فوت وايت (WF.Whyte).

أما الاتجاه الثاني : فيركز على الوحدات البنائية والعمليات الاجتماعية داخل المنظمات، كجماعات العمل أو بعض أقسام التنظيم الفرعية أو السلطة، أو التخصص، أو الاتصال أو التسلسل أو غير ذلك من أبعاد التنظيم.

في حين الاتجاه الثالث : يتناول دراسة التنظيم ككل، فيعتبره وحدة تدخل في نسق أوسع من العلاقات، ويهتم بتحليل أثر البيئة النظامية الثقافية في بنائه[1].

[1] – الفضيل رتيمي، أسماء رتيمي، المرجع السابق، ص 19.

ثالثا : تفسير انتشار الأسلحة النووية من منظور تنظيمي

تعتبر نظرية التنظيم بديل لنظرية الردع العقلاني في تحليل لغز انتشار الأسلحة النووية، وهي تقدم تحيلا أكثر تشاؤما في تفسير تأثير الانتشار النووي على مستقبل السلم العالمي، وينبع ذلك من حجتين هما:

1- إن المنظمات العسكرية المحترفة، وبسبب نزعات الانحياز المشتركة فيما بينها، ووتيرة عملها غير مرنة، ومصالحها الضيقة، تبدي سلوكيات مؤسساتية يحتمل أن تؤدي إلى حالات إخفاق في الردع وإلى إشعال فتيل الحرب قصدا أو بطرق الخطأ.

2- نظرا إلى أن الدول التي ستتسلح نوويا في المستقبل يحتمل أن تحكمها أنظمة عسكرية، أو حكومات مدنية ضعيفة، فإنها سوف تفتقر لآليات القيود الإيجابية التي تلازم السيطرة المدنية، في حين أن نزعات الانحياز العسكرية قد يكون من شأنها التشجيع على استخدام الأسلحة النووية، خاصة خلال الأزمات[1].

ببساطة، إن النظرية التنظيمية تبالغ في قوة الثقافة التنظيمية عن طريق حرمان دور المعتقدات الفردية في تغيير هذه الثقافات. وعلى الرغم من أن

[1] – جون بليس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004، ص 732.

النظرية التنظيمية تقوم على افتراض أن المنظمات يمكن أن تؤثر في السياسة، فإنه لا يمكن تفسير المنظمات التي من المحتمل أن تكون الأكثر تأثيرا والسبب في ذلك.

3- من خلال التركيز الضيق على قوة الثقافة التنظيمية في التأثير على صنع القرار، من الناحية النظرية التنظيمية تؤدي إلى توقعات قطعية والتشاؤم دون داع لمحاولات منع انتشار الأسلحة النووية، لأنه يطل على نقطة أن الأفراد والمنظمات يمكن أن يتعلموا نتيجة لمعلومات جديدة تتحدى الافتراضات والمعتقدات الماضية.

المطلب الثالث: دوافع سعي الدول لامتلاك السلاح النووي : بداية النقاش

أولا : لماذا تسعى الدول لبناء وامتلاك السلاح من منظور كينث والتز

يبنى الفكر الواقعي الجديدة للأمن على فرضية مركزية وهي البنية الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى غياب سلطة مركزيا عليا ويحكمها مبدأ كل لنفسه self –help أو المساعدة الذاتية للمحافظة على البقاء، وبفضل طبيعة هذه البنية، فإن الوحدات الدولية تجد نفسها في حاجة إلى الاعتماد على ذاتها

وعلى الترتيبات التي تضمن بقائها وتحسن من وضعها الأمني، مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات وأنه في الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى[1].

إن حفاظ الدولة على بقائها في ظل الفوضى تتخذ إجراءات لتعزيز أمنها، بصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها. فحالة الريبة الشديدة الموجودة بين الدول تؤدي إلى ضعف الثقة المتأصلة في النظام الدولي[2].

ولا تستطيع الدول أبدا التأكد من نيات جيرانها، ولذلك يجب دائما أن تكون يقظة. وهذا من شأنه أن يؤدي ببقاء الوحدات الدولية دائما في حالة الاستعداد المستمر للحرب[3]. وهكذا فالبنية الفوضوية للنظام الدولي ونظام الاعتماد على النفس يدفعان الدول دائما إلى افتراض سيناريو الحالة الأسوأ، حيث أنها حتى وهي تدرك نتائج أفعالها فإن طبيعة وضعها في النظام الدولي تدفعها إلى اتخاذها بهذه الطريقة.

---

[1] – Jacques, E. C. Hymans., "Theories of Nuclear Proliferation: The State of the Field", **The Nonproliferation Review**, Vol. 13, Issue 3, p.455, 2006.

[2] – **عامر** مصباح، المرجع السابق، ص 29.

[3] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 20.

يوجد رأيين مختلفين حول كيفية الحفاظ على دولة قوية نسبيا بين المنافسين هما[1] :

– **الرأي الأول** يحاول باستمرار زيادة قوة الدولة نسبيا بهدف تحقيق قوة إقليمية أو هيمنة عالمية.

– **الرأي الثاني** هو الحفاظ على توازن القوى من خلال محاولة الحفاظ على الوضع الراهن في هذه الحالة يجب أن تكون حساسة جدا نحو المكاسب النسبية.

تنطلق النظرية الواقعية من فكرة أساسية مفادها أن الدولة هي المرجعية الأساسية في تحليل السياسية الدولية، التي تسعى إلى تعظيم قوتها لضمان بقائها في ظل نظام دولي تنافسي.

وتنظر الواقعية لمسألة الانتشار النووي على أنها استجابة منطقية من الدول التي تحاول حماية مصلحتها القومية في ظل الضغوطات التي تفرضها عليها بنية النظام الدولي لأن الأمن في نهاية المطاف يمثل تحديا

[1] – George A. Lopez and Nancy J. Myers(Eds.), "**Peace and Security: The Next Generation**", Rowman Littlefield Publishers, Oxford, 1997p.8,.

لبقاء الدولة. أين لعبت التهديدات الآتية من الدول المجاورة أو من الأعداء دورا حاسما في انتشار الأسلحة النووية في فترة الحرب الباردة[1].

وحسب والتز تريد الأمم من حيازة الأسلحة النووية للأسباب التالية [2]:

1-إن الدول الكبرى تتنافس فيما بينها عادة، بأن تقلد الواحدة منها الأخرى، بإدخال أسلحة جديدة إلى ترسانتها.

2- رغبة الدولة في اقتناء الأسلحة النووية خوفا من أن لا تقوم حليفتها من القوى العظمى بالانتقام لها في حالة تعرضها لهجوم من قبل قوة عظمى أخرى. فعلى سبيل المثال أصبحت بريطانيا قوة نووية، من فكرة كونها وحدة كبيرة، وقد اتخذت قرار في وقت لاحق للحفاظ على نفسها كقوة نووية نتيجة ما أصابها من خوف في الاعتماد على الولايات المتحدة في الرد على هجوم قد يشنه الاتحاد السوفيتي على أوروبا.

---

[1] – Tanay Ogilvie-White, **Is there a theory of nuclear proliferation ?an analysis of the contemporary debate**, The Nonproliferation Review/Fall 1996; p 44.

تم تصفح الموقع بتاريخ 12- 11- 2014 على الموقع :
http://cns.miis.edu/npr/pdfs/ogilvi41.pdf

[2] – عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد**، دار زهوان للنشر، الأردن، 2013، ص 253.

3- كل دولة تجد نفسها من دون حلفاء يملكون أسلحة نووية، فمن الطبيعي أن تسعى في الحصول على اقتناء هذه الأسلحة.

4- خوف دولة ما من قوة أعدائها التقليدين في الحاضر والمستقبل.

5- خيار السلام النووي أقل تكلفة من ميدان التسلح التقليدي للدول التي تملك جيوش كبيرة، وايضا مخطط استخدام الأسلحة النووية يتمحور حول عنصري السرعة والمفاجأة (الحسم السريع للمعركة).

6- قد يأمل بلد ما في تعزيز مكانته الدولية من خلال بناءه أسلحة نووي

7-**ثانيا : منظور (سكوت ساجان) ثلاثة نماذج للبحث عن القنبلة**

ومن خلال ما سبق يطرح سكوت ساجان السؤال المركزي التالي : لماذا تسعى الدول نحو الخيار النووي ؟ وكإجابة عن السؤال يرى والتز أن الدولة تتجه نحو الخيار النووي في حالة تعرضها لتهديدات أمنية، أو بهدف تعزيز أمنها ومكانتها الدولية في ظل بيئة دولية غير تراتبية وعليه تعتبر الأسلحة النووية هي أكثر من مجرد أدوات للأمن القومي إذ أنها نافعة في الحفاظ على البقاء على قيد الحياة.

وفي المقابل يقترح سكوت ساجان ثلاثة نماذج تُبيَن بوضوح دوافع الدولة لامتلاك الأسلحة النووية: النموذج الأمني، النموذج المعياري ونموذج السياسة الداخلية.

1- **النموذج الأمني The security model**:

إن الاعتبارات الأمنية ظلت محافظة على قوتها التفسيرية في فهم الأسباب التي تدفع باتجاه الانتشار النووي، فقرار الدولة بالحصول والحفاظ على الأسلحة النووية هي رد فعل على الشعور بانعدام الأمن. بسبب القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، فإن الدولة إذا كانت تسعى للحفاظ على أمنها القومي يجب عليها أن تحدث التوازن ضد أي دولة منافسة لها تقوم بتطوير أسلحة نووية من خلال حصول على رادع نووي[1].

يوضح ساجان أنه وفقا لنموذج الدول الأمنية، والتي توجد فقط في نظام المساعدات الذاتية التي يجب عليها ضمان بقائها وحماية سيادتها ومصالحها، ثم يفرق بين الدولة القوية التي تكون قادرة على تحقيق قوة الردع ذات مصداقية والدولة الضعيفة التي تسعى للتحالف وتأمل أن تستفيد من ضمانات الردع الموسع[2].

إن الانتشار الأفقي للأسلحة النووية يزيد من فرصة الحرب الوقائية، عدم الاستقرار والتفجير النووي. فالدول المالكة لهذه الأسلحة من المرجح

[1]-Richard C.Bush,The challenge of a Nuclear north korea: Dark Clouds, **Only** N°03 September. **One Silver Lininng, Policy** paper2010, P 07

– [2]– Scott D. Sagan and Kenneth N. Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons, A Debate Renewed**, 2 Ed ,New York: W.W. Norton & Company, 2003**p 57.**

أنها سوف تستخدمها لا محال فقط هي مسألة وقت. وقدم سكوت ساجان فكرتين لدعم هذا المفهوم:

أ- هو ذلك العسكري نفسه من خلال وسائل عمله سوف يحدث فشل الردع وحرب معتمدة وعرضية".

ب – حقيقة سيتم وضع السيطرة المدنية على الأسلحة في خطر[1].

وفقا لمنطق دوامة (دوامة أو معضلة) الأمن التي تحدث عنها جون هرز قائلا : "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى زيادة تعرض الدول الأخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا". ومن هنا تجد الدولة نفسها في بيئة دولية تصطدم بشكوك يصعب تبديدها، وهذا ما يجعل الدول تبقى في حالة من عدم الثقة بعضها ببعض، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى "دوامة من الفعل و رد الفعل وإلى زيادة مخاوف الطرفين إلى حد كبير "، والشعور بانعدام الأمن يجعل احتمال قيام الحرب ممكنا[2]. وهذا

3- Ibid,P47
.

[2] – جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص ص.418 – 419.

يؤدي إلى افتراض أن ظهور قوى نووية جديدة يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح خطير مما يزيد من احتمال وقوع الحرب[1].

وهكذا فكل دولة تفضل أن تصبح هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة، ولكن منذ ذلك هو نتيجة لحدوثها ترسانة نووية، أنها مستعدة للامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية، إذ يبقى جيرانها غير نووية. بالاضافة إلى ذلك قدم ساجان حافزين هيكلين قويين للانتشار الأسلحة النووية[2] :

أ- أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبح العالم أكثر غموضا، وبالتالي أصبحت الضمانات الأمنية أقل مصداقية.

ب- يستشهد سجان بعبارة جورج شولتز G. Shultz: " الانتشار يولد الانتشار"[3].

(Proliferation breeds proliferation) مشيرا إلى أن مشكلة الدول أن لها حافز كبير لتطوير الأسلحة النووية عندما تقدم دول أخرى في المنطقة من قبل، بمعنى في كل مرة تطور دولة ما أسلحة نووية للموازنة ضد منافسيها الرئيسي فإنها تخلق أيضا تهديدا نوويا لدولة أخرى في المنطقة،

[1] Scott D. Sagan, Why Do States Build Nuclear Weapons?: Three Models in Search of a Bomb, **International Security**, Vol. 21, No. 3. (Winter, 1996-1997), p. 54.

[2] – Ibid, P 62.

[3]– Kenneth N. Waltz, "**Theory of International Relations**", Addison-Wesley Publishing Company,
California, 1979, pp.40-42

وهذه الدولة بدورها تبادر بتطوير برنامج أسلحة نووية خاص بها للحفاظ على أمنها القومي.

2- **النموذج المعياري norms model :**

إن الاعتبارات غير المادية المرتبطة بخيار التسلح النووي تكشف بعمق عن أهمية أهداف النفوذ والهيبة التي يخلقها الامتلاك النووي لدى الكثير من الدول الصاعدة نوويا منذ اجتياز العتبة النووية، وهذا الافتراض يقودنا نحو التسليم بأن الدول ذات الطموحات النووية العميقة ترى في المقدرات النووية فرصة كبيرة للاعتزاز القومي وتحقيق الذات القومية (National self-assertion).

ويؤكد سجان أن هذا النموذج يركز على وظائف الأسلحة النووية بعيدا عن الاعتبارات الأمنية، ويستخدم هنا عبارة الرموز النووية وهوية الدولة، فالقرارات النووية تتخذ على أساس المعايير والمعتقدات حول السلوك الدولي الشرعي. فالأسلحة النووية هي رمز لهوية للدولة وصورتها الذاتية(self-image) ، وليس لصكوك الأمن القومي. وسعي الدولة للامتلاك الأسلحة النووية أو تجنبها يعتمد على المعايير الدولية السائدة.

وقد تغيرت المعايير النووية مع مرور الوقت، فعلى سبيل المثال تعكس حالة فرنسا التغيرات في المعايير النووية منذ عام 1950. ووفقا لنظرية

المعايير ملكت فرنسا الأسلحة النووية اعتقادا منها أن حيازتها للقنبلة يرمز لوضع فرنسا كقوى عظمى، وتهب لها العظمة حتى بعد أن فقدت إمبراطوريتها الاستعمارية وتراجعت من صفوف القوى العسكرية التقليدية الرائدة[1].

كما يناقش كراستن فراي Karsten Frey في مقاله " الأسلحة النووية كرموز : دور المعايير في صنع السياسة النووية" " NUCLEAR WEAPONS AS SYMBOLS :The Role of Norms in Nuclear Policy Making " في سنة 2006 ، فيرى أن معظم الدول اليوم تنظر إلى تطوير الأسلحة النووية أمرا محظورا من الناحية الأخلاقية ويتعارض مع هوية الدولة والأعراف الدولية، ومع ذلك نجد بعض الدول تتجاوز هذه المعايير السلبية من قبل مجموعة المعايير الإيجابية، مما جعل الأسلحة النووية لتصبح إما رمزا للحصانة ضد التهديدات أو شعارات من وضع القوى الكبرى. إن الدراسات التي تناولت السلوك التسليح النووي اعتبرت وجوده من المعيار السلبي والذي يشار إليه باسم المحرمات النووية" " Nuclear taboo "باعتبارها عاملا رئيسيا لمنع حيازة الأسلحة النووية واستعمالها. هذا الاستعداد المعياري يمكن أن يختلف بين البلدان أو يتغير مع مرور الوقت، مما يؤثر على السياسة النووية للبلد. على عكس المحرمات النووية هي "

– [1] Michael E.Brown, OwenR.Coté, Going Nuclear : **Nuclear Proliferation and International Security in the 21st Century,** MIT Press,Cambridge, 2010, P10.

الأسطورة النووية " nuclear myth " والتي تعني ارتباط المعاني الرمزية بهوية الدولة والمكانة في النظام الدولي المطلوبة بامتلاك الأسلحة النووية[1].

وحسب ساجان فإن الأسلحة النووية تعتبر رمز للسياسة الوطنية والدولية، في حين، أن المعايير يمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار في الدولة، فالتوجهات المؤيدة أو المعارضة لقرار السلاح النووي هي : " تشكل وتعكس هوية الدولة ". فمن الممكن أن القرار المؤيد للطاقة النووية يمكن أن يكون رمزا مرموقا لدولة تنتمي إلى الدول المتطورة. هنا يشير ساجان إلى عام 1960 حيث كان إجراء التجارب النووية اعتباري وشرعي.

وعلاوة على ذلك، يؤكد ساجان أن دوافع سلوك التسلح النووي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقيم المبنية اجتماعيا لهذه الأسلحة النووية، ويقول في هذا الصد: " ومن وجهة نظر سوسيولوجية، يمكن اعتبار التنظيمات العسكرية وأسلحتها بأنها تخدم وظائف مماثلة لوظيفة الأعلام، شركات الطيران والفرق الأولمبية، هم جزء مما تعتقد الدول الحديثة لامتلاكها لكي تكون شرعية وحديثة[2].

---

[1]– Karsten Frey: Nuclear Weapons as Symbols – The Role of Norms in Nuclear Policy Making, The Institute Barcelona d'Estudies Internationales (IBEI) Working Paper, October 2006,P 04.

[2]Scott D. Sagan, **Why Do States Build Nuclear Weapons?**, Opcit, P P73 -74-75– 76. –

بالتالي فقبول تطوير أسلحة نووية يعتمد على معايير وقواعد دولية متغيرة. والدول تميل إلى أن تقرر ذلك وفقا إلى المعايير المستحدثة. معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هو مثال جيد لإظهار تأثير المعايير المتغيرة بشأن اعتبار هيبة امتلاك أسلحة نووية، فمنذ دخولها حيز النفاذ وجدت عدة حالات حيث تمنع الدول لبناء أسلحة نووية أو نزع ترسانتهم.

لكن يشر ساجان أن المعايير المقبولة أنذاك لم تربط حيازة الأسلحة النووية بوضع الدولة الحديثة. بالإضافة إلى ذلك ليس فقط الحوافز الاقتصادية ولكن أيضا الخوف من أن تصبح خارج القانون أو ما هو أسوء " الدولة المارقة " في النظام الدولي مثل كوريا الشمالية إيران والعراق. ويؤكد أيضا أن الامتثال لمعاهدة حظر الانتشار الأسلحة النووية يقوى قاعدة عدم الانتشار ويضفي الشرعية على امتلاك الأسلحة النووية[1].

3- نموذج السياسة الداخلية The domestic politics" model :

يمكن لطموحات الدول النووية أن تنبع عن ضغوط داخلية سواء كانت من طرف النخب السياسية أو العلمية والاقتصادي الأخرى ناهيك عن دور المؤسسة العسكرية التي تدرك الحاجة القصوى لتطوير برامج أنشطة نووية متقدمة، وذلك على غرار دور المركب الصناعي العسكري في دعم

[1] –Ibid, P81.

السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا في شقها المتعلق بالدفاع عن سياسات الدولة العسكرية والنووية.

وفي هذا الصدد أتى سكوت ساجان بنموذج السياسة الداخلية، الذي يركز على مطالب واهتمامات القوى المحلية بمختلف مراتبها وعلاقاتها بالسلطة القائمة التي تعمل على تشجيع أو ثني الحكومات على السعي لامتلاك السلاح سواء كان ذلك يخدم المصالح القومية للدولة أو لا، فإن ذلك من المحتمل أن يخدم المصالح البيروقراطية والسياسية الضيقة على الأقل- للفواعل الفردية بداخل الدولة.

ويقدم سكوت ساجان ثلاثة جهات محلية رئيسية فاعلة في صنع القرار النووي للدولة وهي:

1- مؤسسة الدولة للطاقة النووية، وتضم مسؤولين في المخابر التي تديرها الدول، فضلا عن منشآت مفاعلات مدنية.

2- الجيش كفاعل بيروقراطي داخل المؤسسة العسكرية المهنية .

3- السياسيون الذين يرغبون في استخدام موضوع الأسلحة النووية لحزبهم السياسي أو تأثير على مسار صنع القرار في الحكومة، ويكون مباشرا عبر

سلطتهم السياسية أو بشكل غير مباشر من خلال السيطرة على معلومات البرامج النووية فمن الأرجح أن تزدهر[1].

وفقا لساجان إن فهم حالات الانتشار النووي تتطلب الاهتمام بالنقاش المحلي، لأن القرار المتعلق بالتسلح أو نزع السلاح لا يتم إلا وفقا للتهديدات الناشئة وصراعات السياسية الداخلية. كما يؤكد أيضا على أهمية المصادر غير النووية من هيبة للجهات المحلية الفاعلة من أجل تأمين مستقبل لعدم الانتشار النووي. إذن الأسلحة النووية تمثل رمزا ايجابيا في النقاش الداخلي، مثال على ذلك الدول النووية يترددون في نزع السلاح، لذا يجب على الدول غير النووية أن تسأل نفسها لماذا يجب أن تمتثل لالتزاماتها التعاهدية إذا كانت الدول لا تزال تعتمد بشكل كبير على السلاح النووي.

يمكن تلخيص الحجج الرئيسية لساجان في كلماته : " برامج الأسلحة النووية ليست حلول واضحة أو حتمية للمشاكل الأمنية الدولية بدلا من ذلك، برامج الأسلحة النووية هي حلول تبعث عن المشكلة التي تعلق نفسها وذلك لتبرير وجودها." لذا التهديدات الأمنية ليست هي القضية المركزية لقرارات

[1]-Victor A. Utgoff ,**The Coming Crisis : Nuclear Proliferation, U.S . Interests, and world Order**, MIT Press,Cambridge, 2000,P 27

الأسلحة النووية وفقا لهذا النموذج فهي مجرد نوافذ الفرص التي يمكن من خلالها قفز المصالح الضيقة [1]".

الجدول رقم 04 : تفسير حدود القوة / في نظريتي الانتشار النووي

النظرية أو النموذج	نقاط القوة في نظرية الانتشار النووي	نقاط الضعف في نظرية الانتشار النووي
الردع العقلاني	تفسير جيد، استنتاج منطقي لتفسير للانتشار النووي، لكن من جانب أخر صعوبة الخطوات العلمية	تفسير النتائج النسقية على مستوى واحد.
التنظيمية	تحليلات تنفيذ القرارات. يوضح دور المنظمات في السلوك غير العقلاني	يقلل من تأثير الأفراد والمعلومات الجيدة.

المصدر : **Tanay Ogilvie-White, Op; Cit, p55**

[1]– Scott D. Sagan, **Why Do States Build Nuclear Weapons?**, Opcit, P65.

ثانيا : مخاطر الحوادث الحرب النووية : The Risks of Nuclear War

ربطت أمريكا منذ فترة طويلة الديمقراطية مع السلام والتسلط مع الحرب، ويطل على أن ضعف الحكام الدكتاتورين في كثير من الأحيان تجنب الحرب خوفا من الإخلال بالتوازن للقوى الداخلية والخارجية التي تعتمد عليها قوتهم. ويؤكد والتز على أن الضغوط الخارجية تؤثر على سلوك الدولة مع قوة التي تختلف حسب الظروف، ومن جميع القوى الخارجية الممكنة، ما يمكن أن يؤثر على سلوك الدولة أكثر بقوة من الأسلحة النووية؟ يهتم "الإدراكي" بقدرات القادة عند أحدهم لكن أحمق يمكن أن يفشل في فهم قوته التدميرية؟ أكثر ما هو هناك لتعلم؟ كيف يمكن أن تخطيء تحليل القادة؟، أن الضربة الأولى للبلد دون التيقن نجاحها، جميع أولئك الذين يسيطرون على الأسلحة النووية للأمة أنهم يتصفون بالجنون في الوقت نفسه، ويتجاوز الواقع النووي الخطاب السياسي[1]. فالثرثرة الاتحاد السوفياتي حول الحرب القتال النووي، يعني أي شيء؟ يتصور السياسيين والعسكريين، والأكاديميين المتشددين الظروف التي كنا أو ينبغي أن نكون

[1]- Waltz, Kenneth N., Peace, Stability, and Nuclear Weapons, **Policy Paper** 15, August 1995, Institute on Global Conflict and Cooperation University of Californi.

تم تصفح الموقع بتاريخ 12-8-2013، على الرابط التالي :
http://escholarship.org/uc/item/4cj4z5g2

علـــى اســـتعداد لاســـتخدام الأســـلحة النوويـــة. ولـــم يكـــن هنـــاك أي علاقـــة بالموضوع، لأن الأسلحة النووية تهـيمن إســتراتيجيا، وتســتخدم بهــدف تحقيــق الردع، لكن الولايات المتحدة والاتحاد الســوفياتى، متــرددين فـــي قبــول حقيقـــة الردع، في حين أن الدول الضعيفة ترى في الـــردع أفضـــل بـــديل عـــن خـــوض حرب القتال، بالتحديد لأنها ضعيفة.[1]

في حين، ينطلـــق ســـاجان فـــي دراســـة تقيميـــه لتـــاريخ تجربـــة الولايـــات المتحدة مع الأسلحة النووية في ضـــوء العديـــد مـــن الحـــوادث النوويـــة وشـــبه الأكيدة، تحذير كاذب والحـــوادث التنظيميـــة الأخـــرى المنتشـــرة. ونظـــرا لهـــذا الأدلة الناشئة، حتى الواقعين الجديد المتشددين أمثـــال والتـــز لا تتجاهـــل الأدلـــة أن كل شيء لم يكن آمن تماما داخل الترسانة النوويـــة الأمريكيـــة. وكـــذلك يقـــر بأنه على الرغم من التحسينات التي أدخلت في نهايـــة الحـــرب البـــاردة، ســـلامة خطيرة ومشـــاكل أمنيـــة تظـــل فـــي الترســـانات النوويـــة القائمـــة حتـــى فـــي التسعينات.

[1]- Waltz, Kenneth N., Peace, Stability, and Nuclear Weapons, **Policy Paper** 15, August 1995, Institute on Global Conflict and Cooperation University of Californi.

تم تصفح الموقع بتاريخ 12-8-2013، على الرابط التالي :
http://escholarship.org/uc/item/4cj4z5g2

ويوافق ساجان والتز في القول بأن الولايات المتحدة تحتفظ بعدد كبير من الأسلحة في الدول أعلى بكثير من استعداد أكثر من اللازم في فترة ما بعد الحرب الباردة. بدلاً من الاستنتاج، بيد أن الحقيقة أن الدول النووية قد واجهت مشاكل خطيرة متعلقة بكيفية الحفاظ على السلامة النووية يوحي بأن الآخرين سوف تعاني أيضا حوادث، ويستنتج والتز العكس.

وهنا يطرح سؤال لماذا الأعضاء الجدد في النادي النووي لديهم مشاكل سلامة أقل من أصحاب الخبرة ؟. يقدم والتز ثلاث حجج لماذا الدول الجديدة لن يكون لها الحوادث وهي: صغر حجم ترساناتها وخوفهم من الانتقام، وإمكانية التعلم على مر الزمن. كل هذه النقاط موضع جدل كبير حسب رؤية ساجان، حيث اغتنم لها في المقابل. قد يكون صحيحاً أن أصغر عدد من الأسلحة، وأقل احتمالاً وقوع الحادث، في حالة الأمور الأخرى متساوية لأسف، في واقع المعاش، وأشياء أخرى نادراً ما تكون متساوية. ما ينتج من احتمال وقوع حوادث ليست مجرد حجم ترسانة، ولكن بدلاً من ذلك الخصائص التقنية للأسلحة ذاتها والخصائص التنظيمية لترسانة. من الناحية التقنية، يوفر الأدلة المقدمة أسباب قوية للقلق حول ما إذا كانت أسلحة الدول النووية الجديدة سوف تصمم بطريقة آمنة. وتبين تجربة الباكستان والهند أنه يمكن ظهور مشاكل مماثلة التصميم التقني وتنتج حوادث خطيرة مع

منظومات النقل وتحذيرات كاذبة للهجوم من القيادة والسيطرة، ونظم الإنذار المبكر في الدول النووية الجديدة.

ومن الجانب التنظيمي، تتعلق المسألة الرئيسية ليس بالحجم، ولكن هيكل ترسانة أي دولة جديدة. كما يعتقد ساجان أن الدول التي تقوم بتطوير ترسانات المعقدة وأنظمة القيادة وتشغيل أسلحتهم على مستويات عالية في حالة تأهب من أجل السماح لإطلاق السريع يكون أكثر عرضة للحوادث من الدول التي لا تعتمد مثل هذه هياكل[1].

يجادل والتز أن الدول النووية الجديدة تخشى رد الضربة، ومن ثم لا يمكنها أن تستخدم أسلحتها بالصدفة أو بطريقة غير مرخصة، فمن المرجح أن تكون رغبة القائد، وقد تكون من سلوك الدولة؟. وفي المقابل يؤكد ساجان بأنه من الصعب أن نعرف، سوف توجد ضغوط قوية متناقضة في معظم الدول النووية الجديدة. من ناحية، أن التأكيد بوجد حوافز قوية لإبقاء هذه القوات تحت مراقبة مشددة جداً، ومركزية، ومن ناحية أخرى، أن هناك حوافز قوية أيضا لتخفيف هذه الرقابة من أجل زيادة احتمال أن القوات يمكن أن تنتقم بعد ضربة الأولى.

[1]- Steven E. Miller & Scott D. Sagan, Op,Cit.

وبالتالي فإن ترسانة ذات حجم صغير يمكن أن يكون لها تأثير عكس ما يتوقع والتز. خوفاً من أن هجوما قد يدمر قواتها، قوة نووية صغيرة سوف تشعر بأن هناك حوافز أكبر لاستخدام القذائف، وزيادة التنبيهات أو عمليات الطائرات غير آمنة (مثل حالة تأهب المحمولة جوا)، مما يثير مخاطر الحوادث أصلاً.

وكذلك يشير ساجان إلى الدول النووية الجديدة بأنها توجد في حالة التأهب لاستخدام لأسلحتها في الأزمات، واستخدام القوات النووية كإشارات الأجهزة أو أعدادهم لإمكانية استخدام متعمد في الطرق التي تثير أيضا دائماً مخاطر استخدام عرضي أو غير مأذون به.

كما يجادل والتز أن لدول النووية جديدة، لاسيما الفقيرة منها، يمكنها بناء قوات كبيرة على مدى فترات طويلة من الزمن، مما يمنحها الوقت الكافي لتعلم كيفية رعاية هذه القوات". هذا ما يعارضه ساجان بحجة أنه لا يمكن أن ينطبق على كل القوى النووية الجديدة. مستشهدا بالجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفياتي، ولدت نووية، ووراثت ترسانات نووية كبيرة جداً بدلاً من بناء ترساناتها الصغيرة الخاصة ببطء. وحتى بالنسبة لغيرها

من الحالات التقليدية التي عرفت تباطؤ انتشار الأسلحة النووية، فتعلم عمل القوات بأمان من غير المرجح أن يكون مهمة سهلة[1].

وأخيراً، يؤكد ساجان بأن التعلم التنظيمي ليس مجرد مسألة وقت والخبرة؛ أنها أيضا مسألة تقاسم المعلومات وتوجيه توبيخ، ولذلك فإن، الهيكل السلطة السياسية داخل الدولة أمر مهم للغاية. في الدول التي تعرف علاقات عسكرية– مدنية غير مستقرة هي إشكالية أو سيطرة الجيش على السلطة، **ثالثا : السيطرة المدنية والحرب الوقائية:**

يشير والتز إلى أن بعض الدول النووية الحالية والمرتقبة تفتقر إلى تقاليد وممارسة السيطرة المدنية، وهذا ما يثير مخاوف ساجان. فقدم والتز ثلاثة اعتبارات للحد من أو للقضاء على هذه المخاوف وهي : الاعتبار الأول، الإدارة المدنية في الولايات المتحدة ليست بالتأكيد كما يعتقد الكثيرون. واعتمد والتز على أمثلة من تاريخ الإدارة المدنية الأمريكية لتوضيح هذه النقطة ومنها[2]، مثلا أمر الرئيس هاري ترومان أن ميزانية الدفاع للسنة المالية 1950 لا يتجاوز 15 مليار دولار، منها 600 مليون دولار كان للمواد التخزين التي قد يحتاج إليها، في حالة إطالة مدة الحرب.

---

[1] – للمزيد أنظر، Robert S.Norris, The soviet Nuclear Archipelago, Arms Control Today, January / February 1992, P 25 .

[2]- Paul Y. Hammond and Glenn H. Snyder , eds , **politics and Defense Budgets**, New York , Columbia Universityb, Press, 1962 , P 217 .

أما في إدارتي كنيدي وجونسون، سيطر بحزم الجيش على مكتب وزير الدفاع حتى أصبح متورطة في محاولة لشن الحرب في فيتنام. وما قبل إدارة أيزنهاور لسياسة الدفاع "نظرة جديدة"، تلقي كل من الخدمات حوالي ثلث ميزانية الدفاع. "نظرة جديدة انحراف حاد في توزيع دولار صالح القوات الجوية: 50 في المائة تقريبا من الميزانية لها، وحوالي 30 في المائة للقوات البحرية، وما يزيد قليلاً على 20 في المائة للجيش.

إذن فوز السيطرة المدنية وصيانتها يكون من خلال جهد متواصل ومكلف سياسيا. بعض الدول تقبل السيطرة العسكرية للجيش، ولكن هذا ببساطة يضعهم في الموقف ذاته أن الولايات المتحدة كثيرا ما تجد نفسها في هذه الحالة.

أما الاعتبار الثاني, يعتقد ساجان أن السيطرة المدنية على الجيش تجعل العالم أكثر أمانا، سيطرة العسكرية الجيش يجعل العالم أكثر خطورة . ووالتز يعتقد بأن العالم بجميع الطرق هو في خطر.

يؤكد والتز على أن ساجان محق في التأكيد على أن الضباط العسكريين في بعض الأوقات يدعوا إلى الحروب الوقائية والضربات الوقائية، على الرغم من ضرورة إضافة المدنيين أيضا وفي نهاية المطاف، الاهتمام العسكري للأمن الوطني.

ولكن والتز يشدد علي أن الحروب الوقائية دعت مرات عديدة أكثر مما تم خوضها. إن الحالة التي تدعو إلى التفكير – في حرب وقائية، هي هذه الدولة أ التي تعتقد في البداية لنفسها بأنها في وضع ممتاز يمكنها من تحقيق التفوق وتخشى أن يوم واحد يمكن تجاوزه من قبل الدولة ب[1].

وهنا يشير والتز أنه ينبغي لخوض حربا وقائية تتطلب الرهان، لأن المستقبل المجهول سيكون خليط واحد، إذا الدولة خاضت حرب غير ضرورية الآن بدلاً من الانتظار لنرى إذا كان يوم واحد يصبح من الضروري. من غير الضروري لأن هذا التهديد لا مصلحة لأحد في الضغط. فيقول المنطق بهذه الطريقة: نحن لسنا بحاجة لمحاربة الآن، ولكن القتال الآن يكون سهلا، ونحن سوف نفوز. والقتال في وقت متأخر، يكون من الصعب، ونحن قد نخسر.

كما يشير والتز إلى وجود علاقة مختلفة بين البلدين: واحدة ربما تملك الأسلحة النووية أما الطرف الأخر لا يملك ذلك السلاح، إذا الطرف أ (في هذه الحالة – الولايات المتحدة) تختار خيار ضرب الطرف ب لمنع (الاتحاد السوفياتى) من صنع أي أسلحة نووية، ثم بعد ذلك المجازفة من قبل الدولة أ ضد الدولة ب يصبح خطرا حتى في مرحلة مبكرة من

[1] - Sagan and Waltz, ***The Spread of Nuclear Weapons: A Debate***,1 Edition, Op,Cit, P94.

المنافسة، لأن في نهاية المطاف سيستقر البلدين في علاقة مستقرة غير ودية، من الردع المتبادل[1].

في حين أن الاعتبار الثالث، يعتقد ساجان أن القادة العسكريين أكثر تهور وعرضة للحرب من القادة المدنيين. يقول والتز من الصعب أن نصدق هذا. يستند في تبرير موقفه على التاريخ الأوروبي، ففي أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، عرف على الجنرالات الألمان أنهم يفضلون توازن القوى بين بريطانيا وفرنسا في الطائرات، والدبابات والمدفعية والقوى العاملة، ولهذا وقف البعض منهم ضد سياسة هتلر، فقد أدركوا هذا جداً، ولكن أنه تصرف بنباهة السياسية وليس على حساب العسكريين. وتميل المنظمات العسكرية نحو الحذر؛ في بعض الأحيان القادة المدنيين لا فعلون ذلك.

وكذلك يؤكد والتز أن الجنرالات والقادة لا ترغب في خوض الحرب تحت ظروف غير مألوفة، وأن استخدام الأسلحة الهجومية النووية يزيد أضعافاً مضاعفة أوجه عدم اليقين التي تكثر في ساحات القتال التقليدية، حيث لا أحد يعرف ما قد يبدو عليه مجال النووي، ولا أحد يعرف ماذا سيكون بعد أن أطلقت عدة طلقات النووية، الشكوك حول مسار الحرب

[1] - Ibid, P P 96- 97.

النووية مع اليقين بأن سيتبعها دمار هائل هذا يعوق استخدام الأسلحة النووية.

وفي المقابل يثير ساجان اهتماما كبيرا حول إمكانية تعرض القوى النووية الجديدة لهجوم وقائي من قبل جيرانهم أو خصوم أخرى. وهنا يعرض ساجان نوعان من الخلافات ذات الصلة يختلف فيها مع والتز. أولا، يختلفا عن الحرب الوقائية لأنهما يختلف على كيفية، وسرعة ومع أي درجة من الثقة الدول الجديدة ستعمل على تطوير ما يراه المهاجمين المحتملين كبقاء قوات الضربة الثانية. وثانيا، يختلفا حول ما إذا كان القادة المدنيين والعسكريين من المحتمل أن تختلف في مواقفهم تجاه التكاليف والفوائد المترتبة على حرب وقائية بمشارك الأسلحة النووية في المعادلة[1]. يقول والتز أن الهجمات الوقائية لا يمكن تبريرها لأنه سوى عدد قليل جداً من الأسلحة اللازمة للردع.

يكمن الخلاف الثاني في ما إذا كان المدنيون يحملون وجهات نظر مختلفة حول استخدام القوة، حيث يعتقد والتز أن ساجان متخوف وقلق كثيرا بشأن السيطرة المدنية على الجيش في دول نووية جديدة. ولكن ساجان يقر بأنه يتفق مع الاتجاه العام لأول نقطة والتزية هنا– بأن الولايات المتحدة

[1] - Sagan, Scott D. – Waltz, Kenneth N., **The Spread of Nuclear Weapons: A Debate Renewed**. Edition 2. Op, cit, p 127.

لديها العلاقة العسكرية \ المدني هي إشكالية في بعض الأحيان– ولكنه يقر أيضا بأنه لا أستطيع أن يرى كيف هذا يبعث على الارتياح، لأن للضباط العسكريين تحيز قوي لصاح الحرب الوقائية.

وبتالي يرى ساجان في الجيوش المهنية، مثلها مثل أعضاء في أي منظمة، يكون التحيز ونقائص، ويعتقدون ضباط الجيش أن الحرب هي أكثر عرضة على المدى الطويل. إن ضباط الجيش، مثل أعضاء المنظمات الأخرى، خطة تدريجية، الذي يؤدي بهم إلى التركيز على تحقيق أهداف الحرب اليوم، وليس على مشاكل ما بعد الحرب الغد. مثل أعضاء في أي منظمة، والتركيز ضباط الجيش على مجموعة ضيقة من المسؤوليات، مما يحد من وجهة نظرهم، وغالبا ما تنتج تعريفات ضيقة جدا من النجاح والانتصار[1].

ويشير ساجان في تحليله النهائي، إلى أنه لا يوجد الكثير لدى السلطات المدنية يمكن القيام به حيال هذه التحيزات القائمة على المستوى التنظيمي.

فيما يتعلق بالأسلحة النووية، والنتيجة هي أن أعضاء من المنظمات العسكرية سوف تدعو في كثير من الأحيان إلى الحرب الوقائية، وعادة ما يفضلون المذاهب خوض الحرب وسيدعو للتصعيد السريع أو لا شيء على

[1] - Bruce G. Blair, Op, Cit, P 448.

الإطلاق. لكن ما يثير قلق ساجان هنا هو عندما لا يتم محاربة هذه التحيزات التنظيمية بنجاح من الضوابط والتوازنات لرقابة مدنية قوية ولكن لسوء الحظ، في بعض دول نووية جديدة التي يديرها الجيش أو التي تسيطر عليها الحكومات، تلك اليد المدنية ليست مستمرة في سيطرتها[1].

رابعا : قوات رد الضربة (الضربة الثانية)

هل ستتمكن الدول الضعيفة والفقيرة من نشر وإدارة قوات الضربة الثانية؟. يجيب والتز بنعم يمكنها تحقيق ذلك بسهولة تامة، لأن لامتلاك قوات الضربة الثانية لا تحتاج الدول أعداد كبيرة من الأسلحة بل أعداد صغيرة تعمل بشكل جيد جدا.

لكن ساجان يعتقد عكس ذلك، ويعطي ثلاثة أمثلة تاريخية مضادة، تبين مدى ضيق المصالح التنظيمية والإجراءات المصممة بشكل سيئ يمكن أن تنتج نقاط الضعف غير مقصود ولا لزوم لها: أولاً، القوة النووية الصينية كانت شديدة التأثر في منتصف السبعينات حتى أمر ماو تسي تونغ بوضع خطط الخداع المتقدمة؛ ثانيا، تم تدمير القوات الجوية المصرية في شهر جوان من عام 1967 لأن الإسرائيليين لاحظوا أن جميع قوات الدفاع الجوية المصرية تنزل للتزود بالوقود في نفس الوقت كل صباح؛ وثالثاً، في

[1] - Scott D. Sagan, **Why Do States Build Nuclear Weapons, Op, cit,P 67.**

عام 1993 عملت كوريا الشمالية على بنـــاء مواقـــع تخـــزين النفايـــات النوويـــة السرية في نمط مماثـــل بـــالمواقع التـــي وجـــدت فـــي روســـيا، وهـــو مســـاعد الولايات المتحدة في تحديد الموقع تخزين الكوريين للمواد النووية[1].

وقد تفعل دول نووية جديدة مـــا هـــو أفضـــل، ولكـــن فـــي ضـــوء الأدلـــة المقدمة من التاريخ، يشدد ســـاجان أنـــه ينبغـــي أن لا نتفاجـــأ اذا فشـــلت بعـــض الدول في تطوير قوات الضربة الثانية المحصنة، على الـــرغم مـــن كـــل الآمـــال على عكس ذلك. فهو يرى أن المنظمـــات ناقصـــة تـــوفير ارتبـــاط ناقصـــة بـــين رغبات قـــادة السياســـيين وحصـــيلة مواقـــف القـــوة، وهـــذه المنظمـــات تجعـــل الأخطاء يمكن التنبؤ بها (ولكن ليس دائماً يمكـــن الوقايـــة منهـــا)، وتجاهـــل هـــذه الصعوبات التنظيمية يؤدي إلى سوء الفهـــم، مـــن جانـــب العلمـــاء فـــي محاولـــة لتحليل الثورة النووية وفي محاولة رجال الدولـــة التعامـــل مـــع الآثـــار الخطيـــرة المترتبة.

خامسا : مبدأ عدم اليقين:

يعتقد ساجان أن والتز يعطـــي أهميـــة كبيـــرة لأثـــار عـــدم اليقـــين، ولكـــن فعالية الردع النووي تقع على المحك، لأنه لا يمكن الجـــزم بـــأن هجـــوم تقليـــدي

[1] – Sagan, *Scott D. – Waltz, Kenneth N.*, ***The Spread of Nuclear Weapons: An Endurung Debate*** *Edition 3.w.w. Norton and Company New York , 2013, p 129.*

على المصالح الحيوية لدولة نووية لن يتصاعد إلى حد استخدام السلاح النووي، وهو ردعها، فعدم اليقين بشأن هيمنة التصعيد هو في جوهر الردع.

هكذا يؤكد والتز بأن الردع بمثابة ضمان هام ضد الحوادث، نظراً لأنه جعل البلدان تعتني بأسلحتها ضد استخدام المجهول. وأيضا يجادل بأنه من الصعب التفكير في الحروب التي بدأت صدفة حتى قبل اختراع الأسلحة النووية، فكيف يصدق تقدير أن الحرب النووية قد تبدأ بصورة عرضية عند اقل رعبا الحروب التقليدية نادرا ما تفعل ذلك، لأن الخوف من الحوادث تعمل ضد حدوثها[1].

يركز والتز كثيرا على الفوائد عدم اليقين فيما يتعلق بالردع النووي، نظراً للتكاليف الرهيبة لحرب شاملة، مما جعل ساجان يطلب منه توخي حذر،إذا كانت هناك أي فرصة للأسلحة النووية قد تورطهم[2].

وفي هذا الصدد يؤكد ساجان بأن عدم اليقين النووي هو سيف ذو حدين: فهو يقطع ضد أي تأكيد مطلق بأن الأسلحة النووية لن تستخدم (هذا يساعد على الردع) ويقطع ضد أي تأكيد قاطع على أن الأسلحة النووية ستستخدم أيضا (وهذا يضر الردع). ويشير التاريخ إلى أن العديد من الدول

[1] Waltz, Kenneth N., Peace, Stability, and Nuclear Weapons, Op, Cit.
[2] - Jacques, E. C. Hymans, Op, Cit, P 455.

التي تواجه خصوم نووية قد تكون حذرة، في حين بعض الدول قد شنوا هجمات على الرغم من ذلك في مواجهة عدم اليقين هذا. فعلى سبيل المثال في عام 1973، هاجمت مصر وسوريا إسرائيل على الرغم من إن إسرائيل لديها ترسانة نووية صغيرة في ذلك الوقت. كيف يمكن أن تكون دولة واثقة تماما أن دولة أخرى نووية لن ترد الضربة باستخدام أسلحة نووية؟ تتخذ الحكومات مراهنات، خصوصا عندما يكونوا في وضع حرج. إذا الأسلحة النووية قد تنتج حكمة جيدة، وإنما هي الحكمة لا تزال تترك مجالا للحرب[1].

[1] - Scott D. Sagan The Perils of Proliferation, Op, Cit, p79.

المبحث الثالث : انتشار الأسلحة النووية بين متطلبات الردع وحتمية إخلاء العالم منها: تجدد النقاش

منذ نهاية الحرب الباردة والمخاوف الدولية تتزايد من انتشار الأسلحة النووية في العديد من مناطق العالم وخاصة تلك التي تشهد صراعات إقليمية، مما أدى إلى طرح فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الأمم المتحدة عام 1956، كمدخل للتعامل مع المشكلات التي أثرتها الأسلحة النووية منذ عام 1945.

وهنا برز نقاش أكاديمي حول جدوى من أقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل في اتجاهين، واحد مع فكرة ضرورة إخلاء العالم من كافة أسلحة الدمار الشامل بسبب ما قد ينجم عن هذه الأخيرة من مخاطر تهدد السلم والأمن الدولي، أما الاتجاه الأخر ضد فكرة إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لأنه يرى في انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة يؤدي إلى تحقيق الردع، ومن ثم حفظ الأمن والسلم الدولي.

المطلب الأول : المناطق الخالية من الأسلحة النووية : ضبط مفاهيمي

يشمل مفهوم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية طائفة من التركيبات تتراوح جغرافيا بين قارة بأكملها ومناطق أصغر حجما، وتخدم

أغراض منع الدول من حيازة المزيد من الأسلحة المحظورة، وكذلك منع وإزالة هذه الأسلحة في مناطق جغرافية أو بيئات معينة.

أولا : تعريف المناطق الخالية من الأسلحة النووية

تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناءً على اقتراح مكسيكي، في قرارها المرقم 3473 في ديسمبر 1975 المنطقة الخالية من الأسلحة النووية على النحو الأتي[1]: تعد منطقة خالية من الأسلحة النووية كقاعدة عامة: أية منطقة تعترف بصفتها هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنشئها أية مجموعة من الدول على سبيل الممارسة الحرة لسيادتها وذلك بمقتضى معاهدة أو اتفاقية يجري بموجبها ما يلي : 1- تحديد نظام الخلو التام من الأسلحة النووية الذي تخضع له المنطقة المعنية، بما في ذلك الإجراء الخاص بتعيين حدود المنطقة.

2- إنشاء جهاز دولي للتحقق والمراقبة لضمان الامتثال للالتزامات الناشئة عن ذلك النظام.

وبموجب هذا التعريف ترتبت التزامات على كل من الدول الأطراف المعنية بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية، والدول الحائزة للأسلحة النووية

[1] – أكرار أنور، ناصر، معوقات إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع بتاريخ 14- 08- 2016 على الرابط التالي :
http://democraticac.de/?p=4499

بالتزامات خاصة تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتجاه الدول الداخلة فيها.

ثانيا : شروط إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:

لا يمكن أن يتحقق إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط وتبرز أهمها في ما يلي [1]:

1- قناعة كل طرف معني بأن تجريد المنطقة من السلاح النووي سيدعم فكرة الأمن القومي. ولكن يبقى الاحتمال واردا أن تلتقي المصلحة الوطنية لدول في منطقة ما مع فكرة أمن المنطقة وسلامتها من طريق تجريد المنطقة من السلاح النووي.

2- إن المناطق التي تعيش حالة من التوتر السياسي الناجمة عن تناقضات واختلافات بين دول المنطقة سيجعل من تجريد المنطقة من الأسلحة النووية عملية معقدة، حيث لا بد من أن يسبق إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية تخفيف للتوتر وتوفير أرضية تلتقي عليها دول المنطقة سوية.

[1] – نورة الحفيان، المناطق الخالية من الأسلحة النووية، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 39-40 صيف، خريف 2013. ص 49

3- ابتعاد دول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية عن التكتلات والأحلاف العسكرية التي تضم أطرافا نووية أو تسمح بإقامة قواعد عسكرية.

4- يترتب على الدول النووية مسؤوليات خاصة ومهمة في سبيل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيث يجب عليها أن تلعب دورا محوريا، بمعارضة إجراء تجارب نووية في المنطقة ومحاربة عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة نووية.

5- تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية إذ تعتبر من العناصر الثابتة في عملية إقامتها.

6- القرار السياسي الذي تتخذه النظم السياسية في دول المنطقة، والذي يتوقف على مدى إدراك كل منها لتوافر بيئة الأمن القومي لكل طرف.

7- يجب أن يقابل وضع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بالاحترام من جانب كل أعضاء المجتمع الدولي، بمعنى أخر إطار قانوني دولي والتزامات قانونية تتولد من المعاهدة[1].

8- توفير جهاز دولي فعال للضمان وللإشراف على تنفيذ معاهدة إنشاء المنطقة الخالية

[1] فوزي حماد، عادل محمد أحمد ، **مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية و غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الخيار النووي في الشرق الأوسط** ، الندوة الفكرية مركز الدراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص 52.

من الأسلحة النووية من طرف دول المنطقة وذلك عن طريق الرصد والتفتيش، من خلال تحويل مرافق الإنتاج ذات الصلة بالأسلحة النووية إلى طاقة نووية ذات استخدامات سلمية.

9- توفير آلية لتوقيع جزاءات ومعاقبة وترتيب مسؤوليات على الدول التي تنتهك بنود المعاهدة المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية[1].

وبذلك أصبحت لفكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أهمية، لا بصفتها بديلا من السعي لنزع السلاح الشامل ونزع السلاح النووي بالذات بل كجزء مكمل لهذا المسعى ولكن هناك من يعارض فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لأنه يرى في الانتشار النووي في دول جديدة ستحقق فكرة الردع العقلاني كضمان لعدم تورط تلك الدول في حرب نووية.

المطلب الثاني: نحو عالم خالي من الأسلحة النووية: منظور التنظيمي- سكوت ساجان-

تعتبر إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أولويات القرن الحادي والعشرين بهدف جعل العالم يسير بثبات، بعيدا عن الانتشار وعن الشعور بعدم الأمان الذي لا يفتأ يتزايد. وبالتالي هذه المناطق ساعدت إلى

[1] – نورة الحفيان، المرجع السابق، ص 50.

نـــزع الشـــرعية عـــن الأســـلحة النوويـــة مـــن حيـــث انتشـــارها، اختبارهـــا واستخدامها.

ومن هنا جاء تعليق الأمين العام الســـابق للأمـــم المتحـــدة – كـــوفي عنـــان – يتصل بالموضوع وذلك في الجلسة الافتتاحيـــة لمـــؤتمر مهـــم بشـــأن معاهـــدة عن ضبط التسلح ونزع السلاح النووي الـــذي عقـــد فـــي نـــوفمبر 2001. وجـــاء في هذا التعليق " أننا لا نستطيع تحمـــل المزيـــد مـــن انتشـــار التســـلح النـــووي"، كما أنه لا يجب أن نفقد القوة الدافعة لجهودنا من أجـــل الـــتخلص مـــن الترســـانة النووية العالمية... إن لدينا فرصة ثمينـــة لأن نجعـــل هـــذا العـــالم أكثـــر أمنـــا، وخاليا من تهديد السلاح النووي. إن هذه الفرصـــة لا يجـــب أن تفلـــت مـــن بـــين أيدينا[1].

وكذلك، فإن توطيد النظام الدولي لعدم انتشار الأســـلحة النوويـــة هـــو مـــن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للـــرئيس الأمريكـــي بـــاراك أوبامـــا حيـــث وعد في خطابه في بـــراغ عـــام 2009،"إن الولايـــات المتحـــدة بوصـــفها القـــوة النووية الوحيدة في العالم التي سبق لها أن استخدمت ســـلاحا نوويـــا تقـــع علـــى عاتقها مسؤولية أخلاقية للعمـــل مـــن أجـــل جعـــل العـــالم خاليـــا مـــن الســـلاح

[1] – طارق رؤف، الطريق الطويل إلى عالم خالي من الأسلحة النووية، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلد 1| 49 سبتمبر 2007 ، ص15.

النووي"، و"كما أكد أيضا التزام الولايات المتحدة ورغبتها بالعمل من أجل السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية ". وهكذا ترى إدارة أوباما أن عملية إخلاء العالم من الأسلحة النووية ينبغي أن تنطلق من تغيير مذهبي، أي بالقضاء علي دور الأسلحة النووية في متطلبات الأمن القومي ما سيقود نحو أمن عالمي شامل خال من هذه الأسلحة[1].

ومنه فإن إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو تأكيد على أن هذه الأسلحة لا تؤدي إلى أمن وسلام أي طرف بقدر ما تخل بتوازن وتكافؤ القوة العسكرية وهي شروط مسبقة للسلام. إذ من المرجح أن الدول المنشأة والحائزة للأسلحة النووية يجب أن تتخذ موقفا قويا ضد انتشار الأسلحة النووية لأن لها مصلحة في التقليص من حجم النادي النووي إلى أقصى حد[2].

يؤكد ساجان أن هذا الطرح الأمريكي الطموح للإلغاء السلاح النووي مستوحى من رؤيتي هامتين بالنسبة لمستقبل النووي العالمي وهما : الأولى، إن اخطر التهديدات النووية للولايات المتحدة اليوم هي من

---

[1]– Sagan S. D. and Waltz K. The great debate: Is nuclear zero the best option, National Interest,N109,2010, p186. : تم تصفح المقال بتاريخ 13–09– 2012 على الرابط التالي http://cisac.fsi.stanford.edu/sites/default/files/Sagan_Waltz_-_National_Interest_-_The_Great_Debate.pdf

[2] محمد نصر محمد، **تدويل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 2015،ص22.

الإرهابيين والقوى النووية الجديدة المحتملة، وليس من الخصوم التقليدية أثناء الحرب الباردة روسيا والصين. أما ثانية، إن انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة، أو بصورة غير مباشرة إلى منظمات إرهابية، سوف تكون اقل إذا استمرت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المسلحة نوويا يعملون بنية حسنة من اجل نزع السلاح[1].

إن الخيار الذي نواجهه اليوم ليس بين عالم خال من الأسلحة النووية أو العودة إلى زمن الردع في ظل نظام ثنائي القطبية، وإنما الخيار هو إيجاد علم خالي من الأسلحة النووية، أو العيش في عالم متعدد الأقطاب النووية. وإذا كان هناك العديد من الدول النووية والمزيد من الأسلحة الذرية في الترسانات العالمية، سيكون هناك المزيد من الفرص للإرهابيين لسرقة أو شراء القنبلة[2].

إن المنظمات هذه، "كالقاعدة" أو ما شابهها من المنظمات الأصولية، قد درّبت آلاف النشطاء والإرهابيين ووزعتهم على عدد كبير من الدول لانتقاء وترصد الأهداف الأميركية للانقضاض عليها في الوقت المناسب. إن الخطر الذي تشعر به الولايات المتحدة يتعاظم بعدما نجحت هذه الجماعات

[1] Sagan S. D. and Waltz K. The great debate: Is nuclear zero the best option?,op,cit, p187.

[2] – Seyed Hossein Mousavian. **Globalising Iran's Fatwa Against Nuclear Weapons**, Survival,N 55, 2012 ,p 149

في تطوير أدوات الهجوم من السيارة المحملة بالمتفجرات إلي الطائرة التي تشبه السلاح التكتيك النووي، وهي وفق بعض المعلومات, تسعى للحصول على أسلحة بيولوجية، أو نووية من نوع "القنابل الوسخة" التي تعمل بالتلوث الإشعاعي. وبالواقع فقد ورد في التحقيقات مع أفراد من "القاعدة" بأن أسامة بن لادن قد أبلغ مساعديه بان السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل يشكل مهمة مقدسة. وتبقى المسألة المطروحة في ما إذا كان سينجح في الحصول عليها[1].

كما أن هناك صرخة دولية مؤيدة للتخلص أو إنقاص ترسانة الأسلحة الخاصة بالدمار الشامل. في 15 أفريل 2004 فإن برنامج السياسات الدولية أشارت لتوجهات نسبة عالية من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت اهتماما وانزعاجا من التوسع في امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وأشارت التوجهات إلى أهمية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأن يكون ذلك هدفا أساسيا في سياسات الولايات المتحدة.[2]

---

[1] – عبد القادر نزار، انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني ، موقع الجيش اللبناني، ع 43، جانفي 2003.
تم تصفحها بتاريخ 12– 09– 2010 على الرابط التالي :
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[2] – زياد حمد القطارنة، **إدارة الكوارث**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013، ص 52.

ومع تبلور رؤية واضحة لمواجهة الإرهاب، أوضحت وثيقة الأمن القومي 2006، أن تطور التكنولوجيا العسكرية، مكن الدول المارقة والجماعات الإرهابية، من امتلاك السلاح النووي أو ما أطلقت عليه الإستراتيجية الإرهاب النووي، لذلك فقد سعت الإستراتيجية إلى السيطرة على الانتشار النووي من خلال الرقابة على انتشار المواد الانشطارية، التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية[1].

وأضافت وثيقة الأمن القومي 2010 رؤية جديدة لتفعل إستراتجية منع الارهابين من الحصول على السلاح النووي، حيث ركزت في هذا الصدد على مفاهيم التعاون الدولي والإقليمي في منع الاتجار غير المشروع في تقنيات المواد النووية، وهو مابرز بوضوح في قمة الأمن النووي العالمي عام 2010 والتي شاركت فيها 47 دولة بهدف تأمين المواد النووية المعرضة للخطر، كما سعت الإستراتيجية إلى توسيع نطاق معاهدة حظر الانتشار النووي[2].

لا يزال حسم تحديات صفرية. سيكون من الأهمية بمكان أن تثق جميع الدول بأن اتفاقات نزع السلاح النهائية ستطبق وأن أي ناشر نووي جديد لن

---

[1] – أحمد سمير عارف، **العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الإستراتيجي**، المكتب العربي للمعارف، مصر،2015، ص96.

[2] – المرجع نفسه، ص 101.

يتم التسامح معه. لحسن الحظ، في عالم خال من الأسلحة النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية السابقة لديهم حوافز المتبادلة أقوى بكثير لمعاقبة وإلغاء أي قرار لدولة جديدة للحصول على قنابل ذرية. ومن المفارقات، هذا هو بالضبط لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لديها مثل هذه ترسانات كبيرة، نرى أنها تستسلم أحيانا لإغراء قبول ناشري جديد. في عالم منزوع سلاح، فإن هذا الرضا أن يكون أكثر من طيشا واضح، مما يشجع مرة واحدة الدول المسلحة النووية لفرض حظر الانتشار النووي[1].

كما أن التحقق عند مستوى الصفر (أو على الأرقام المنخفضة لهذه المسألة) يمثل تحديا واضحا. حتى إذا تم إنشاء تكنولوجيا التحقق أفضل، ستظل هناك مشكلة ما يجب القيام به إذا اكتشفت دولة نووية سابقا تستعد سرا لإعادة تسليح. وهناك طريقة لتجنب ذلك هي أن تقبل حقيقة أن جميع الدول السابقة الحائزة للأسلحة النووية ستحتفظ الخيار لتغيير الاتجاه. ومن المفارقات، فإن هذه القدرة ستكون مطمئنة ورادعة: مطمئنة لأنها تمكن الدول للبدء في اتخاذ الخطوات النهائية نحو نزع السلاح النووي حتى في حالة عدم وجود ثقة كاملة بأن العملية ستكون ناجحة، لأن كل دولة سوف تعرف أنه ردع، حتى إذا كان يمكن عكس الخطوات النهائية لنزع السلاح،

[1] Reshmi Kazi. Overcoming Pakistan's Nuclear Dangers by Mark Fitzpatrick, **Strategic Analysis**,vol 39, N1,2015,p 100.

حتى يمكن للآخرين. باختصار، سيكون هنـــاك نمـــوذج كـــامن للـــردع النـــووي حتى في عالم منزوع السلاح النووي[1].

وأخيرا، هنـــاك مســـألة الـــدفاعات الصـــاروخية البالســـتية. أثنـــاء و بعـــد الحرب الباردة مباشرة شهدت العديـــد مـــن هـــذه الـــنظم ب "زعزعـــة اســـتقرار" لطالما كان الأمن النووي القومي يعتمد علـــى القـــدرة الـــرد بقـــوة مـــدمرة بعـــد هجوم، إذا كان الخصم قام بضربة الأولـــى يمكـــن أن تســـتخدم حتـــى الـــدفاعات محدودة للحد من فعالية الضربة الثانية الانتقامية والـــدمار المتبـــادل المؤكـــد لـــم تعد قائمة. تدار نشر المتبادل- للدفاع الصاروخي فـــي المســـتقبل، ومـــع ذلـــك، تسمح الخطوات النهائية لنزع السلاح أن تجرى مع أقل قلـــق بشـــأن الغـــش فـــي المدى القريب ويمكن أن توفر المزيد مـــن الثقـــة فـــي قـــدرة الحكومـــات علـــى الاستجابة في الوقت المناسب لنجاح بكسر دولة أخرى.

وفي هذا السياق، فإن العالم خـــالي مـــن الأســـلحة النوويـــة لا يكـــون عـــالم خال من تضارب المصـــالح الوطنيـــة؛ ولـــن تكـــون المدينـــة الفاضـــلة فـــي أي حكومة لا يميل شعورها للغش في التزاماتها الدولية. وكـــذلك العـــالم خـــال مـــن الأسلحة النووية لا يعني أنه سيكون بـــدون حـــرب. فـــي الواقـــع، فـــإن الحفـــاظ على الصفر العالمي يتطلب أن القوى الكبـــرى المســـلحة التقليديـــة تكـــون علـــى

[1] - Paul, D.Williams. **Security Studies an Introduction** , 2nd ed, Routledge, 2013, p224.

استعداد لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية بطريقة عادلة وقوية. قد يكون الانتشار المحتمل " قسري" يكون حرا.

وفي العصور الوسطى، وضع راسم الخريطة الأوروبية عبارة التنانين(dragons) (هنا تكون التنانين) (here be dragons) على حافة العالم المعروف. نقاد نزع السلاح اليوم هي مثل تلك راسمو الخريطة القرون الوسطى، خوفا من أن ندخل أرضا مجهولة محفوفة بحوش النووية الخفية. ولكن هذه التنانين هي الأوهام.

إن التحديات الإستراتيجية الحقيقية التي تواجهنا في خلق عالم آمن خال من الأسلحة النووية –مناسبة للتحقق، وإنفاذ الانتهاكات ونشر الدفاع المتبادلة – هي التحديات التي يمكن أن مواجهتها مع مر الزمن. والعالم الذي نتجه نحوه إذا فشلنا في إيجاد مسارات آمنة لنزع السلاح المتبادل والتحقق منها، هو عالم مزدحم بالدول النووية وإغراءات الإرهابية هو أكثر محفوفة بالمخاطر[1].

وفي الأخير يمكننا القول أن حجة سكوت ساجان في الدفاع عن عالم خال من الأسلحة النووية هو عالم من شأنه أن يبشر الدول النووية الخمس

[1]– Sagan and Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons: An Enduring Debate**, op,cit, p.219

التي ترى أن لها الحق الإلهي في تطوير وتخزين الأسلحة النووية، في الوقت الذي تنكر فيه على بقية الدول الأخرى هذا الحق باسم عدم الانتشار النووي.

المطلب الثالث : المناطق الخالية من الأسلحة النووية من منظور الردع – كينث والتز –

إن الأسلحة النووية عنصرا هام في نفوذ الدولة بوجه عام في الخارج يمكن أن تصبح رادعا فعالا ضد العدوان الخارجي، ولهذا يعتبر الردع النووي بين الدول النووية كوسيلة لمنع استخدام السلاح النووي.

من ذلك، أثبت أن البديل لحكومات العالم أن يكون الردع النووي الذي نفي الحرب بين الدول الكبرى في العالم خلال سنوات طويلة من الحرب الباردة.

بالتأكيد، والصراع العنيف لا يزال موجودا، ولكن تم إنزاله لأخذ مجراه في محيط السياسة الدولية. الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، فقد كانت مولعة بضرب الدول الفقيرة والضعيفة. في عشرين عام يعود تاريخها إلى عام 1983، غزت ستة منهم، تبدأ وتنتهي مع العراق.

يطمح أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحريرنا من القنبلة الذرية على أمل جعل العالم مكانا أكثر أمنا. وحسب والتز هذا "خيار

الصفر" لديها جاذبية بديهية، لأن الأسلحة النووية لهـا قـدرة تدميريـة هائلـة. لا دفاع ضدها هو ممكن. ثم لماذا خيار الصفر ليس بالخيار الأفضل؟.[1]

وبالاعتماد على نظرية الردع النووي أن إلغاء الأسـلحة التـي تسـببت فـي السلام خمسة وستين عاما بالتأكيد لها آثار. وسـيكون مـن بـين أمـور أخـرى، وجعل العالم آمنا من القتال في حـرب عالميـة ثالثـة. مثـل أي قـوة مهيمنـة، وهي أمريكا تلوح التهديد في الأفـق فـي أذهـان الكثيـرين علـى أنهـا زعـيم العالم. عندما حدد رئيس الولايات المتحـدة جـورج دبليـو بـوش(George W. Bush) في جانفي 2002 ثلاثة بلدان هم العـراق وإيـران وكوريـا الشـمالية على أنها تشكل محور الشـر، فـأمر بغـزو واحـد مـنهم، كيـف كـان تفكيـر الآخرين ؟ كان عليهم أن يعتقد أنهم قد يأتي دورهـم. مـاذا تفعـل؟ كيـف يمكـن لأي دولة ردع السـلطة المهيمنـة علـى العـالم؟ بنـاء الـدفاع التقليـدي ضـد الولايات المتحدة أمر مستحيل. وعلاوة على ذلك، اثبـت التـاريخ فشـل الـردع التقليدي مرارا وتكرارا.

وتعتبـر الأسـلحة النوويـة هـي الأسـلحة الوحيـدة القـادرة علـى ردع الولايات المتحدة عن فرض إرادتها على دول أخرى.

[1]– Martin Senn. Bourdieu and the bomb: Power, language and the doxic battle over the value of nuclear weapons, **European Journal of International Relations**,2014,p 15.

وتصر الولايات المتحدة الأمريكية على الإبقاء على قدرة الردع النووي قائمة، لردع أية عدوان خارجي أو أي طرف يسعى للحصول على سلاح نووي يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة[1]. واستمرت الإستراتيجية الأمريكية على نفس المبادئ تقريبا، من حيث سعيها للحد من التسلح وخاصة إمدادات السلاح من دول الاتحاد السوفياتي إلى دول الشرق الأوسط وبالتحديد إيران وسوريا وليبيا. واقتراح على الدول الأخرى أن أمريكا مستعدة لتقليص ترسانتها النووية مما يجب عليهم أن يحذو حذوها، أو يجب إقناعهم بالتخلي عن جهودها الرامية لتصبح دول نووية، هذا أمر خيالي.

ويتبن من الكلام أوباما، أن الولايات المتحدة لا تنوي خفض قواتها النووية دون مستوى الضربة الثانية. وفي حديثه إلى شعب جمهورية التشيك، وعد بأننا سوف "نتخذ خطوات ملموسة نحو عالم خال من الأسلحة النووية".[2]

---

[1] – أحمد سمير عارف، **العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي**، المرجع السابق، ص105.

[2]– Scott. D Sagan. and K Waltz, The great debate: Is nuclear zero the best option?op , cit, ,p89.

إن امتلاك الدول للأسلحة النووية قد يغير من إستراتيجية الدول في التعامل الدولي ويمكن أن يترتب على إستراتيجية انتشار الأسلحة النووية تشكيل أحلاف مع الدول القوية نوويا أي حلفاء تسليح نووي تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال والأمن والحد من المزايا الإستراتيجية نسبيا للدول التي تستطيع أن تحقق مكاسب قوية من خلال تقديم حماية عسكرية.[1]

وفي هذا السياق، جاء بيان أخر لأوباما : "لا تخطئوا: طالما أن هذه الأسلحة موجودة فإن الولايات المتحدة ستحافظ على ترسانة آمنة وفعالة لردع أي عدو، وضمان الدفاع لحلفائنا" وهذا ينبغي علينا أن الاستمرار في الحفاظ على قوات قادرة على شن ضربة انتقامية مدمرة حتى لو ضربت أولا. وربما يمكن تخفيض الترسانات النووية إلى أعداد صغيرة جدا ولكن إذا كانت لا تزال عند \ أو فوق مستوى الضربة الثانية، لا تزال العلاقات العسكرية

للدول دون تغيير.[2]

وقد انعكس واقع البيئة الدولية الجديدة على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيث عززت من قوتها النووية الإستراتيجية معتمدة على

[1] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص23.

[2] -Ibid,p95.

التفوق التكنولوجي من خلال قواعد الصواريخ وقاذفات الصواريخ الإستراتيجية[1].

وهنا يتساءل والتز، إذا ما ارتبك زعماء العالم في التوجه نحو اتفاق للذهاب إلى الصفر، ماذا تفعل أي دولة نووية مع قادة حساسة؟ ويعطي الإجابة في كلمة واحدة: الغش \ الخداع، إن الأسلحة النووية الصغيرة والخفيفة، فهي سهلة لإخفاء وسهلة للتحرك، فالرؤوس الحربية النووية يمكن وضعها في عربات صغيرة أو قوارب صغيرة وإرسالها عبر الحدود أو في الموانئ، لأن فرض الحظر على جميع الأسلحة النووية من الشرطة والمنفذ سيكون مستحيل، من شأنه أن يغري بعض الدول لكسر القواعد. وإذا غشت بعض الدول، فإن ذلك سيكون حافز قوي للجميع الدول للقيام بذلك. والأسوأ من ذلك، إذا تم قبول خيار الصفر عموما، دولة واحدة أو الأخرى قد تعتقد في نهاية المطاف أنها تواجه تهديدا لوجودها. وهنا سيحدث تدافع شرس بإعادة التسلح بأسلحة نووية. وكما قال توماس شيلينغ منذ فترة طويلة وكتب، " أقل من جراحة الدماغ عالمي، لا شيء يمكن أن يمحو ذكرى الأسلحة وكيفية بنائها."[2]

---

[1] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص22.

[2] – توماس شيلينغ، إستراتيجية الصراع، المرجع السابق، ص 273.

ومع بزوغ فجر العصر النووي، ساد السلام بين أولئك الملكين للأسلحة أو المتمتعين بحمايتها، أولئك الذين يحبون السلام يجب أن يحب الأسلحة النووية، وهي السلاح الوحيد سبق اخترعه أن تعمل بشكل حاسم ضد استخدامه الخاص. أولئك الذين يدافعون عن خيار الصفر في الواقع ، حجة للقضاء على قضية السلام التي يتمتع بها العالم النووي.

وتقدم لنا كل من هند وباكستان درسا في هذا الشأن، حين اختبرت رؤوسها الحربية في عام 1980، توقع كل من الصحفيين والأكاديميين بأن الفوضى والحرب في شبه القارة الهندية ستنجم عن ذلك، وكانت النتيجة كما توقعها والتز ضمان سلام طويل بين البلدين اللتين خاضتا ثلاثة حروب منذ الاستقلال واستمرت لفترة من الزمن في نزاع الكشمير[1].

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يذكر أن الدول المسلحة نوويا لا تحارب بعضها البعض، وهي اختبار الفرضيات ضد الأحداث التاريخية، وقد يتصور المرء أن في الواقع هو أفضل سلاح لحفظ السلام عرفه العالم سيكسب العديد من المشجعين. لا يبدو أنه فعل ذلك.[2]

---

[1]– Frank Barnaby. "**How to Build a Nuclear Bomb and other Weapons of Mass Destruction**",op,cit, p22.

[2]– Scott .D,Sagan, K .Waltz. and. Betts R. K. A NUCLEAR IRAN: PROMOTING STABILITY OR COURTING DISASTER?, **Journal of International Affairs**, 2007,p 135

وغالبا ما يتم استقبال الدول النووي الجديدة بخطر رهيب: هل هي حكومة مستقرة ؟ هم حكام عقلاء ؟، قد تكون الإجابة مقلقة، بعد كل أمة نووية، ولكن سوء السمعة السابقة وتصرفت تماما مثل كل أمة قديمة. فأثار الناجمة عن الأسلحة النووية تربك الدول الملكة لها. لا يمكن أن تشن الدول التي تملك أسلحة نووية حربا على الدول الأخرى حتى وإن كان قادتهم غير عقلاء وحكوماتهم غير مستقرة[1].

تنص نظريات الردع النووي بأن الأسلحة النووية تردع الدول التي تمتلكها عن استخدامها على نطاق واسع، بينما تستخدم القوة العسكرية التقليدية لرعاية مصالحها، ومن هنا نتوقع أن انتشار الأسلحة النووية بالنسبة إلى الدول التي لديها خيار استخدام القوة العسكرية التقليدية لا يخدم مصالحها وقد تخسر الكثير عند الحصول على أسلحة نووية[2].

أن الدول الضعيفة ليست في وضع يمكنها أن تكون قادرة على أن تهدد أو تحمي أمن دول أخرى حتى لا تفقد ميزة إستراتيجية انتشار الأسلحة النووية. باختصار، عندما تكسب دولة جديدة أسلحة نووية، فإن الفكر الإستراتيجي سيكون مختلفا لنفس الدولة عندما كانت تمتلك الأسلحة التقليدية

---

[1]– Sagan Sagan and Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons: An Enduring Debate,** op;cit p.221

[2] محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص23.

فقط وتعتمد عليها، لذا ينبغي أن تعارض بشدة الانتشار النووي لأن عملية الانتشار النووي سوف تحدد من القوة العسكرية التقليدية لها.

ومن ناحية أخرى، الدول التي لا تملك قوة عسكرية تقليدية كافية لردع دول ولا تتحمل التكاليف الإستراتيجية عند انتشار الأسلحة النووية لتلك الدول، ستكون معارضتها إلى الانتشار النووي أقل شدة. وكما هو الحال عندما سأل السفير الباكستاني هل أن انتشار الأسلحة النووية في كوريا الشمالية من شأنه أن يؤثر على أمن باكستان والبيئة، فأردف قائلا : " القدرة النووية في كوريا لا تهددنا بشكل مباشر."[1]

وفي هذا الزمن، تطرح مسألة الشفافية على مستوى الملف النووي الأمريكي، وهي شفافة بما فيه الكفاية، بشفافية من مصلحة أمريكا للحصول على تعهد الدول النووية بعدم اللجوء إلى القدرة. بشفافية من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل الدول النووية حاليا على تخفيض، أو من المستحسن القضاء على الرؤوس الحربية. أمريكا القوى التقليدية المهيمنة على العالم منذ سنين. ترغب في تخفيض عدد الأسلحة النووية؟، بالتأكيد لديها رؤوس حربية أكثر مما يتطلبها الردع. أن تكون على استعداد لتخفيض الرؤوس الإستراتيجية لديها أدناه ما تعتقد أنها ضرورية من أجل

[1] – المرجع نفسه، ص 24.

القدرة على رد الضربة (قدرة الضربة الثانيـــة)؟ بـــالطبع لا الولايـــات المتحـــدة نتصف بالشفافية في آن واحد، وكذلك[1].

وفي الأخيـــر، يمكـــن القـــول أن الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة تعـــارض وبشدة انتشار الأسلحة النوويـــة إلـــى دول أخـــرى، لأن اتجـــاه صـــناع السياســـة الخارجية للولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ومحللـــي الاســـتخبارات يؤكـــدون فـــي تقييمهم للانتشار تهديدا على الولايـــات المتحـــدة بتحديـــد حريـــة عمـــل الجـــيش الأمريكي وتأثير ذلك على النفوذ الإستراتيجي الأمريكي الإقليمي والدولي[2].

المطلب الرابع : محاورة كينث والتز– ســـكوت ســـاجان حـــول إقامـــة المنـــاطق الخالية من الأسلحة النووية

أولا : سكوت يرد على والتز:

ينطلق سكوت ساجان في الرد على كينـــث والتـــز مـــن منطلقـــات الفكريـــة لنظرية توازن القوى إبان فترة الحـــرب البـــاردة، ويـــرى والتـــز فـــي الانتشـــار النووي إلى دول جديدة يحقـــق الســـلام لأن الـــدول النوويـــة جديـــدة ستتصـــرف بحذر.

---

[1] – Sagan and Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons: An Enduring Debate**, op,cit, p.221

[2] – محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص 24.

ولذلك ليس من المستغرب أن نعلم أن والتز يخشى أن نزع السلاح النووي من شأنه أن "ينقلنا من الأمان العالمي إلي القتال في حرب عالمية ثالثة "، ويعتقد أن القنبلة الذرية هي أفضل"سلاح حفظ السلام" اخترع من أي وقت مضى، ويستنتج أنه يجب على إدارة أوباما على الرغم من خطاب الكبير للرئيس ، حقا لا تنوي التحرك نحو عالمية الصفر[1].

ولكن يرى ساجان أن والتز يبالغ في تأثير الأسلحة النووية التي تحفز السلام ويعرض وجهة نظر سياسية غريبة عن أسباب الحرب، يتجاهل تماما مخاطر الإرهاب النووي ويحرف تصريحات باراك أوباما حول نزع السلاح النووي[2]. وأن والتز يدعي أن "الدول التي تمتلك أسلحة نووية لم يحاربو بعضهم البعض، وهذه فكرة خاطئة، وحجة ساجان في ذلك، أن الهند وباكستان، بعد اختبار الأسلحة النووية في عام 1998، خاضت حرب كارجيل عام 1999 والتي قتل فيها أكثر من ألف جندي. وعلاوة على ذلك، وقعت حرب كارجيل ليس على الرغم باكستان بتطوير أسلحة نووية ولكن إلى حد ما لأن باكستان حصلت على القنبلة[3] حيث يعتقد الجنرالات باكستانيين أن الترسانة النووية الجديدة درعا وراء تمكين جنود باكستانيين

[1] Sagan S. D. and Waltz K, The great debate: Is nuclear zero the best options?,op,cit, p55.
[2] Sagan and Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons: An Enduring Debate**, op,cit, p 222.
[3] - Ibid,p127.

من التسلل بأمان في الكشمير التي تسيطر عليها الهند دون اندلاع حرب، إنهم كانوا على خطأ، خطأ خطير. ومن الخطأ تجاهل والتز تاريخ هذه الحرب؟.

وأيضا يلاحظ ساجان أن والتز حتى مع ويلات الحرب العالمية الأولى الراسخة في أذهانهم، دخلت البلدان الأوروبية الحرب العالمية الثانية. هذه غير سياسية العلوم السياسية. هل يتمكن هتلر وطموحات الحزب النازي من التوسع في المجال الحيوي وتحقيق التفوق على حساب أوربا أن تفعل شيئا مع اندلاع الحرب؟. لم تتعثر فرنسا، انجلترا وبولندا فقط في حرب عامي 1939 و 1940. وقد تعرضوا لهجوم من قبل سلطة توسعية بقيادة زعيم مصاب بجنون العظمة لا يخشى من عواقب الحرب. إذا كانت الولايات المتحدة تواجه أحد الزعماء العدوانيين مثل هتلر اليوم، يؤكد ساجان الدعوة إلى الحفاظ على الترسانة النووية الأمريكية من أجل الردع، لكنها لا تواجه الآن هذا النوع من التهديد من روسيا والصين. وإمكانية زعماء مثل أحمدي نجاد في إيران الحصول على أسلحة نووية هو

على وجه التحديد لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع الآخرين للضغط على الناشرين ومنع انتشار الأسلحة النووية[1].

لا تظهر كلمة "الإرهاب" في مقال والتز، فهو يعتقد أن مصلحة الإرهابيين في الحصول على القنبلة النووية مبالغ فيها، أو يمكن أن تحمي الحكومات ترساناتها من التهديدات الداخلية أو الخارجية. وفي المقابل يرى ساجان أن الجهاديين الإسلاميين ويساريون الراديكاليين والطوائف المتشددة حاولوا الحصول على أسلحة نووية. المزيد من الانتشار يؤدي إلى زيادة فرصهم في النجاح. لكن والتز يتجاهل هذه المسألة، كما لا يملك وسيلة ناجعة لمعالجة ذلك[2].

يستشهد والتز بخطاب أوباما في براغ حول احتفاظ أمريكا بالأسلحة النووية ما دام آخرون يملكون نفس القدرة كدليل على أن أمريكا ليست جادة بشأن نزع السلاح. ويرد عليه ساجان بأنه أخطأ مرة أخرى، لأن أوباما أكد على أن الولايات المتحدة ستنزع الأسلحة لكن لا يكون ذلك من جانب وستستغرق العملية قدرا كبيرا من الوقت. ولكن اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها التفاوض على اتفاقات الحد من الأسلحة متعددة الأطراف

[1] - Sagan S. D. and Waltz K. The great debate: Is nuclear zero the best options?,op,cit, p57.
[2]– Ibid, p19.

وخلق تكنولوجيا جديدة للتحقق، وممكن نزع السلاح آمن. وبالتالي يسيء والتز تفسير إيماءة أوباما صوب الواقعية كنفاق.

هكذا يؤكد ساجان أن الأسلحة النووية لم تكن أفضل الأشياء، لقد كانت نعمة ونقمة رادعا خطير، وشهدت فترة الحرب الباردة العديد من المكالمات وثيقة، إن الدول النووية الجديدة ستكون أكثر عرضة للفشل الردع، الذين يعيشون مع الأسلحة النووية وضرورة المحفوفة بالمخاطر في الماضي. أنه ينبغي ألا يتكرر، ويعد من خطأ الاحتفال بهذه الحالة الخطيرة[1].

ثانيا: والتز يرد على سكوت :

توقع الرئيس جون كينيدي عام 1963 أن يرتفع عدد الدول التي تملك السلاح النووي إلى مابين خمسة عشر وعشرين بلدا بحلول عام 1975[2]. في الواقع، بلغت ذروتها في عدد من الدول للأسلحة النووية في عشر عند بعض الدول الخلف للاتحاد السوفياتي ولدوا النووية، ثم انخفض العدد إلى سبعة، والآن هو في تسعة مع باكستان وكوريا الشمالية بعد أن انضم ما تبقى النادي الأكثر تميزا في العالم.

[1] توماس شيلينغ، المرجع السابق، ص 119.

[2] – نزار عبد القادر، إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المرجع السابق.

لماذا انتشرت الأسلحة النووية ببطء شديد؟ تم العثور على الجواب ليس في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولكن في الحقيقة أن معظم الدول تشعر بالأمن بما فيه الكفاية دون إضافة الأسلحة النووية إلى ترساناتهم التقليدية. وإذا اعتقدت الدولة بأن أمنها يعتمد على الأسلحة النووية، فيصبح منعها من الحصول عليها ضرب من المستحيل[1].

يؤكد ساجان ضرورة تحقيق وتنفيذ اتفاق لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي المقابل يؤكد والتز أنه في تصور لحظة أن ساجان في تأمله لعالم خال من أسلحة نووية لا يمكن أن يتحقق ما من شأنه لأي شخص أن يفعل، إذا كشف عن وجود الدولة كبرى أعيدت بناء ترساناتها النووية الكبيرة سرا ؟ ثم مهاجمة دولة نووية ولدت من جديد باستخدام السلاح الوحيد كان يمكن أن يكون، والتي هي التقليدية؟ لا أعتقد ذلك[2].

وبعد أن رفض ساجان "التفاصيل القانونية،" سيعتمد بدلا من ذلك على المواعظ الدولية، وتتمثل المشكلة في عدم وجد طريق يؤدي من عالم يوجد فيه عدد ضئيل من الدول النووية إلى عالم لا يوجد فيه شيء. ويعتقد ساجان أنه إذا يتحقق عالم خالي من الأسلحة النووية سيكون قريبا عالم متعدد الدول

---

[1]– Sagan and Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons: An Enduring Debate**,op,cit,p198.

[2] – Jackson, Robert & Sørensen, Georg,op,cit, p332.

النووية. يتساءل والتز لماذا؟. ولماذا ينبغي أن نتتوقع انظمام عدد كبير من الدول النووية الجديدة إلى النادي الحصري حتى الآن ؟ يقول ولتز كان الجواب القديم ، تسعى الدول للمكانة التي يتمتع بها أعضاء النادي.

كذلك يؤكد ساجان على القلاقل التي ستنجم عن زيادة عدد الدول النووية، وهي ارتفاع احتمال زيادة فرصة الإرهابيين في سرقة أو شراء أجهزة نووية، فيعتبر الإرهابيين إزعاجا كبيرا وفي بعض الأحيان يخلفون ضررا كبيرا. فيرد عليه والتز بأن يعرف كل شيء عن الهجمات على البرجين التوأمين، مركز التجارة العالمي وزارة الدفاع الأمريكية، حيث هلك ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص. فكر واحد، ومع ذلك، يعطي الراحة: الإرهابيون عاجزون عن تمزق نسيج المجتمع والاحتلال وإدارة الأراضي. وعلينا جميعا أن نتنفس الصعداء أن خصوم قوية حلت محلها أخرى ضعيفة[1].

[1] Sagan and Waltz, **The Spread of Nuclear Weapons: An Enduring Debate**,op,cit,p198.

الجدول رقم(5) : محاورة كينث والتز – سكوت ساجان في دراسة المناطق الخالية من الأسلحة النووية

حجة سكوت ساجان في اقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية	حجة كينث والتز في رفضه لاقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية	ساجان يرد على والتز	والتز يرد على ساجان
– تساهم اتفاقيات نزع السلاح بين الدول النووية حاليا في تضائل احتمال ظهور دول نووية جديدة. – تتمثل التهديدات الجديدة في الدول النووية الجديدة والإرهاب –انتشار الأسلحة نووية إلى دول جديدة يؤدي إلى تنامي ظاهرة الإرهاب النووي. – إن الإرهاب لا يردعه التهديد	– ساهمت الأسلحة النووية في تحقيق السلام العالمي وذلك بمنع قيام حرب كبرى لفترة زمنية طويلة منذ اختراعها إلى يومنا هذا. – إن إخلاء العالم من الأسلحة النووية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ومن ثم الانزلاق في حرب عالمية ثالثة. – لم يظهر خطاب اوباما في براغ 2009 بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تخفيض ترسانتها دون مستوى الضربة الثانية، أي لن	– يتجاهل والتز الإرهاب النووي. – اندلاع الحروب بين الدول النووية مثلا حرب الكراجيل 1998– 1999. – سؤ تفسير خطاب أوباما حول نوايا الولايات المتحدة في تخفيض ترسانتها النووية. – إن مدح الحياة	– إن انتشار الأسلحة النووية يسير ببطء. – تكتسب الدولة أسلحة نووية إذا رغبت في ذلك ولا تكترث للضغوطات الدولية ضدها. – إن امتلاك الدولة للسلاح النووي بدافع الهيبة. – عدم قدرة الإرهابيين في وصول وامتلاك القوة والسلطة.

بالانتقام النووي.	يكون هناك تغيير حقيقي في العلاقات العسكرية بين الدول. – سهولة تزوير\ خداع اتفاق نزع السلاح. – تجعل الأسلحة النووية الدول المالكة لها تتصرف بحذ. – الدول النووية لا تحارب بعضها البعض.	في ظل تواجد الأسلحة النووية هذا خطأ.	

من إعداد الباحثة

الفصل الثالث :

الحوار الردع العقلاني -

التنظيمي في تفسير البرنامج

الفصل الثالث : حوار الردع العقلاني- التنظيمي في تفسير البرنامج النووي الإيراني

يعتبر الفصل الثالث تجسيدا لحوار الردع العقلاني – التنظيمي إمبريقيا، فهو يوظف مضامين هذا الحوار في دراسة وتفسير انتشار الأسلحة النووية، والذي تمت دراسته في الفصلين السابقين، بغية التوصل إلى معرفة حقيقة نوايا إيران النووية، وتداعياتها الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، وكيفية التعامل معها.

ومن هذا التقديم سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني : النشأة والمكونات

المبحث الثاني : حوار الردع العقلاني- التنظيمي في تفسير البرنامج النووي الإيراني: بين التفاؤل والتشاؤم

المبحث الثالث: مقاربة تأليفية للمقاربة الردع العقلاني – التنظيمي: نحو مقاربة تكاملية في الحد وإدارة مخاطر انتشار الأسلحة النووية

المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني : النشأة والمكونات

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

تعود الجهود الإيرانية في الحصول على الطاقة النووية، في عهدين مختلفين، بدأ الأول مع حكم رضا الشاه البهلوي، وكان الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية وما زال قائما حتى الآن. وتتمايز المراحل التي مر بها البرنامج النووي عن بعضها البعض من حيث مظاهر التطور التي أصابتها، إلى أن ما وصل إليه الآن بعد المفوضات الأخيرة.

ويمكن تقسيم البرنامج النووي الإيراني زمنيا إلى عدة مراحل وهي :

اولا : المسألة النووية في عهد الشاه (نشأة و إقامة البنية الأساسية – 1968 -1978

بدأت فكرة البرنامج النووي الإيراني في النصف الثاني من الخمسينيات القرن الماضي عندما عانت إيران – الشاه – من نقص حاد في تجهيز الطاقة الكهربائية مما دعا إلى التفكير في حلول غير تقليدية لسد النقص هذا، وفي تلك الأيام كانت الطاقة النووية حكرا على القوتين العظمتين، وبفضل علاقة الشاه بالولايات المتحدة الأمريكية بدأ البرنامج النووي الإيراني.

بدأ البرنامج النووي الإيراني بدعم ومساعدة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أول خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية[1]، و مركز طهران للبحوث النووية الذي بدأ العمل عام 1967 عندما الحق بجامعة طهران و تحت إشراف منظمة الطاقة النووية الإيرانية . و بمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية من جامعة طهران أهدت الولايات المتحدة الأمريكية المركز مفاعلا صغيرا بقدرة 5 ميكاواط لأغراض البحث . وكان لهذا المفاعل التدريبي القدرة على إنتاج 600غرام من البلوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك .

ولقد تطورت العلاقة الإستراتجية الإيرانية والأمريكية بعد حرب أكتوبر عام 1973 حين امتنع الشاه من أن يدخل لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية. وتمكنت إيران من ضخ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدت الاحتياج المطلوب في وقته. ولهذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع على تطوير البرنامج النووي الإيراني السلمي بحجة حاجة إيران إلى طاقة أخرى غير الطاقة النفطية لسد

[1] – وجدان فالح حسن، البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج، مجلة الخليج العربي، المجلد 42، ع 1-2 ، 2014، ص 234.

احتياجاته من الطاقة الكهربائية [1]. ومع حلول عام 1975 أخذ المشروع النووي الإيراني طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية حيث أصدر معهد ستان فرد للبحوث التابعة للحكومة الأمريكية تقريرا جاء في مضمونه " على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء مفاعل نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية ". وقد قامت الشركات الأمريكية ببناء تلك المفاعلات في أماكن متفرقة من إيران خلال ثلاثة أشهر من هذا التقرير.

وزودت شركة " أمريكان ما شين آندفاوندري(American Machine and Foundry) إيران بأول تجهيزاتها النووية في جامعة طهران من خلال مفاعل بقدرة خمسة ميقاواط وبتكلفة قيمتها مليون دولار. كما وأمدت شركة جنرال داينامكس " (General Dynamics) إيران 5,15 كيلو غرام من اليورانيوم عالي التخصيب الذي يستخدم في صنع الأسلحة النووية، وذلك لتزويد مفاعل الأبحاث في طهران بالوقود. لكن بالرغم من ذلك فقد كان التقدم الأولى بطيئا، حيث لم يصبح المفاعل جاهزا للعمل إلا في نوفمبر 1967.[2]

---

[1] – هيثم غالب الناهي ، **السياسة النووية الدولية و أثرها على منطقة الشرق الأوسط** ، دار العلوم الأكاديمية ، الطبعة 1 ، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص 282

[2]– علي فائز وكريم سجادبور، رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف والمخاطر، دراسات عالمية، العدد 142، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، ص12.

على صعيد آخر، اهتم نظام الشاه بالمشاركة في التفاعلات الدولية المعنية بمنع انتشار النووي حيث وقعت إيران على معاهدة لحد من إنتاج و تجربة الأسلحة النووية في الأول من يوليو / جويلية 1968م وأصبح التوقيع نافذا في 5 مارس 1970م [1].

ووقعت إيران أيضا على اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و دخلت حيز التنفيذ في 15 ماي 1974 ومن جانب أخر كان الاهتمام بالطاقة النووية جزءا محوريا في رؤية الشاه لتعزيز قدرات إيران الشاملة في كافة المجالات، لا سيما في المجالات العسكرية والعلمية. ففي المجالات العسكرية، قام الشاه بتنفيذ سياسة ضخمة لبناء قدراته العسكرية، وفق خطة عشرية للفترة 1970 – 1980، تضاعف خلالها الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة 580 في المائة، من 1.8 مليار دولار 1969 إلى 10.6 مليار دولار عام 1978.

وفي هذا السياق كان الشاه يدرك أن طموحات إيران النووية، التي تتضمن السعي لبناء حوالي 20 محطة للطاقة النووية، تتطلب التعاون مع العديد من الدول. ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول الغربية التي أعربت عن استعدادها للتعاون مع إيران في

[1] – المرجع نفسه ، ص 283.

المجالات النووية، فأبرم الجانبان اتفاقا مبدئيا في يونيو 1974 التزمت الولايات المتحدة بموجبه بتزويد إيران بمفاعلين نوويين للطاقة ووقود من اليورانيوم المخصب. ثم توصل الجانبان في عام 1975 إلى اتفاقية موسعة وقعها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر و وزير المالية الإيرانية هوشانج أنصاري، تنص على قيام إيران بشراء 8 مفاعلات نووية من الولايات المتحدة ، تقدر قيمتها بحوالي 6.4 بليون دولار[1] .

رغم أن شاه شده طموحه لبناء عدة مفاعلا نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية و بمدة قصيرة وبموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت ورك Kraftwerk Union في عام 1975 تضمن بناء مفاعل نووية في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميكاواط تنفذه شركة سيمنز الألمانية. وفي مقابل قام الشاه توقيع معاهدة مع معهد ماسيوشست التكنولوجي Massachusetts Institute of Technology الأمريكي لتدريب 800 مهندس و فني إيراني لإدارة و تشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه .

[1] – أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد**، مركز الدراسات الإستراتجية و السياسية ، قاهرة،، 2005، ص 33.

كما تعاقد الشاه عام 1974 مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين ، تنفذهما شركة فرام تم Framatome قدر كلا منها 950 ميكاواط . وكذلك وقع الشاه عقدان مع الصين لبناء مفاعلان نوويا في منطقة داركوفن Darkhovin قرب نهر كارون، إلا أن مفاعلات الأربعة لم ترى النور بسبب قيام الثورة الإيرانية و سقوط الشاه .

وفي إطار الحصول على المعلومة النووية اتجه الشاه نحو الهند و أيضا نحو فرنسا حيث وقع عقد معها تم على إثره فتح مركز للدراسة والتدريب والإنتاج النووي في اسفهان. وهذا يعتبر تحدي إيراني للولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى استغناء عن الخبرة الأمريكية النووية فأرسلت أمريكا في أكتوبر عام 1977 ممثل وزارة الحكومة الأمريكية في وزارة سدني سوبر Sydney Sober للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، حيث تم التوصل إلى توقيع على شراء ثمانية مفاعلات في 10 جويلية 1978 .

وتشير الدراسات انه مع سقوط الشاه كان مفاعل (بوشهر – 1) قد أنجز العمل فيه بما يقارب 90 % في حين لم ينجز مفاعل (بوشهر –2) إلا 50 % [1].

[1] – د – هيثم غالب الناهي ، مرجع سابق، ص ص 283 ، 284

ثانيا: الحظر وإعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني – 1978 – 2004

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران و التي أسقطت نظام الشاه في فيفري 1979 شهد البرنامج النووي الإيراني انتكاسة استمرت إلى غاية الثمانينات، حيث فرضت الدول الغربية حظرا ضد إيران في كافة مجالات التسلح، و رفضت مواصلة التعاون النووي معها . وكما جمدت القيادات الدينية الإيرانية العمل فيما يتعلق بالأنشطة النووية . إضافة إلى تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي و الصاروخي العراقي إبان الحرب الخليج الأولى*[1].

ورغم حالة الجمود التي عرفها البرنامج النووي الإيراني في بداية عهد الثورة إلا أن إيران استمرت في تشغيل محطة بوشهر النووية، وكان عبد القدير خان قدم المساعدة بالفعل بتزويد إيران بتكنولوجيا التخصيب وبموافقة من رئيس الوزراء آنذاك مير حسين موسوي ، تم التوصل إلى اتفاق بين

---

* – خلال حربها مع العراق، قصفت الطائرات العراقية موقع بوشهر 06 مرات : مارس 1984 ، فبراير 1985 ، مارس 1985 ، يوليو 1986 وضربتين في نوفمبر 1987 الأمر الذي أدى إلى انهيار المنطقة المركزية لكلا المفاعلين.

[1] – أحمد إبراهيم محمود، برنامج إيران النووي :التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية ، مختارات إيرانية، العدد 37 ، ص 312 .

*– الكعكك الأصفر : هي مادة كيمياوية تستخلص من اليورانيوم الخام ، بعد طحنه و جعله في صورة مسحوق ناعم . و بعد أن يعاد تشكيله (اليورانيوم) في عملية كيميائية إلى هيئة صلبة نحصل منه على الكعك الأصفر ، و هي مادة نشطة إشعاعيا .

ممثلين عن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وشبكة عبد القدير خان السرية. ومن ثم فقد ولد البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم في السر من خلال الحصول على تصميمات فنية، وتعليمات تصنيعية، وعينات من مكونات أجهزة الطرد المركزي من نوع " P- 1) وهو تصميم هولندي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي سرقه عبد القدير خان).

ومع حصول إيران على معلومات حول التصميم، بدأت جهود شراء واسعة النطاق للحصول على الأجزاء الحساسة لبناء سلسلة أجهزة طرد مركزي. ففي عام 1988 حصلت إيران على مكونات من أجهزة الطرد المركزي وصمامات من الشركة الألمانية ليبولد بقيمة 5000 ألف دولار. وفي عام 1995، عاودت إيران التعامل مع سوبر ماركت عبد القدير خان النووي واشترت أجزاء من أجهزة الطرد المركزي الأكثر تقدما من طراز " P-2 " وتصميمات لها[1].

قد نفذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في منتصف الثمانينات كثيرا من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة و دورة الوقود اللازمة لصنع الأسلحة النووية، كما قامت الحكومة الإيرانية بتقوية منظمة الطاقة النووية و تقديم

[1]- علي فائز وكريم سجادبور، المرجع نفسه، ص19

أموال جديدة لمركز أباد بالإضافة إلى تأسيس مراكز أبحاث نووية جديدة في جامعة طهران عام 1984 بمساعدة فرنسا.

وكما بدأت إيران منذ أواخر الثمانينات تسعى إلى تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية ففضلا عن روسيا مدت علاقتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند وكان الاتفاق الذي وقعته مع باكستان عام 1986م يقضي بأن تقوم باكستان بتدريب المختصين التابعين لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية في باكستان وجرى تبادل الزيارات بين المسؤولين والعلماء الإيرانيين والباكستانيين، حيث زار العالم النووي الباكستاني الدكتور عبد القادر خان طهران و مفاعل بوشهر في فيفري 1986.

وفي جانفي 1987 [1]: وقعت إيران اتفاقا مع اتفاقا مع الأرجنتين عام 1987 للحصول على الوقود نووي أرجنتيني من اليورانيوم المخصب المخصص للأعراض أعقب ذلك الاتفاق اتفاق آخر مع جنوب إفريقيا خلال الفترة من 1988 – 1989م للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية ومع تزايد القلق الأميركي تجاه البرنامج

[1] – أنتوني كورد زمان ، **القدرات العسكرية الإيرانية** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي 2000 ، ص 125

النووي الإيراني تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة و التجربة النووية[1]. وبحلول عام 1989، كانت الشركة الألمانية قد انتهت تقريبا من 80% من عملية بناء مفاعل بوشهر، بينما كان قد تم التقدم جزئيا بنسبة تقترب من 50% في المفاعل الثاني المجاور له، لكن القيادات الإيرانية قامت بإيقاف المشروعين[2].

ثالثا : بدء الشكوك الدولية واستكمال المفوضات 2004- 2015

شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا في كافة المجلات منذ مرحلة التسعينات وأصبحت إيران تملك في الوقت الراهن بنية أسياسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة

وقد أشارت المصادر إلى أن إيران وقعت اتفاقية ثانية مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني في جانفي 1991م لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم طاقته 27 كيلو وات في منشأة البحوث النووية بأصفهان، و اشترت إيران من الصين بموجب اتفاق بينهما مفاعلين بطاقة 300 ميغاوات لكل منهما في سبتمبر 1992م

---

[1] – د محمد السعيد عبد المؤمن ، إيران و مشكلاتها النووية ، مجلة مختارات إيرانية ، المجلد الرابع ، العدد 37 أوت 2003 . الموقع : http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN36.HTM

[2] – ولاء علي محمد، **دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية**، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر ، 2011، ص 225.

ثم التوقيع على الاتفاقية في جويلية 1994م ، بالإضافة إلى التعاون التجاري بين البلدين حيث تبيع الصين جهاز لفصل النظائر المغناطيسية الكهربائية و مفاعل نووي أصغر حجما للأغراض سلمية وتجارية، وكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، كما زودت الصين إيران بمعلومات عن فصل الكيميائي وغيرها من تكنولوجيا التخصيب [1] .

وتؤكد بعض المعطيات أن كوريا الشمالية قدمت الجانب الأكبر من التكنولوجيا للبرنامج النووي الإيراني – خاصة في أبعاده السرية – سواء فيما يتعلق بالمفاعلات النووية أو الصواريخ الباليستية، وقد كشفت مصادر المخابرات العسكرية الإسرائيلية

(أمان) في 15 نوفمبر2002 ، هربت إيران رأسين نوويين إلى كوريا الشمالية في سبتمبر 2002م بعد أن تم إنتاجهما و تركيبهما في إيران عبر اتفاق سري بين طهران وبيونج – يانج تم إبرامه في يوليو 2002م .

وقد كشف عن هذا الأمر أحد المنشقين الإيرانيين الذي حدد خط سير الرأسين النوويين في 14 أوت 2002م، كما أفاد بان كوريا الشمالية قامت ببناء مراكز نووية في وسط المنشآت و المراكز النووية الإيرانية، أي أن

[1] – أحمد إبراهيم محمود، **برنامج إيران النووي :التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية** ، مرجع سابق، ص 314

مفاعل كوريا الشمالية الخاص بتركيب الرأس النووي تحت إشراف هيئة الطاقة النووية الإيرانية، كما أكدت معلومات هذا المنشق على وجود مركز ناتانز لتخصيب اليورانيوم ومفاعل القطران مختص بإنتاج الماء الثقيل يوجد بهما مئات الإيرانيين والكوريين العاملين في تخصيب اليورانيوم[1] .

وسعت إيران في إيجاد شريك جديد لتزويدها بالتكنولوجيا متقدمة، وهكذا تم الاتفاق على استمرار العمل في مفاعل بوشهر لاستخدامه في توليد الطاقة مع الاستفادة من التقنية الروسية، حيث بدأ الجانبين في مفاوضات تفصيلية انتهت إلى نتائج حقيقية بدءا من نوفمبر 1994، عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وجرى التوقيع على هذه الاتفاقية في 08 جانفي 1995 تم البدء في تنفيذ الاتفاق بإرسال الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المعدات والموارد النووية وأعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعمال بلغوا 2500 فرد والاتفاق على تدريب 500 مهندس وفني إيراني في روسيا ، على أن يتم تركيب المفاعل في عام 2000 بطاقة 1000 ميغاوات .

[1] – كامل مجدي ، **الأسرار النووية** ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008، ص ص 373 374 .

إلا أن عملية بناء المفاعل تعثرت بسبب الضغوط الأمريكية من جهة، ونقص الموارد المالية من جهة أخرى منذ عام 1998، ومع ذلك فقد توصلت إيران في نفس السنة إلى توقيع برتوكول جديد مع روسيا حول مراقبتها للمواصفات الدولية للسلامة في مفاعل بوشهر النووي على الخليج[1].

ورغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي تمارس ضد روسيا لإيقاف تعاونها النووي مع إيران – خاصة في أعقاب زيارة رئيس وزراء إسرائيل السابق أرييل شارون لموسكو في شهر نوفمبر عام 2003 – فقد رفض الرئيس الروسي بوتين إنهاء عقد مفاعل بوشهر وذلك حتى تستوفي موسكو باقي قيمة العقد حوالي 800 مليون دولار

وتنفيذ بروتوكولات لاتفاقات أخرى لبناء مفاعلين اثنين تبلغ كل منهما 440 ميغاوات[2] ووصل العمل في مارس 2003 إلى درجة 70 – 80 % من إكمال العمل بالمفاعل.

وهنا صعدت الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطها على إيران وروسيا لوقف تطور المفاعل إلى مستوى التشغيل[1]، زيادة على وجود

[1] – أحمد إبراهيم محمود ، برنامج إيران النووي : التطور و الدوافع و الدلالات الإستراتجية ، مرجع سابق ، ص 313.

[2] – كامل مجدي ، مرجع سابق ، ص 376.

المشكلات الفنية وعدم توفر الخبرة الكافية ونشوب الأزمة النووية مع الغرب، كلها عوامل عرقلة بناء مفاعل بوشهر.

ولكن هذه التهديدات والمخاوف الغربية لم توقف البرنامج النووي الإيراني، حيث أعلنت إيران في 2005 عن القيام بتحويل اليورانيوم إلى غاز هيكسوفلورد اليورانيوم (UF -6) في منشأة أصفهان، حيث تم تحويل 110 أطنان من الغاز(UF -6)[2].

وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006 ان إيران انضمت إلى مجموع الدول التي تملك التكنولوجيا النووية بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي.

وفي أعقاب الكشف عن أبحاثها النووية السرية عام 2002، تعهدت إيران بالسماح للأمم المتحدة بتفتيش منشآت أبحاثها النووية. وفي أكتوبر عام 2003 وعدت إيران الدول الترويكا الأوروبية بأنها ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم. وكذلك تم التوصل إلى عقد اتفاق في باريس في 15نوفمبر2004، وتضمن هذا الاتفاق مجموعة من الحوافز الاقتصادية

---

[1] – عاطف معتمد عبد الحميد ، روسيا و إيران التفاعل النووي في الساحة الرمادية ، مجلة الدراسات الإستراتجية ،مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد 02 جوان 2006، ص 110.

[2] – حسام سويلم، ماذا بعد إعلان إيران نووية، مجلة المختارات الإيرانية، العدد 70، مجلد 7، مركز الدراسات الإستراتجية، القاهرة، مصر، ماي 2005، الموقع :
http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C1RN69.HTM

والتكنولوجية التي قدمتها الترويكا الأوروبيـــة للطـــرف الإيرانـــي مقابـــل تخليـــه عن أنشطته النووية.[1]

فأعلنت في جـــانفي عـــام 2006 اســـتأنفها برنـــامج تخصـــيب اليورانيـــوم. ودعت دول الترويكا الأوروبية لاجتماع طارئ للوكالـــة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة يمكن له أن يحيل طهران إلى

الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات تأديبية عليها[2].

وفي الأخير قررت الدول الخمـــس الأعضـــاء فـــي مجلـــس الأمـــن بإحالـــة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس، فاصـــدر قـــراره رقـــم 1737 فـــي ديســـمبر 2006 والقاضي بفـــرض عقوبـــات علـــى إيـــران تحضـــر وردات وصـــادرات المواد الخطرة، والتكنولوجيا المتعلقـــة بتخصـــيب اليورانيـــوم وإعـــادة المعالجـــة والمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، بالإضافة إلـــى أنظمـــة الصـــورايخ الحمالـــة للرؤوس[3].

---

[1] – سكوت ريتر ، **استهداف إيران**، ترجمة ، أيمن الأيوبي، الدار العربية للعلوم الناشرين، لبنان،2007، ص28.

[2] –روجر هاورد، **نفط إيران**، ترجمة، مروان سعد الله، الدار العربية للعلوم الناشرون، لبنان، 2007، ص 127.

[3] – علي بكير ، **الحسابات المعقدة للعقوبات المحتملة على إيران**، مركز الجزيرة للدراسات، دوحة، قطر، ماي 2010، ص07.

كما أصدر مجلس الأمن قرار ثاني رقم 1737 مارس 2007، تضمن فرض حظر على صادرات السلاح الإيراني وتجميد أصول الأفراد المتورطين بدعم البرنامج النووي الإيراني أو الأنشطة الحساسة المتعلقة به[1]. وأيضا تم تمرير قرار أممي ثالث رقم 1803 في مارس 2008، الذي تضمن منع شخصيات جديدة إيرانية ذات الصلة بالملف النووي الإيراني من السفر على خارج البلاد وتجميد حسابات بعضها والسماح بتفتيش السفن والطائرات المتوجه من وإلى إيران في حالة وجود حمولة ذات صلة بالقدرات النووية والصاروخية الإيرانية ومنع تصدير مواد ذات الاستخدام المزدوج في المرافق النووية إلى إيران.

وفي سنة 2008، تجاوزت المفاوضات الإيرانية الغربية دول الترويكا الأوروبية لتأخذ إطارا جديدا، وذلك عندما قررت إيران ومجموعة الدولية السداسية(الدول الخمس صاحبة الفيتو + ألمانيا) استئناف المفاوضات، غير أنها توقفت في سنة 2009، ثم استؤنفت في سبتمبر 2010، ثم عادت وتعثرت بسبب رفض إيران تخصيب اليورانيوم عند نسبة 20%[2]. وهو ما أثار شكوكا دولية حول ماهية دوافع البرنامج النووي الإيراني. فأصدر

[1] – **قرار** مجلس الأمن رقم 1747 (2007)،منظمة الأمم المتحدة، 24 مارس 2007 ، ص ص 1...5.

[2] – زهرة محمد عطا، **البرنامج النووي الإيراني**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2015، ص 59.

مجلس الأمن قرار أخر رقم 1929 في 9 جوان 2010 يقضي بفرض عقوبات على البنوك الإيرانية الجديدة في الخارج إذا ما أشتبه في علاقته مع البرنامج النووي أو الصاروخية الإيرانية إلى جانب مراقبة التحويلات مع أي بنك إيراني بما في ذلك البنك المركزي[1].

وبالرغم من فرض العقوبات والحظر الأوروبي على إيران، إلا أن المفاوضات النووية استمرت بمحطات متعددة، تقر أغلب جولاتها بحق إيران في تخصيب، وذلك بالالتزام ها بالحدود التي تسمح بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مقبل حوافز اقتصادية يجري التفاوض بشأنها.

وقد عرفت مفاوضات النووية عدة جولات في نيويورك وفي جنيف، وكانت أخرتها جولة جنيف في 20-23 نوفمبر 2013 والتي تم خلالها الإعلان عن اتفاق مرحلي يمتد لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين، حيث التزمت بموجبه إيران بتعهدات تقليص أنشطتها النووية وعدم تشيد أي منشآت نووية جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم وعدم تطوير منشآت إنتاج الوقود النووي، وبعدم ممارسة نشاطات التخصيب بنسبة تفوق 05% ، وقبول المزيد من عمليات الرقابة الدولية الدقيقة على

[1] – قراءة في الموقف الإيراني من عقوبات مجلس الأمن، نشرة أخبار الساعة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث لإستراتجية أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة. العدد 4364، 13 جوان 2010، ص 06.

أنشطتها النووية. في المقابل، تلتزم مجموعة الدول (5+1) بتخفيض العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مع الإبقاء على غالبية العقوبات على قطاعات النفط والمال والمصارف. وبموجب ذلك، تفرج الدول الغربية عن نحو 07 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في الغرب.

وبعد هذا الاتفاق، تواصلت مسيرة المفاوضات بين إيران والمجموعة الدولية السداسية حيث توجت في نهاية المطاف بالتوصل إلى اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني في 14 جويلية 2015. وتضمن هذا الاتفاق تقيد البرنامج النووي الإيراني من خلال وضع قيودا عليه، وتعزيز الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية عن إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق[1].

ومن خلال قراءتنا لهذا الاتفاق تبين لنا أنه قام على تنازلات متبادلة، وبالتالي حقق مكاسب متساوية للطرفين الإيراني والغربي، حيث انهار بموجبه نظام العقوبات المفروضة على إيران مما سيسمح لإيران بإعادة إنعاش اقتصادها وتحقيق التنمية، وكذلك الاعتراف بحقها في تخصيب

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، **قراءة في الاتفاق النووي الإيراني،جويلية 2015، ص ص 1- 2.**

اليورانيوم المقيد على أرضيها، علاوة على ذلك أدى هذا الاتفاق إلى انتفاء خطر التهديد والتلويح بالخيار العسكري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة ضد إيران. وفي المقابل، تمكنت القوى الدولية الغربية من تقليص قدرات إيران النووية وتقيد تطور البرنامج النووي وكذلك وضعه تحت رقابة دولية الصارمة.

المطلب الثاني : مكونات البرنامج النووي الإيراني

وتشتمل هذه المكونات على كل من القدرة النووية والقوة الصاروخية

أولا : القدرات النووية لإيران :

تملك إيران بنية نووية متكاملة إلى حد ما إذا استفادت من التعاون والخبرات الأجنبية المختلفة التي ساعدت إيران في بناء المفاعلات والمختبرات المهمة، وتشير بعض التقارير أن إيران قد استطاعت حتى فيفري من عام 2009، انتاج قرابة 1010 كلغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب وهي كمية كافية لصنع قنبلة نووية إذا ما قررت إيران تحويلها إلى كمية عالية التخصيب.[1]

[1] – رانية محمد طاهر، **السلاح النووي بين الشرعية الدولية وحتميات القوة**، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013، ص 72.

ولقياس القدرات النووية الإيرانية، يبدو بديهيا الإشارة إلى أهم المنشآت النووية التي تحوزها طهران والتي من أهمها :

1- مجمع بوشهر النووي " Bushehr " : ويمثل موقع مفاعل طاقة نووية إيراني، يتكون من مفاعلين نوويين من صنع ألماني في بدايته، وستكتمل روسيا حاليا بناء هذين المفاعلين، وهو مزود بوقود نووي روسي من نوع " L.E.U " لا يتم إرجاعه إلى مصدره في روسيا بعد تحويله إشعاعيا في المفاعل ذاته. فإذا لم ترجع إيران هذا الوقود المستهلك إلى روسيا فإنها بدلا من ذلك تعالجه ثانية ويمكن على أساس ذلك إنتاج كميات كبيرة من الموارد المزودة للبلوتونيوم[1] .

2- - مركز طهران للبحوث النووية " T.N.R.C " يضم مركز أمير أباد الذي تأسس في 1958 ويقع في جامعة طهران للتكنولوجيا، و تم إنشائه من أجل الحصول على البلوتونيوم من الوقود المشع، كان على إيران أن تنشئ لأجل ذلك مصنعا لتكرير المياه الثقيلة، وعلى أية حال فعملية تحويل اليورانيوم الخام إلى يورانيوم مشع تتم في مركز طهران للبحوث النووية[2].

---

[1] – مركز يافا للدراسات الإستراتجية ، **إسرائيل و المشروع النووي الإيراني** ، ترجمة أحمد أبو هدبة ، الطبعة 1، بيروت ، مركز الدراسات الفلسطينية ، 2006 ، ص 33.

[2] – مركز يافا للدراسات الإستراتجية ، مرجع سابق، ص 34.

3- جامعة شريف للتكنولوجيا (مجمع شريف الصناعي): ويضم مركز الدراسات الفيزيائية الذي يحظى بمكانة علمية مرموقة، ويعتبر أهم مركز بحثي إيراني في مجال النووي . ويمثل إنتاج اليورانيوم المخصب الهدف الأسمى لهذا المركز. وعلاوة على ذلك فقد قام المجمع بمساعي كثيرة لاستيراد الأجهزة والتقنية اللازمة من خارج إيران. وكذلك يملك مجمع شريف الصناعي مختبرات فرعية تسهم في تخصيب اليورانيوم كمثال مختبر الأبحاث الإلكترونية الذي يحظى بأهمية قصوى في المركز[1].

4- مركز الأبحاث التطبيقية الإيرانية : يتبع وزارة الصناعات الثقيلة وهيئة الأبحاث الدفاعية ويعمل كمؤسسة رسمية للبحث والتطور في مجال المعادن ومشتقاتها[2] .

5- أصفهان " Asfahan " : يعتبر أصفهان الموقع الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني ويضم مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، وهو من أعرق مراكز البحوث النووية، ويتسع لتوظيف حوالي 300 عالم. وتم إنشاء هذا المركز عام 1975 باتفاق مع فرنسا لتدريب الإطارات المختصة لمحطة بوشهر، ويقع هذا المركز في جامعة أصفهان ويضم أربعة مفاعلات بحثية

---

[1] – أصغر افتخاري ، أسلحة الدمار الشامل و التوجه الأمريكي ، مجلة مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد 30 المجلد 4 ، جانفي 2003 ص 26.

[2] – المرجع نفسه ، ص 27 .

صغيرة وهي المفاعل المصدري النيوتروني المصغر، مفاعل الماء الثقيل دون الحرج، المفاعل الماء الثقيل ذو القدرة الصفرية وهي مفاعلات تعمل[1].

6 – ناتانز " Natenz " : تم الكشف عن وجود منشآت نووية سرية في ناتانز في المؤتمر الصحفي المنعقد يوم 22 أوت 2006 بواشنطن. و يبعد مركز ناتانز بحوالي 200ميل جنوب طهران، ويشمل المركز على أبنية فوق وتحت الأرض ويشغل مساحة 100.000متر ²ويتكون من :

- **المحطة التجريبية للإثراء بالوقود :** تتكون من ستة مباني، وبها 1000جهاز طرد مركزي من طراز " P-1 " ، حيث شغلت لأول مرة سلسلة متكونة من 164 طاردة مركزية بغاز سادس فلوريد " FU6 " في سنة 2003 . ويمكن للمحطة عندما تكتمل أن تنتج مابين 10 –12 كيلو غرام من اليورانيوم المخصب لصنع الأسلحة النووية سنويا.

- **محطة إثراء الوقود :** بدأت المحطة العمل في سنة 2005، وتتكون من ثلاث مباني سرية واقعة تحت الأرض، وبها قاعات يمكن لها أن تركب بها 50.000 طاردة مركزية و بالتالي إنتاج ما بين 400 إلى 500كيلوغرام سنويا من اليورانيوم المخصب أي ما يعادل من 15 إلى 20 سلاحا نوويا. وقد

[1] – Hussein D. Hassan ,**Iranian Nuclear sites**, Report for Gangers ,Order code RS22531, Updated August 9 2007 , p 02.

اختبرت إيران في شهر جوان 2004 جهاز طرد مركزي صنع في المحطة.

7 – مجمع آراك " Arak " : تتكون من المحطات التالية:

- **محطة إنتاج الماء الثقيل:** كشفت عنها المجموعة الإيرانية المعارضة في أكتوبر2002 وهو مصنع إنتاج المياه الثقيلة كمكون ضروري لمشروع المفاعل وكسلعة قد لا تكون إيران قادرة على الحصول عليها تجاريا[1].

- **المفاعل الإيراني للبحوث الإيرانية** " IR- 4 " : بدأت إيران عملية إنشائه عام 2004 وهو مفاعل نووي بقوة 40 ميغاوات في أراك، ويستعمل ديوكسيد الأورانيوم والذي بعد احتراقه يمكن فصل البلوتونيوم عبر تقنية خاصة وينتج كمية من ثماني إلى عشر كيلوغرام من البلوتونيوم سنويا، وهي مخصصة للأبحاث الطبية كما تعتبر مصدرا أخر لإنتاج السلاح النووي[2] .

8- بوناب " Bonab " : ويقع إلى جنوب مدينة تبريز بمسافة 80 كلم. وهو مركز نووي متخصص بالبحوث الطبية والزراعية، ويحتوي على مفاعل

---

[1] – مركز يافا للدراسات الإستراتجية ، مرجع سابق، المرجع السابق ، ص 34.

[2] – عبد القادر نزار، الخطر النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟ السيناريو العسكري الإسرائيلي لضرب إيران ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 55، كانون الثاني 2006 . الموقع :
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=10098

نووي بحثي منخفض القدرة. وقد أعلنت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في 11 سبتمبر 1994 عن بناء مركزا للدراسات الطاقة النووية بهدف استغلالها في أغراض زراعية وبدأ العمل في 1995 .

9- **دار خوين** " Dakhowin " : في 21 فيفري 1993 وقعت إيران والصين اتفاقا لبناء مفاعلين للطاقة النووية بقوة 300 ميغاوات، إلا أن الاتفاق فشل بسب مصاعب تقنية من الجانب الصيني[1] .

10 – لشقر آباد " Lashkar Ab'ad " : محطة تجريبية لإثراء بالليزر تأسس عام 2000 حيث أجريت تجارب لتخصيب الأورانيوم بالليزر في الفترة الممتدة مابين أكتوبر 2002 وجانفي 2003، حيث استخدمت 22 كيلو غرام من معدن اليورانيوم الطبيعي لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة تتراوح مابين 3 – 4 % (U235 % 4 -3) والتي هي جزء من شحنة تزن 50كلغ قادمة من الإتحاد السوفياتي سابقا سنة 1993. غير أنه تم تفكيك هذا المركز من قبل السلطات الإيرانية في ماي 2003 وأحالت مكوناته إلى مستودع كاراج[2].

---

[1]- J . Gerardi and Mayam Aharinejad ,**An Assessment of Iran's nuclear facilities** , Report , Greg , The Nonproliferation Revieu / Spring – Summer 1995; P 209.

[2] - Revati Prasad and Jill Marie Parillo,**Iran's Programs to Produce Plutonium and Enriched Uranium Washington DC** ,Camegie Fact Sheet , Update February. P 05.

11 – كاراج " Karaj " : و هو مستودع النفايات المشعة و يشمل المعدات المفككة من لشقر آباد و الليزر لتخصيب الأورانيوم و حوالي 28 من الأورانيوم الطبيعي[1]

12 – جور جان " Gorgan " : كانت إيران تخطط لإنشاء مفاعلين روسيتين قوة كل منها 440 مبغاوات في منشأة جور جان، وهذه صفقة جزء من البروتوكول 6 مارس 1990 بين إيران و الإتحاد السوفياتي سابقا، ورغم أن الفنيين الروس أثبتوا من خلال دراسات المسح البيولوجي للمنطقة عدم ملائمتها للمنشآت النووية وتغير الموقع، إلا أن لا تزال هناك إدعاءات بوجود منشأة سرية [2].

13 – شاجند " Saghand " : هو منجم الأورانيوم، توجد به ترسبات هامة من الأورانيوم تقدر بـ 5000طن . ولقد بدأت الحكومة الإيرانية منذ عام 1989 في إنشاء مصنع لأكسيد الأورانيوم المشبع في إقليم شاجند.

---

[1] – Ibid.

[2] – Andrew Koch and Jeanette Wolf,**Iran's Nuclear Facilities** : a Profile , The Center for Nonproliferation Studies , 1998 , P 8.

14 – بـــار شـــين " Parchin " : يعتبـــر أوســـع مجمـــع مخـــتص فـــي البحـــث وتطوير وإنتاج المتفجرات والصـــواريخ ، وهـــو معـــزول ومنفصـــل مـــن أجـــل ضمانته[1] .

14 – معالم كلاية " Malam kaleyah " : يقع بـــالقرب مـــن بحـــر قـــزوين فـــي منطقة جبلية إلى الشمال مـــن طهـــران، وهـــو كـــان حتـــى عـــام 2000 تحـــت الإنشاء. والموقع خاضع لسيطرة الحرس الثـــوري الإيرانـــي، ومـــن الممكـــن أن يكون قد اتخذ كموقع لنشاط نووي يرتبط بالأسلحة النوويـــة، لاســـيما تعـــد تـــردد أنباء عن وصول أجهزة ذات طبيعة نوويـــة ومنهـــا طـــاردات الغـــاز المركزيـــة التي تم التوصل عليها من الهند وباكستان.

وعلى الرغم من أن المعلومـــات التـــي يصـــدرها الإيـــرانيين حـــول هـــذا الموقع تشير إلى أنه عبارة عن مركز لتدريب المـــوظفين العـــاملين فـــي منظمـــة الطاقة الذرية وهو ما أكده وزير

الطاقة الذرية الروسي، فإن هناك الكثير ممن يـــرى بـــأن الموقـــع يضـــم معمـــلا للطاردات

المركزية لغرض تخصيب اليورانيوم قد تم تكريبـــه مـــن قبـــل خبـــراء صـــينيين وباكستانيين[1].

[1] – Revati Prasad and Jill Marie Parillo, Op.cit, p 09

الخريطة رقم (1) : مواقع المنشآت النووية الإيرانية.

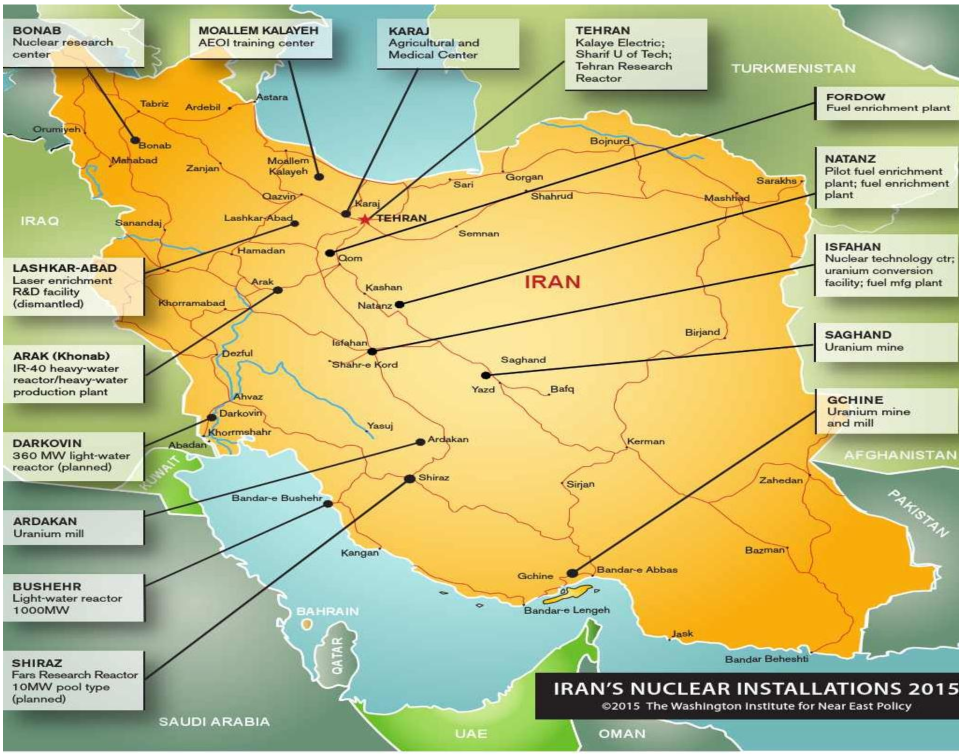

المصـــدر:

http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Maps/IranNuclearMap2015-5.pdf

ثانيا : منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية

تشكل الصواريخ الباليستية تحديا استراتجيا بالغ الأهمية في عالم التسلح والتسابق على بسط النفوذ والهيمنة الإستراتجية. ولهذا سعت إيران

[1] –رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص142.

في عام 1991 إلى إنتاج سلسلة من صواريخ ذات المدى البعيد، وذات القوة الكبيرة في التدمير نظرا للهزيمة التي ألحقت بها في " حرب المدن " ضد العراق[1] . ويمكن عرض أهم الصواريخ الإيرانية وهي :

1- الصاروخ " CSS 8 " : لقد استوردت إيران حوالي 200صاروخ من هذا النوع من الصين في أواخر علم 1989. ويصل مداه 150 كلم، و تزن قدرة حمولته للمتفجرات النووية حوالي 190كلغ[2]

2- الصاروخ شهاب1 : يعتقد أن إيران قد طلبت في عهد اللاتحاد السوفياتي أربعة أنواع لقاذفات صواريخ " سكود بي 17 E " وقد تزايد الطلب الإيراني على هذا النوع من الصواريخ قبل بدء حرب المدن مع العراق، فوقا لمعلومات نشرتها إحدى الصحف في كوريا الجنوبية أن إيران قد وقعت عقدا مع كوريا الشمالية، بقيمة 5 ملايين دولار، وذلك في ماي 1985 تقوم بموجبها الأخيرة ببيع إيران نحو 100 صاروخ من نوع نفسه، وبالفعل فقد استكمل تسليم كامل الصفقة في السنة التالية، كما أوضح تقرير آخر أن إيران تسلمت في عام 1987 أكثر من 200 صاروخ بشكل مباشر من الاتحاد السوفياتي بمواصفات تقنية وتسليحية مشابهة للصاروخ الكوري

1- Hashimie , Ahmed , **Le routeur de la puissance , Iranienne , un nouvel Irak , peroption de sécurité stratégie national au moyen orient** , Paris , IFRI; 1994 .P 22.

2 - Duncan Lennox, editor, Jane's **Strategic Weapons Systems**, Jane's Information Group, Issue 37, January 2002, P, 49

الشمالي، وتشير التقارير في عام 1995 أن إيران تملك نحو 200- 300 صاروخ من هذا النوع و15 قاعدة إطلاق متنقلة خاصة بها[1].

ويعتمد صاروخ شيهاب 1-على الوقود السائل. و يصل مداه إلى 300كلم و يحمل رئسا حربيا تزن حوالي 1000 كلغ أما طوله فيبلغ 11متر و قطره 0.88 متر و وزنه 5.860كلغ

وحسب تقارير 2006 فإن إيران تملك مابين 250 إلى 300 من هذا الصاروخ[2] .

3- الصاروخ شهاب2 : يعتمد صاروخ شهاب2 على الوقود السائل، ويصل مداه 500كلم ويحمل رأسا حربيا تزن مابين 700 و 989كلغ، و يبلغ طوله 11متر وقطره 0.885 و وزنه 6.500 كلغ [3].

4- الصاروخ شهاب3 : ظهر في ديسمبر 1998، وهو شبيه بالصاروخ الباكستاني(جورى) الذي يعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الصيني (م -11

[1] -رانية محمد طاهر، **السلاح النووي بين مبادئ الشرعية وحتميات القوة**، مرجع سابق، ص82.

[2] - Anthony H Cordesman and Khalil AlRodhan, **Iranian Nuclear Weapons,** Washington DC: Center for Strategic and International Studies, April 17 2006, P6

[3] - Ibid, P 07

)، وتشير التقديرات أن إيران أنتجت حتى سنة 2004 حوالي 150 صاروخ شهاب3 [1].

5- الصاروخ شهاب4 : هذا الصاروخ هو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي **1** Taepo-Dong " الذي يعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الروسي " .**SS-4** " ويصل طوله 25 متر وقطره 1.3 متر وقدرة حمولته تزن حوالي 22.000كلغ [2] .

6- الصاروخ شهاب5 : هذا الصاروخ هو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي

2 Taepo-Dong " ذو مرحلتين ويصل مداه إلى 5000 كلم، ووزنة رأسه الحربية نحو1000 كلغ [3].

7- الصاروخان غدر101 وغدر 110 : وهو صورة طبق الأصل للصاروخ الباكستاني "شاهين 1 و2

---

[1] – حسام سويلم ، التطور المستقبلي لبرنامج الصواريخ الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد156 ، المجلد 39 ، أفريل2004 ، ص 240.

[2] – Anthony H Cordesman and Khalil AlRodhan,op ,cit, p 14.

[3] – – حسام سويلم ، التطور المستقبلي لبرنامج الصواريخ الإيرانية ، مرجع سابق، ص 241.

8- الصـــاروخ " KH- 55 " : وهو صاروخ أوكرانـــي يعتمـــد علـــى تكنولوجيـــا الســـوفيتيةKent AS-15") وفـــي ســـنة 2001 تحصـــلت إيـــران علـــى 12 صاروخ من هذا النوع[1] .

9- الصاروخ IRS : هو نســـخة مـــن الصـــاروخ الصـــيني " M- 18 " تحصـــلت إيران عليه عام 2005 [2].

الجـــدول رقـــم (06) برنـــامج الصـــواريخ الإيرانيـــة عـــام 2009 NA = notavailable* غير متوفر

اســـم الصـــاروخ	Stages	Progenitor Missiles	Propellant	Range (Kilometers	Payload (Kilograms	IOC (Year)	Inventory
Mushak-120	01	CSS-8,SA2	الصلب	130	500	2001	؟
Mushak-160	01	CSS-8,SA2	سائل	160	500	2002	؟
Mushak-200	1	SA2	سائل	200	500	NA	0
M-9 variant	1	CSS-6	صلب	800	320	؟	؟
M-11 variant	1	CSS-7	صلب	400	؟	؟	؟

[1] Anthony H Cordesman and Martin Kleiber ; Iran's military forces and warfighting capabilities, The threat in the Northern Gulf; Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 2007,P17-

[2] -ibid,P135.

Mushak-120	1	CSS-8, SA-2	صلب	130	500	2001	200
Mushak-160 (also Fateh 110)	1	CSS-8,SA-2	صلب	160	500	2002	؟
Mushak-200 (also Zelzal 2)	1	SA-2	صلب	200	500	NA*	0
Saegheh	1؟	؟	صلب	75-225	؟	؟	؟
شهاب1	1	سوفيتي SSN-4, N. كوريا SCUD-B	سائل	300	987–1,000	1995	250–300
شهاب2	1	سوفيتي SSN-4, N. الكوري SCUD-C	سائل	500	750–989	؟	200–450
شهاب3	1	الكوري الشمالي No, Dong 1	سائل	1,300	760–1,158	2002	25–100
شهاب4	2	الكوري الشمالي Taep'odong-1	سائل	3,000	1,040–1,500	NA	0
Ghadr 101	متعدد	باكستاني شاهين 1	صلب	2,500	NA	NA	0
Ghadr 110	متعد	باكستاني	صلب	3,000	NA	NA	0

	د	شاهين 2	ب				
IRIS	1	الصين M-18	صلب	3,000	760–1,158	2005	NA
Kh-55	1	Soviet AS-15 Kent, Ukraine	Jet engine	2,900–3,000	200 نووي	2001	12
شهاب5	3	الكوري الشمالي **تايبودونغ** - 2	سائل	5,500	390 – 1,000	NA	0
شهاب6	3	الكوري الشمالي **تايبودونغ** - 2	سائل	10,000	270–1,220	NA	0

المصدر : : Anthony H Cordesman, **Study on a Possible Israeli Strike on Iran's Nuclear Development Facilities** , Washington DC: Center for Strategic and International Studies, March 2009,P49.

المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

هناك تباين في المواقف الدولية والإقليم حول حقيقة أهداف البرنامج النووي الإيراني

أولا : المواقف الدولية للبرنامج النووي الإيراني

1- الموقف الأمريكي : ازدواجية المعايير

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية موقفا رافضا للبرنامج النووي الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، فهو يحوي في طياته أهدافا عسكرية، ويهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية، لهذا فهو يشكل أكبر مشكلة للانتشار النووي في العالم حاليا.

فجاءت تحركات الإدارة الأمريكية والكونغرس من أجل إحداث تغيير في إيران من الداخل من خلال دعم قوى المعارضة في داخل إيران وخارجها، و من ذلك قانون الحرية ودعم إيران الذي أصدره الكونغرس في شهر يوليو 2004، الذي يهدف إلى الإطاحة بالمؤسسة الدينية الحاكمة في إيران، ويحصل الرئيس الأمريكي بموجبه على مبلغ عشرة ملايين دولار كدفعة أولى لدعم الجماعات المعارضة الإيرانية وفي مقدمتها منظمة

مجاهدي خلق[1]. كما أن التقديرات الإستخباراتية الأمريكية ترى أن إيران سرعت من عجلة برنامجها النووي وأنه أصبح أكثر تقدما بكثير مما كان عليه من قبل[2] .

ويعتمد الموقف الأمريكي حول البرنامج النووي الإيراني المواجهة، والتصعيد ووصول بالتهديد بالحرب و إجهاض هذا المشروع بالقوة المسلحة، وضرورة منع إيران من امتلاك أو اقتناء التكنولوجيا النووية المؤهلة لامتلاك السلاح النووي. حيث صرح بوش بعد حفل إعادة تنصيبه لولاية الثانية " في مقابلة أجرتها مع شبكة NBC التلفزيونية " إن إدارته تضع نصب أعينها كافة الخيارات في التعاطي مع الملف النووي الإيراني وأنها مستعدة للجوء إلى القوة في حالة ما إذا فشلت الطرق الدبلوماسية" [3].

وأشار بيان " كير" أن مقال تحت عنوان " نهاية البداية " لوليام كريبستول " المنشور في مجلة ويكلي ستاندار الصادرة في الثاني عشر من

---

[1] – التقرير الإستراتيجي العربي ، **إيران.. هيمنة المحافظين مجدداً**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية، القاهرة، مصر، 2004–2005 ، الموقع :
http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/RARB88.HTM

[2] – أحمد إبراهيم محمود ، هل يكون الملف النووي سببا للحرب بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة المختارات الإيرانية ، العدد 35 المجلد 04 ، جوان 2003 ، ص، 102.

[3] – **التقرير الإستراتيجي العربي ، إيران.. هيمنة المحافظين مجدداً، مر جع سابق**

شهر ماي عام 2005 الذي يصف النصر في العراق بأنه نهاية بداية الحرب الكبرى وهي الحرب ضد الإرهاب، وأعتبر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أكبر خطر يواجه العالم.

أما فيما يتعلق بالسماح لإيران بتخصيب الأورانيوم فليست هناك مرونة، إنما هناك شبه إجماع بين المسؤولين في الحكومة وزعماء الكونغرس والخبراء في منع الانتشار النووي بأن أي نوع من مشاريع التخصيب سوف يتيح لإيران اكتساب المعرفة الفنية لتخصيب اليورانيوم عالي الدرجة ومواصلة جهدها السري لإنتاج أسلحة نووية تحت غطاء برنامج للطاقة المدنية.

إن تطور العلاقات الإيرانية – الأمريكية يحكمها الشد والجذب ، فهي تسير وفقا لهذا النمط التبادلي بين التصعيد من جانب و التهدئة من جانب آخر . أخذت الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني في عهد الرئيس باراك أوباما "Barack .Obama منحنى آخر[1].

فقرر أوباما الدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران من دون وضع شروط مسبقة، وفي الوقت نفسه توعدت إدارته بفرض عقوبات صارمة

[1] – علاء ، بيومي ، **باراك أوباما و العالم العربي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الطبعة 1 ، الدوحة ، قطر ، 2008 ، ص 94.

وقاسية على طهران، وظلت مجموعة 5+1 تدخل في جولات مفاوضات مختلفة مع الجانب الإيراني منذ عام 2009 وحتى منتصف 2013، من دون التوصل إلى أي تسوية للأزمة، واستمرت إدارة أوباما في فرض المزيد من العقوبات على الجانب الإيراني، سواء من خلال مجلس الأمن أو عقوبات أحادية الجانب بهدف إجباره على دخول في مفاوضات وتوصل إلى حل ينهي الأزمة. وفي أوائل نوفمبر 2013، بدأت مؤشرات التوصل مجموعة 5+1 مع إيران إلى تسوية تتزايد بشكل كبير، إلى أن أعلنوا في 24 من ذاك الشهر، عن اتفاق تاريخي لمدة ستة أشهر في جنيف في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني[1]، وتواصلت المفاوضات وتوصلت المجموعة 5+1 مع إيران إلى اتفاق نهائي في 2015 في جنيف.

2- موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الطرف الرئيسي في القضية النووية الإيرانية باعتبارها الجهة المسؤولة فيما يتعلق بالسلاح النووي على المستوى الدولي،وعليه فهي منوط بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية

[1] – محمد مطاوي ،الغرب وقضاي الشرق الأوسط : من الحرب على العراق إلى الثورات (الربيع العربي) : الوقائع والتفسيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد 426 ، أوت 2014، ص 45.

الضمانات النووية. وليس هناك شك في أن دور الوكالة في الأزمة النووية الإيرانية كان الأول من نوع استخباراتي بالدرجة الأولى فهي التي اكتشفت الأنشطة الإيرانية، وكانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران بشأن انتهاكاتها أي أن التفاعلات الخاصة كانت تتم داخل الوكالة.

لقد بدأت الوكالة تولى اهتماما خاصاً بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر 2002.

وقد اقتصرت العلاقات بين الجانبين على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به والذي يجرى تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي.

وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس 2003 بعرض تقرير خاص عن نتائج زيارته لإيران في الشهر السابق على الاجتماع، ثم جرى تكليف المدير العام من قبل مجلس الأمناء في جوان 2003 بتقديم تقرير دوري عن إيران

وكانت الاتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالانحياز وعدم الحياد والميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية عن إيران.

بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار النووي[1]. فأظهرت التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم تقديم الإجراءات لتوضيح النقاط الخاصة في البرنامج النووي الإيراني، حتى تتمكن الوكالة من تقديم صورة واضحة حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي . وعلى صعيد أخر أكدت التقارير أن الوكالة لم تعثر حتى الآن على أدلة وجود برنامج نووي عسكري .

وبناء على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في (5-3-2007م)، تم إصدار قرار دولي جديد رقم (1747) في 25-3-2007 بموجب المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة متضمناً لائحة العقوبات الجديدة، مع التذكير بالعقوبات القديمة والإجراءات التحفيزية التي اقترحها المجتمع الدولي على طهران بهدف التوصّل إلى حل للمشكلة النووية[2] .

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني ، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد**، مرجع سابق، ص 197

[2] – علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني ، تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات ، مجلة كلية الملك خالد ، العدد 89 ، 1جوان 2007 . الموقع :
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=232587

3- موقف الترويكا الأوروبية :

تقود الجهود الأوروبية دول "الترويكا" الثلاث : فرنسا وألمانيا وبريطانيا مع أمريكا في ضرورة منع إيران من تصنيع أو امتلاك السلاح النووي ، إلا أن الترويكا الأوروبية ترى في المفاوضات سبيلا لتحقيق هذه الغاية، عكس ما ترى أمريكا التي تصر على ترك كل الخيارات مفتوحة، ويرى الباحثين السياسيين أن السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني محكومة بمنطق المصلحة ويتضح ذلك جاليا في عدة جوانب[1] :

- إن التجاور الجغرافي بين أوروبا والشرق الأوسط يجعلهما عمليا جزءا من منطقة واحدة

- إن أوروبا تقع ضمن المدى الصاروخي لأية دولة تملك أسلحة نووية.

- إنها تحوي جاليات مسلمة كبيرة يمكن أن تنزعج من حدوث أزمات أخرى أو من تغير المنطقة بشكل جذري . واعتمادها على المنطقة لتأمين الطاقة.

- لديها مصلحة في التصدي لقضية أمنية هامة من أجل إظهار الدور الدولي لإتحاد الأوروبي وفعاليته.

[1] - شارهام توشبين ، مرجع سابق، ص 165 .

ومن هنا جاء حرص الترويكا الأوروبية على تسوية المسألة النووية الإيرانية سلميا من خلال العمل الدبلوماسي وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية بعيدا عن التصعيد والمواجهات، ورغم التوصل إلى اتفاقين بين الجانبين، الأول في عام 2003 والثاني في نوفمبر 2004.

وقد أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية " أن بلاده قد وزعت الأدوار بينها وبين الترويكا الأوروبية لتقويض البرنامج النووي الإيراني"[1].

4- موقف روسيا :

أدت روسيا دورا محوريا في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لا سيما مع إيران فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة ، فضلا عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي بشأن هذه الأزمة . وهذا استجابة لرغبة روسيا في الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في سياق تطور الأزمة النووية الإيرانية .

[1] – بشير عبد الفتاح ، المسألة النووية الإيرانية ... تسوية أم هدنة ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 40 ، العدد 159 ، يناير 2005 ، ص ص 167 – 168 .

هناك ثلاثة محددات أساسية، أدت إلى دورا هاما في تحديد خيارات روسيا بشأن البرنامج النووي في كافة مراحل تطوره، ويتمثل المحدد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي مع إيران، أما المحدد الثاني يتمثل في أن روسيا تظل حريصة – برغم من مصالحها الوثيقة مع إيران – على أن لا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الإستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية خاصة، لا سيما وأن امتلاك إيران للخيار النووي سيغير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيو -إستراتيجي لروسيا بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة .

في حين تمثل المحدد الثالث في رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يثير هاجس كبير للغرب والكيان الصهيوني بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا

لنفسها بتقويمها الخاص لهذه المسألة بحكم مشاركتها في البرنامج النووي الإيراني[1] .

ولقد لقي مشروع القرار الأمريكي الأوروبي لفرض عقوبات دولية على إيران معرضة شكلية، وإصرار روسيا أن يشتمل القرار على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك فعدلت روسيا مشروع القرار حيث أصبح أخف حدة مما كان عليه في الأصل. وقال الرئيس الروسي دميتري مدفيديف " Dmitri Medvedev " في حديث مع صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية The Wall Street Journal" إن فرض العقوبات الأحادية الجانب على إيران سيزيد الوضع سوءا وسيلحق ضررا جديا بالحوار مع طهران. [2]

5- موقف الصين الشعبية :

تتفق الصين مع الدول الغربية في ضرورة منع دخول قوى جديدة إلى النادي النووي وإلا فإن ذلك يؤدي إلى اختلال في ميزان القوى وإلى سباق التسلح النووي. لكنها- بخلاف القوى الغربية- لا ترى في البرنامج

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود،الدور الروسي في الأزمة النووية الإيراني، ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، العدد 145، المجلد 13.الموقع http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FILE22.HTMجانفي 2007.

[2] – مدفيديف: العقوبات الأحادية الجانب ضد إيران تزيد الوضع سوءا ، الموقع : http://www.rtarabic.com/news_all_news/49481

النووي الإيراني خطرا يهدد مباشرة المصالح الحيوية للصين، في الوقت الراهن على الأقل.[1]

ورغم تأيدها لجميع القرارات الخاصة بالعقوبات ضد البرنامج النووي الإيراني، إلا أنها اعتبرتها ليست حلا لهذه المشكلة، ودعت كل الأطراف إلى انتهاج الدبلوماسية الشاملة إلى التوصل لحل شامل وطويل الأمد لتلك القضية.

ثانيا : المواقف الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني

1- موقف إسرائيل :

إن الموقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني نابع من هاجسها من الإمكانيات الإيرانية التسلحية والعسكرية، والطبيعة الدينية للنظام الإسلامي فيها، فهو يتخذ نظرة عدوانية إزاء إسرائيل باعتبارها دولة شرق أوسطية من حيث البعد الجغرافي لا من حيث البعد القيمي لأنها لا تنتمي من حيث الهوية لا إلى المنظومة العربية الإسلامية.

ومن هنا مصدر سعي إسرائيل في تعبئة الرأي العام العالمي ضد البرنامج النووي الإيراني في محاولة لتهيئة الظروف لتوجيه الضربة العسكرية ضد طهران.حيث صرح وزير الدفاع الإسرائيلي بأن الصواريخ

[1] – رانيا محمد الطاهر، **السلاح النووي بين مبادئ الشرعية وحتميات القوة** ، مرجع سابق، ص 233.

الإيرانية تشكل تهديدا حقيقيا لإسرائيل و انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط الكونغرس بفعل اللوبي الصهيوني كلا من الصين وكوريا الشمالية لتعاونهما في مجال الصواريخ مع إيران[1].

وورد في مؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية الذي يضم كبار الضبط في 18 نوفمبر 2009 الإعلان رسميا أن إيران هي العدو الاستراتجي رقم واحد، وأن السلاح النووي الإيراني يشكل خطرا وجوديا، ويعد من أخطر القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام الدولة العبرية [2].

حددت إسرائيل ثلاث مخاطر إذا حصلت إيران على السلاح النووي أولها أن ذلك سوف يشكل تهديدا وجوديا مباشر لها. وخصوصا وأن النظام الإسلامي الإيراني لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود . وثانيا تشكيل مظلة نووية إيرانية في الشرق الأوسط . وفي حالة حدوث مواجهة بين إسرائيل وحزب الله، فإن إيران سوف تصعد من جاهزيتها النووية. أما

[1] – د – أحمد سليم البرصان ، إيران و الولايات المتحدة الأمريكية و محور الشر ، الدوافع السياسية و الإستراتجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 37، العدد 148 ، أفريل 2002 ، ص 37 .

[2] – مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ضرب "إسرائيل" البرنامج النووي الإيراني: الاحتمالات والتداعيات ، تقدير استراتيجي رقم (13) – حزيران/ يونيو 2009 ، الموقع :
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=93229

الخطر الثالث، يكمن في امتلاك إيران للخيار النووي سوف يؤدي إلى سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط[1] .

وفي هذا الصدد، لا تسمح الإستراتيجية الإسرائيلية بأن تكون هناك قوة نووية في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعلها محتكرة لهذا النوع من السلاح، ولذلك فهي تعمل جاهدة بكل الوسائل من أجل منع أي دولة إيران من امتلاكه.

مارست إسائيل ضغوطا دبلوماسية عبر قنواتها المباشرة أو عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية أو الوكالة الدولية للطاقة الدرية لتعطيل أو وقف البرنامج النووي الإيراني، من خلال الوسائل التالية [2]:

1- تحريض الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على إيران للتعامل بجدية فيما يتعلق برنامجها النووي، وتحريض بفرض بالمزيد من العقوبات على إيران.

2- دعم الحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، الذي من شأنه أن يخفف من حدة العلاقات بين إيران وإسرائيل، وربما تنسحب عن قضية الملف النووي الإيراني.

---

[1] - جيورا إيلاند ، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 12.

[2] - رياض الراوي ، المرجع السابق، ص ص 270 -271.

3- الضغط على الدول التي تقدم مساعدات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وحثها على وقفه.

4- عقد تحالفات إقليمية إسرائيلية مع الدول المجاورة لإيران، ولا سيما تلك التي تملك قدرات نووية مثل الهند.

5 – تكثيف الحملة الإعلامية المضادة لإيران وبرنامجها النووي، ولا سيما لدى الرأي العام الغربي.

ورغم من أن إسرائيل من أكثر الدول التي لها تأثير داخل واشنطن، إلا أن الاتفاق النووي التاريخي في نوفمبر 2013 يناقض هذا التأثير، فلم تملك القدرة الكافية للحيلولة دون إتمام هذا الاتفاق، ولقد فشلت زيارة بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى موسكو في محاولة لكسب موقف روسي والحشد لدعم دولي يمنع الاتفاق بعد فشله في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع عن عزمها عقد ذلك الاتفاق[1].

[1] – هاجر أبو زيد، الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة الشرق الأوسط، العدد 62 يناير، مارس 2014، ص 216.

2- موقف تركيا :

إن موقف تركيا إزاء الملف النووي الإيراني منبثق من توجه سياستها البراغماتية إزاء إيران التي تعتمد على الركائز الثلاث[1] :

1- تأمين الطاقة.

2 – التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.

3 – اعتبار إيران بالنسبة لتركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا و جنوبها.

تقيم تركيا البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا ، فالأولى قلق تركيا من أن تملك إيران السلاح النووي، فيعرض منطقة الشرق الأوسط للسباق التسلح، والإخلال بالتوازن داخل بين دول المنطقة . وثانيا، تعتبر تركيا حصول إيران على السلاح النووي عامل مهما يقوي موقفها في التنافس الثنائي غير المعلن بينهما.

وقد أعلنت تركيا لمرات عديدة أنه من حق كل دولة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية في إطار رقابة المؤسسات الدولية المسؤولة، وحظيت تركيا بموقفها ذلك باحترام إيران.

[1] – علي حسين بكير ، و طارق عبد الجليل و آخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، ترجمة ، تحقيق محمد عبد العاطي الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، 22 أكتوبر 2009 ، ص 230

ويتجلى بوضوح موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني من خلال تصرح وزراء تركيا : " إن هناك رغبة لدى الطرفين في أن تؤدي تركيا لهذا الدور ". وإذا تحققت مفاوضات شاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فمن الممكن أن تكون لتركيا مساهمة إيجابية في ذلك لأن الإدارة الإيرانية تنظر إلى الوساطة التركية نظرة إيجابية [1].

وقد عارضت تركيا توجيه أية ضربة بل كذلك فرض أية عقوبات على إيران، لأن المشروع الغربي- الإسرائيلي لا يبالي إلا بمصالحه ولو على حساب تدمير الشعوب العربية والإسلامية كما حصل في العراق وأفغانستان وفي فلسطين . والذي يسعى حاليا إلى تدمير حضارة إيران التي عمرها عشرة آلاف عام . وإذا كان الهدف اليوم هو : إيران فإن المتضررين غدا سيكونون الجميع وفي مقدمته تركيا.

إن الموقف تركيا يقوم على ضرورة تجنب الخيار العسكري، ويدعم منذ البداية التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للملف النووي الإيراني، ما دام أن برنامج إيران النووي للاستخدامات النووية السلمية المشروعة.

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 236

3- موقف دول الخليج العربية :

قد عرضت دول الخليج بشدة أن يكون لإيران قدرة نووية عسكرية بسب رغبتهم في توفير الأمن والاستقرار الإقليمي، كما يخوفون من تهديد البرنامج النووي الإيراني للأمن البيئي الإقليمي، فوجود منشآت نووية على الجانب الإيراني من الخليج خشية تعرض دول المنطقة لتلوث إشعاعي قد ينجم عن عطب أو خطأ بشري في تشغيل هذه المنشآت. وبدأت الكويت أكثر الدول الخليجية إشارة لمثل هذه المخاوف، لكونها تمثل أقرب تجمع بشري لمحطة بوشهر الإيرانية للطاقة النووية[1].

ينبع موقف دول الخليج الرافض للبرنامج النووي الإيراني من مخاوف تاريخية من قوة إيران الإقليمية، بمعنى آخر خوفها من تهديد أمنها الاجتماعي من طرف الفئة الشيعية الموالية للمرجعية الشيعية العليا في إيران.

وأمام هذه الهواجس يبقى موقف دول الخليج في تضارب بين رفض أن تكون لإيران سلاح نووي من جهة، ومن جهة أخرى رفض أن تتعرض إيران لضربة عسكرية سواء من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو من

[1] – عبد الجليل المرهون ، الموقف الخليجي من العقوبات على إيران ، سلسلة التقارير المعمقة 2 ، مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2010، ص 56.

قبل الكيان الصـــهيوني، إلا أنهـــم حرصـــوا جـــدا علـــى أن تضـــغط الولايـــات المتحدة الأمريكية على إيران لكي تضع حدا لطموحاتها وتطوراتها النووية[1].

[1] – حسام سويلم، إيران و جيرانها و الأزمات الإقليمية، قراءات إستراتجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية القاهرة ، مصر ، العدد 05 ماي 2007 الموقع : http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/RE2D16.HTM

المبحث الثاني : حوار الردع العقلاني- التنظيمي في تفسير البرنامج النووي الإيراني : بين التفاؤل والتشاؤم

المطلب الأول : تحليل دوافع سعي إيران لامتلاك السلاح النووي

منذ امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الذرية في عام 1945، دخلت العلاقات الدولية عمليا وأدبياتها الإستراتيجية نظريا عهد الأسلحة النووية التي أصبحت ردعا عقلانيا على هواجس الأمن إلى جانب أنها آلية لردع الأعداء والتغلب عليهم في حالات الأزمات والمواجهات الحاسمة، ومع مرور الزمن تغير هذا الفهم إلى حد كبير، وذلك من اعتبارها وسائل عسكرية متاحة للدولة، إلى كونها مطلبا للقوي الداخلية عبر خلق شبكة من المصالح، بالإضافة إلى كونها وسائل غير مادية تحمل معاني رمزية أثرت بدورها على هوية الدولة والشعور بذلك عبر خلق قواعد سلوكية في النظام الدولي.

ومن هذا التقديم نطرح التساؤل التالي : لماذا تسعى إيران إلى امتلاك السلاح النووي؟.

أولا: الأمن كدافع لامتلاك إيران السلاح النووي

في ظل القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، فإن أي دولة تسعى للحفاظ على أمنها القومي يجب عليها أن تحدث التوازن ضد أي دولة

منافسة لها تقوم بتطوير أسلحة نووية من خلال الحصول على الردع. وإيران تجد نفسها محاطة بدول تملك أسلحة غير تقليدية سواء من دول الجنوب الإتحاد السوفيتي سابقا ثم روسيا وباكستان والهند والصين، وفوق كل ذلك وجود إسرائيل النووية، التي تملك مابين 150إلى 200 رأس نووي وخارج معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويحيط بها أيضا أفغانستان وباكستان دولتين لا يمكن اعتبارهما مستقرتين، ومصدر لعدم الارتياح من جانب جيرانها لأضاعهما المضطربة. فضلا عن القوات الأمريكية التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم وخصوصا في الخليج العربي جنوبا.[1]

لا شك أن إيران تنطلق في سياساتها الخارجية من تصور التحديات التي يمثلها وجود قوى إقليمية قريبة منها، وكانت مخاطر بعضها محدقة فعلا. مارست جانبا منها الدولة العراقية.

فقد نجح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها في أثناء الحرب بين البلدين، مما أدى إلى توقيف البرنامج النووي الإيراني، وتم استخدام الأسلحة الكيمياوية بفعالية ضد القوات الإيرانية، وجرى إطلاق الصواريخ الباليستية من نوع سكود على المدن الإيرانية الكبيرة في سنة

[1] – حسين علي، **هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة ؟**، الكتاب الأول ، المكتب الكتب العربية الكترونية www.Kotab arabia.com

1983[1]. وقيام إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي سنة 1982 والآن تلوح باستمرار توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية في حالة عدم تحرك المجتمع الدولي[2].

وبعد أحداث 11 /09 /2001 عززت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها العسكري التقليدي في المنطقة تحت ستار مكافحة الإرهاب فغزت بذلك أفغانستان والعراق على التوالي فانطبقت الحدود الجيوبوليتكية للقوة الجنوبية (الخليج) مع الحدود الجغرافية للقوة في الشمال (جمهوريات وسط آسيا) [3].

وفي هذا الصدد، يشير والتز K.Waltz إلى أن الوحدات الدولية في النظام السياسي الدولي تحاول إيجاد سبل لكيفية التعايش، و كيفية متابعة أمنها الخاص وإدارته و حمايته. ويتصف هذا البناء بأنه عالم المساعدات الذاتية، الذي يعني أنك إذا لم تخدم نفسك فإنك لا تستطيع الاعتماد على شخص آخر

---

[1] – زهرة عطا محمد، مرجع سابق، ص 14.

[2] – – بطلموس هند ، الملف النووي الإيراني و تفاعلات الأزمة ، مركز الشرق العربي . الموقع : تم تصفح الموقع 22/ 11 / 2009 . www.asharqalarabi.org.uk/mushrakat/b-mushacat-549.htm

[3] – محمد الحيدري، التحولات الجيوبوليتكية لجغرافيا الأمنية الإيرانية، مجلة الشؤون الأوسط، العدد 121، 2006، ص 57.

ليقوم بعمله لـك، فـالآخرون قـد يسـاعدونك وقـد لا يسـاعدونك والمـرء لا يستطيع الاعتماد على نيات الآخرين.[1]

تشير الدراسات الأمنية والإستراتجية إلى دور الطـرف الـذي يملـك القـوة لا سيما القوة العسكرية النووية في رسـم هيكليـة النظـام المتواجـد فيـه. وفـي هذا المجال يرى والتز :" أن الطرف الأكثـر قـدرة هـو الـذي يشـكل العـالم ويصنع المشاكل ويضع العقبات أمـام الآخـرين، والبنـاء الـدولي لـيس عالمـا تنافسيا بصورة أكيدة وإنما هو عـالم يسـتطيع فيـه الفـاعلون الـذين يحـوزون القدرات الأعظم مقارنة بالآخرين، تشـكيل المشـهد العـام الـذي يتحـرك فيـه الآخرون[2].

وتريد إيران من وراء سعيها لامتلاك القدرة النوويـة أن تجعـل مـن نفسـها قوة إقليمية لا يمكن إنكارها بدونها لا يمكن معالجـة أيـة قضـية إقليميـة مهمـا كانت أهميتها.

ومع تقلص الخطر الأمريكي على إيـران بعـد التـورط الولايـات المتحـدة الأمريكية في العراق ، شعرت إيران بالمزيد مـن الجـرأة فعلـى سـبيل المثـال وصف وزير الدفاع السابق على شـامخناني الصـواريخ الإيرانيـة تمـنح البلـد

[1] – جون بيليس وستيفن سميث، مرجع سابق، ص 731.

[2] – أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز : خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959– 2009) ، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 27، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، صيف 2010، ص –107 .

ردعا إقليميا[1] : " تسير إيران في طريق يهدف إلى حمل الآخرين على قبول إيران كقوة إقليمية ".

وبناءا على المعطيات، فكر المسئولين الإيرانيين إلى توقع إمكانية التعرض إلى ما هو أسوأ من القصف الكيمائي والبيولوجي في المستقبل، فسعت بذلك لامتلاك القوة النووية باعتبارها البديل الاستراتيجي الوحيد الذي يحقق لها الأمن ويضمن بقائها.

ثانيا : الخيار النووي الإيراني كمطلب للسياسة الداخلية

تنبع طموحات إيران النووية من ضغوطات محلية تمارسها النخب السياسية التي تحاول – لاسيما في وقت الشدة الاقتصادية – التأثير على توجهات الشارع الإيراني وربطها بالقضية النووية بهدف تدعيم الجبهة الداخلية التي تعاني من مظاهر الصراع الدائر بين الجانحين الجناح المحافظ والجناح الإصلاحي وبما يستنزف الكثير من قدرات البلاد ويشغلها في الكثير من الأحيان عن التعاطي مع واقعها الإقليمي[2].

مما لا شك فيه أن الحديث الساسة الإيرانيين عن الملف النووي يساعد إلى حد كبير في إعادة التلاحم إلى المجتمع الإيراني المنقسم على نفسه.

---

[1] – شاهرام تشوبين ، مرجع سابق، ص 185

[2] –مجدي كامل ، **الأسرار النووية** ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة ، سوريا – مصر ، الطبعة 1 ، 2008، ص 365

ومنذ وصول نجاد إلى سدة الحكم استطاع ربط البرنامج النووي الإيراني بالشرف الوطني حاصلا على إجماع داخلي يؤيده حتى بعض معارضي النظام في الخارج[1]، ويبدو الأمر وكأن النظام الإيراني يربط شرعية وجوده بمستقبل البرنامج النووي رغم أحقية أي دولة في أن تسعى لامتلاك السلاح النووي مادامت هناك دول أخرى تمتلكه في العالم، إلا أن القيادات السياسية الإيرانية المتعاقبة اعتادت أن تستخدم ورقة النووي الإيراني لكي تتحكم في زمام الأمور وتضع قبضتها على الشارع الإيراني.

ولكن إذ فشلوا، بعد أن استثمروا مبالغ كبيرة في البرنامج النووي، فإن النظام سيكون

تحت ضغط كبير لشرح عدم التوصل إلى نتائج. وبسبب هذا الزخم البيروقراطي للبرنامج العقد الطويل يمكن أن يثبت أيضا أن يكون قوة دافعة في السعي لامتلاك أسلحة نووية والفشل يمكن أن يلحق كارثة بشرعية النظام[2].

---

[1] – المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[2] - Smet S. (2010) Motivations, Decision-making Process and Non-technical Indicators of
Nuclear (Non--) Proliferation, Conference Papers -- International Studies. Association .2010 Annual Meeting, p1. University of Antwerp, P 30.

إن البرنامج النووي الإيراني يساعد مختلف التنظيمات السياسية في الحصول على الدعم المحلي وتعزيز مصالحها على حساب المنافسة. بعض الليبراليين يسلطون الضوء على أهمية بعض الأفراد المنطين باتخاذ القرار في نهاية المطاف، هو المرشد الأعلى ودعمه الخاص في تطوير القطاع النووي.

يتمتع المرشد الأعلى بموجب " ولاية الفقيه "بصلاحيات واسعة في المجالين الديني والسياسي وتتجاوز أهميته سائر القوى والمؤسسات السياسية. وبالرغم من صلاحيات المرشد الأعلى واسعة إلا أنه يقوم بالعديد من المشاورات مع مختلف الدوائر المؤثرة في عملية صنع القرار. تتكون هذه المؤسسات من شخصيات دينية مؤثرة ووزارات، وعلى مستوى أعلى البيروقراطيين وجهاز المخابرات[1].

بعد الحرب الإيرانية العراقية تبين أن الخميني قدم مبرر ديني وتوجه سياسي لتجديد الجهود الساعية لحيازة القدرة العسكرية النووية[2] . وعلى أية

[1] − Hakki Uygur. Iran's Nuclear Ambitions and Turkey, SETA Policy Brief, No.7, 2008, p 02

[2] − Shmuel Bar , Rachel Machtiger, Shmuel Bachar ، **Iranian Nuclear Decision Making under Ahmadinejad,** The Eighth Herzliya Conference on the balance of Israel's national security " Israel at sixty ; tests of endurance **,** Lauder School of Diplomacy and Strategy , January 20 – 23 , 2008 , P12.

حال، فإن المرشد الأعلى هو من يقرر ما إذا كان ممكن نشر واستخدام الأسلحة النووية ومتى يحق لإيران امتلاكها.

وفي هذا الاتجاه يبدو أن الدافع الأساسي لتطوير التكنولوجيا النووية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو إضفاء الشرعية على النظام محلي. هذا الأخير الذي يأمل عن طريق الحس الوطني بتقوية نفسه[1].

ثالثا : دوافع إيران النووية كاستجابة رمزية ومعيارية لمطلب التسلح النووي

أشارت النظرية البنائية إلى أهمية الأفكار ودورها في صياغة السياسات الدولية والخطاب السائد في المجتمع يحدد المعالم المهمة لفهم هوية الجماعة الفاعلة في الدولة. تعتبر الهوية محدد سلوك الوحدات السياسية. وخرجت إيران من المثلث الأمريكي (تركيا إيران وسوريا) نتيجة التغير على مستوى الخطاب السائد في المجتمع، الذي يستند على المرجعية الدينية الخمينية[2].

يعتبر عامل الهوية المحرك الأساسي في دفع صانع القرار إلى تبني خيارات العقلانية وعليه تستخدم الهوية كمنطلق للقضاء على نظام حكم

---

[1] – شاهرام تشوبين ، مرجع سابق ، ص 60.

[2] – عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة و أثره على العلاقات الخارجية**، الطبعة 1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية و الاجتماعية، القاهرة، 2006، ص 76.

معين أو تدعيم قرار معين، وهذا ما حدث مع إيـــران بتبنيهـــا الهويـــة الإســـلامية الشيعية كأداة لحشد تأييد الشـــعب فـــي مواجهـــة الضـــغوطات الخارجيـــة حـــول ملفها النووي، ويبدو أكثر ما يكون وضـــوحا لـــدى المتشـــددين مـــن الإيـــرانيين، الذين يربطون مختلف جوانب الحياة بالـــدين، بمـــا فـــي ذلـــك القـــدرة النوويـــة، مثلا عن

القنبلة النووية الإسلامية، وخصوصـــا فـــي ظـــل عـــداء الـــبعض للإســـلام فـــي الغرب.

إن القادة الإيـــرانيين يـــدركون أن إيـــران لا تواجـــه عـــدوا يهـــدد بقاءهـــا المادي، فالتهديد في حقيقة الأمـــر يتعلـــق ببقائهـــا كدولـــة إســـلامية ذات ثقافـــة شيعية. وذلك نظرا لاحتمال تعرضـــها لعـــدوان أو اضـــطهاد الطوائـــف الكبـــرى في المنطقة، لاسيما في ظـــل وجـــود مســـيحين، وهنـــدوس وبـــوذين، ويهـــود، وحتى مسلمين يملكون سلاحا نوويا، مما يعنـــي حـــق إيـــران فـــي امـــتلاك هـــذا السلاح[1].

علاوة على ذلـــك، تتميـــز إيـــران بأهميـــة إســـتراتيجية، فهـــي تقـــع فـــي الجنوب الغربي لأسيا وتطل على الخليج العربي بـــأكثر مـــن 756ميـــل. وتحـــدها من الجهة البرية ثماني دول، وخمســـة عشـــر دولـــة مـــع الحـــدود المائيـــة مـــن

[1] – زهرة عطا محمد، مرجع سابق، ص13.

جميع الجهات وتوجد بها30 مقاطعة تتربع على مساحة قدرها 1.648.000كلم²، منها 12.000كلم² مياه. ويصل طول حدودها مع الدول المحيطة بها حوالي 5440كلم، وتطل مباشرة على الخليج العربي وبحر قزوين وسيطرتها على منافذ بحرية هامة من بينها مضيق هرمز[1].

تبذل إيران منذ سنوات جهودا واضحة لأن تصبح قوة يحسب حسابها في المنطقة، مما قد يوحي بأن سعيها لامتلاك السلاح بهدف الحصول على مكانة مرموقة تمكنها من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها أو على الأقل الاقتراب منها.

ويرتبط هذا الهدف أو الدافع بالرغبة في الاستجابة للمشاعر القومية أو الروح المعنوية التي تشير بشكل أو بآخر إلى الأمة الفارسية ذات الإمبراطورية التي وصل نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، وشكلت قوة عالمية ثانية إلى جانب الإمبراطورية الرومانية، كما أن إيران تملك إرثا حضاريا عظيما تمثل في الحضارة الفارسية كواحدة من الحضارات العالمية القديمة.

[1] – باسم الطويسي . أسئلة التغير من الإيديولوجية إلى الدولة. تم تصفح المقال في 28-12- 2005 على الرابط التالي :
http://www.Aljazeera.net/in depth/ iran-file/2005 / 5-5 -19 -1Htlm.

وقد رأى الشاه في امتلاك القدرة النووية إحدى وسائل مصدر فخر في تحقيق الحضارة العظمى وظل يعمل على شحن المشاعر القومية لدى الإيرانيين لتنفيذ مشروعه، فالطاقة النووية دغدغت وجدانه. ولم يختلف الأمر في عهد " آيات الله "، إذ وقفت وما تزال خلف تصريحات القيادة الإيرانية حالة استحضار لفكرة الإمبراطورية الفارسية. فضلا عن العداء للغرب واتهامه بمحاولات إبقاء إيران ضمن مجموعة الدول النامية[1].

المطلب الثاني : أفضل خيار : إيران النووية مصدر للاستقرار

إن انتشار التفاؤل يقوم على افتراض أساسي أن جميع القادة -بغض النظر عن طابع أو قيم الدولة، سيقررون بعقلانية تجنب شن حرب في مواجهة القوة التدميرية للأسلحة النووية، وبسبب انعدام القدرة على "الفوز بالحرب"، تصبح بذلك الوظيفة العقلانية الوحيد المتاح أمامهم هي الردع .

يجادل والتز أن" الردع يعتمد على الخوف، والأسلحة النووية هي أفضل وسيلة ممكنة لتحقيق الخوف، هذا العامل السببي – الخوف- يمكن أن

[1] – ريتشارد رسل، **البرنامج النووي الإيراني : الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 2008، ص 07.

يبيد خطر نشوب الحرب بين الدول المالكة للأسلحة النووية، والذي بدوره يؤدي إلى الردع[1].

وتركز نظرية الردع عقلاني حول كيف أن التهديدات العسكرية لرد الضربة يمكن أن تقلل من فائدة المتوقعة للطرف المهاجم من استخدامه للقوة، من خلال إقناعه بأن حصيلة المواجهة العسكرية ستكون مكلفة على حد سواء[2].

أولا: الردع المتبادل في منطقة الشرق الأوسط

صاغ اكتشاف السلاح النووي في الأيام الأخيرة من عمر الحرب العالمية الثانية، مفردات النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب واستمر حتى بداية التسعينات من القرن المنصرم. وفي هذا الإطار يرى الإستراتيجي الأمريكي برنارد برودي Bernard Bourdin : " أن الأسلحة النووية قد فتحت عصرا جديدا طوى الاستراتيجيات والخبرات العسكرية السابقة وقلل من شأنها، وطرح إستراتجية فعالة وحيدة هي إستراتيجية الردع النووي"[3].

---

[1]- Fitzpatrick M LESSONS LEARNED FROM IRAN'S PURSUIT OF NUCLEAR WEAPONS, The Nonproliferation Review,vol13 ,N3, (2006) ,p527.

[2] -Ibid,P 535.

[3] – حسين الرشيدي، النووي الإيراني ...و الموقف الأمريكي ، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد2، جوان 2006، ص 99

اكتسب مفهوم الردع أهمية متزايدة خلال العصر النووي، وينظر إليه على أنه أفضل الخيارات المتاحة بشأن عملية السلام بين الأطراف النووية المتصارعة، واجه كل من إيران وإسرائيل أنواع مختلفة من التهديدات العسكرية تجاه بعضهم البعض. ولكن لم تنفذ هذه الخطوات بعد، بسبب آلية الردع للأسلحة النووية، أن كلا من دولتين تفترض أن تكون و/ أو النامية (الأسلحة النووية).

وفي هذا الصدد يقول بيير جالو المخطط الإستراتيجي العسكري الأمريكي عام 1960 أن الطريق نحو المزيد من الاستقرار يكمن في زيادة الانتشار النووي. وقد قال : " قلة قليلة من الناس هم من يتفهمون أن تمتع الأسلحة النووية بقوة مدمرة تفوق كل تصور هو تحديدا السبب وراء أنها تفرض استقرارا أكثر رسوخا مما عرفه العالم من قبل. كما أنه ليس من اليسر أن تجعل الناس يدركون كلما زادت الأسلحة الانتقامية التي يملكها الجانبان عددا وترهيبا، يصير السلام مؤكدا بشكل أكبر ... وأن الحد من الأسلحة النووية إنما هو في الواقع أكثر خطورة بكثير من انتشاره ".[1]

وبالتالي يمكن أن يوفر السلاح النووي الحماية عن طريق الردع المتبادل بين طرفي النزاع ما يملكان هذا السلاح، حيث سيكون هناك تخوف

[1] – جوزيف، إم سيراكوسا، المرجع السابق ، ص ص 117- 118.

من كلا الجانبين من المبادئة باستخدام السلاح النووي خشية تلقي ضربة انتقامية مؤكدة[1]. فقيام إسرائيل بشن هجوم وقائي على المنشآت النووية الإيرانية، يمكن أن يعطي مثل هذا الفعل فرصة لإبداء إطلاق النار المتبادل وتقود المنطقة إلى حرب شاملة، وإلى التشويش على الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى استخدام إيران للأسلحة النووية المفترضة على إسرائيل، مثل هذا الفعل من شأنه أن يعرض إيران للعقوبة من طرف المجتمع الدولي ورد الضربة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي، فإن الوضع في طريق مسدود، حيث أن أيا من الطرفين لن يستفيد من كونه المبادر بالضربة الأولى.[2] على الرغم في الوقت الحالي من الطبيعة التقليدية، وعمل الردع المتبادل ، وعلى الرغم من الخلافات الكلامية بين إيران وإسرائيل، لم يحدث أي اشتباك عسكري بينهما.

ويبدو أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد استفادة من درس الحرب الأمريكية على العراق، والذي كان مصنفا بين دول السبع و دول " محور الشر " وهناك فرضية تقول أنه لو امتلك العراق السلاح النووي لما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على مهاجمته ونجد البرهان في ذلك في كوريا

[1] – محمد عبد العظيم الشيمي، السياسة الخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 616.

[2] - Jones P. LEARNING TO LIVE WITH A NUCLEAR IRAN, The Nonproliferation Review, vol 19, N2, (2012) p230.

الشمالية و التي صنفت في " محور الشر ". ولم تهاجمها الولايات المتحدة الأمريكية ظنا منها أنها تملك قوة رادعة بما فيها السلاح النووي [1].

وفي هذا الشأن تسعى إيران إلى امتلاك قوة ردع عسكرية تقليدية وفوق التقليدية خاصة في بحر والبر ذات مصداقية عالية تكفل ردع أعداء إيران عن مهاجمتها في المقام الأول .هذا هو جوهر استراتيجيات الردع المتبادل.

وباكتساب إيران القنبلة النووية ستحقق ردع نووي متبادل، الذي يشكل تشابكا في علاقاتها بإسرائيل في الشرق الأوسط. فلا يمكن أن نتصور حرب نووية، وإذا تراكمت الأسلحة النووية، كما ونوعا، لدى الطرفين يوما بعد يوم، فلن تقبل، لا إيران ولا إسرائيل، أن تزجا بحرب نووية، هذا الردع الرفيع ينقض منطقة الشرق الأوسط من الفوضى ويحقق لها الاستقرار.

المطلب الثالث : أسوءا خيار : البرنامج النووي الإيراني \ انعدام الاستقرار والأمن

يؤكد ساجان أن السلاح النووي ذو قدرة تدميرية مخيفة وأي صانع قرار (على المستوى النظري) في أية دولة يتحكم فيه الخوف من إمكانية

[1] – نزار عبد القادر ، الدوافع الإيرانية النووية و الجهود الدولية للاحتواء ، **مجلة الدفاع الوطني** ، العدد 54 ، أكتوبر 2005 .الموقع : الجيش اللبناني على الإنترنت :
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9200

تدمير مدنه وبلاده بواسطة أعدائه في الدول الأخرى. ولكن في الواقع – وعلى العكس من النظرية، فإن الأسلحة النووية لا تتحكم فيها الدول ولا صناع القرار. ولكن تتحكم بها \ فيها وتدار بواسطة أفراد غير عاديين غير كاملين موجودين داخل منظمات عادية غير كاملة أيضا.

وعلاوة على ذلك يؤمن ساجان بأن ثمة مستوى أساسي من المخاطرة في جميع منظمات الأسلحة النووية بغض النظر عن جنسيتها أو المنطقة التي توجد بها. ومن الواضح أن هذا العنصر يتعلق بمشكلة وجود الأسلحة النووية في مناطق لا تزال عالقة في توترات عرقية وثقافية ودينية. هذه العناصر تجتمع في بيئة خاضعة بالكاد – ألا وهي بيئة سياسات الأسلحة النووية الخاصة بالدول- أي إن الأمر بمنزلة كارثة.[1]

ولفهم أي ظروف وما هي المتطلبات التي تساعد السلاح النووي على إنتاج إستراتيجية ردع ناجحة من عدمه فإننا نحتاج لفتح " الصندوق الأسود " لصناع القرار في هذه الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، لنتمكن من معرفة من يتحكم ويدير فعليا هذه الأسلحة أو المكونات التي يتم إنشاؤها. وهو ما يراه قد فشلوا في عمله حتى الآن من طريقة تناولهم للملفالإيراني[2].

---

[1] – جوزيف، إم سيراكوسا، مرجع سابق الذكر، ص 119.

[2]– Sagan Scott G and Waltz K. and Betts K, Richard "A Nuclear Iran: Promoting Stabilit, op,cit, p139.

أولا : احتمال نشوب حرب تقليدية في الشرق الأوسط

يؤكد سجان أن إيران ستصبح أكثر عداونية تجاه جيرانها في حالة حيازة تها للسلاح النووي. حيث ستتصرف بعدوانية تجاه دول الشرق الأوسط، فطبقا لمفارقة الإستقرار – المضطرب فإن الدول تتصرف بطريق أكثر عدوانية تجاه جيرانها في حالة امتلاكها لقدرات نووية فمن جانب، وكما أوضح والتز، فإن الولايات المتحدة الأمريكة ستكون أكثر ترددا في مهاجمة إيران في حالة امتلاكها للخيار النووي، وهو ما أومن بأنه الدافع الرئيسي وراء سعي إيران لحيازة السلاح النووي.

على جانب أخر، فمن الممكن قيام بعض الإيرانين – خاصة رجال الحرس الثوري بمهاجمة القوات الأمريكية في العراق لتعظيم شعورهم بالأمن، وكذلك مهاجمة القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وتدعيم ومساندة الجماعات الإرهابية♦، وعلى ذلك فسيكون من الصعب وقتها توقع المحصلة النهائية لذلك الاتجاه التحريضي \ الافتزازي.

يشير ساجان بأن هناك أوهام حقيقة مسلم بها في الجدل النظري الأمريكي حول هذا الموضوع، فالكثير من صناع القرار والعلماء يتوهنون

♦ تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران توفر مساندة ودعما ماليا وعسكريا ولوجستيا لمن تصنفهم ضمن التنظيمات الإرهابية مثل حزب الله، حماس والجهاد الإسلامي.

أننا لا نستطيع أن نفعل شيئا، ولا يمكنها استخدام القوة العسكرية لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وهذا الوهم يترافق مع التفاؤل بقدرة إستراتيجية الردع على التعامل مع هذا الموضوع[1].

ومن الناحية المؤسساتية البرنامج النووي رسميا واقع تحت السيطرة المدنية، لكن في الواقع هو تحت السيطرة العسكرية للحرس الثوري الإسلامي. ومنه أصبح الحرس الثوري أكثر أهمية في إيران، اقتصاديا وسياسيا أصبح البرنامج النووي مهم. من شأن الأسلحة النووية أن تعزز قوة الحرس الثوري في النظام الإيراني، وضمان سيطرته في المستقبل لاسيما في ظل التقلبات المحتملة داخل إيران.

إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس أثاره على المنطقة ككل بشكل كبير أمرا محتملا، خاصة أن خيار شن هجوم ليس مستبعدا من استراتيجيات إسرائيل تجاه إيران. ومن ثم سترد عليها إيران. وبالتالي فإن تأثير الحرب سيكون مدمرا لكلا الطرفين ولكل دول المنطقة.

[1]- Sagan Scott D and Waltz Kenneth and . Betts K, Richard "A Nuclear Iran: Promoting Stabilit , op,cit, P141 .

ثانيا : صعود قوى نووية جديدة محتملة في الشرق الأوسط

إن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يمثل " انقلابا " إستراتيجيا على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وأحد السيناريوهات المتوقعة لهذا الوضع هو إمكانية قيام سباق التسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط، حيث يصبح امتلاك الدول العربية للسلاح النووي ضرورة حتمية لمواجهة القدرات النووية لكل من إسرائيل وإيران، لتحقيق قدر من التوازن الإستراتيجي في مواجهتهم[1]، والدولة المرشحة هنا هي المملكة السعودية بالنظر لإمكانياتها النفطية والمالية ولكونها الدولة القائدة لباقي دول الخليج ضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي وبالنظر لعدم وجود بنية تحتية نووية في دول الخليج العربي، إلا أن ما يميز المملكة العربية السعودية امتلاكها صواريخ وطائرات تستطيع حمل الرؤوس النووية وإطلاقها، أي لا يستوجب أن يكون لها نية تحتية أو مفاعلات نووية لكي تصبح دولة نووية، بل يكفيها أن تمتلك رؤوس نووية تستطيع أن تدافع بها عن نفسها من خلال الحصول عليها من الدول التي تمتلك أسلحة نووية، ووضعها على طائراتها ومن ثم إطلاقها على الدولة التي تهدد أمنها، وأنواع الصواريخ هي : صواريخ

[1] – محمد جمال مضلوم وممدوح حامد عطية، **الصراع النووي في قارة آسيا**، المكتبة الأكاديمية ، مصر، 2010، ص 275.

رياح الشرق دي إف -3، أي وهي صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوس حربية شديدة. وصواريخ دي إف -21 وهي صواريخ متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وصواريخ شاهين قادرة على حمل جميع أنواع الرؤوس الحربية.

وهو الأمر الذي عبر عنه الأمير التركي الفيصل بإقدام المملكة السعودية على اتخاذ قرار بامتلاك أسلحة نووية حال امتلاك إيران للأسلحة المماثلة، حيث قال :" إن امتلاك إيران رؤوسا نووية يجبر السعودية على بدء سياسات قد يكون لها عواقب دراماتيكية "[1].

وهو الأمر الذي أكد عليه أيضا بوشكافيشر وزير الخارجية الألماني عام 2007 بالقول :" من أن تسلح إيران سيكون ككابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وأيضا أكد أمير دولة قطر بالقول :" إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث[2].

---

[1] – رندة حيدر، **المشروع النووي الإيراني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2012، ص52.

[2] – عبد الحميد الأنصاري، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، مجلة أراء الخليج، العدد 16، 2006، ص 04

في حالة امتلاك إيران السلاح النووي فإن هذا من شأنه أن يخلق حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وهو ما قد يفتح المجال أمام سباق نووي محموم لامتلاك ذلك السلاح النووي ينهي ما تبقى من أمال لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ويعيق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية للأمن الشرق الأوسط.

ثالثا : الحوادث النووية وسطو الإرهاب على الأسلحة النووية

إن انتشار الأسلحة النووية أثارت تخوف المجتمع الدولي من أخطار كارثية قد تنجم

عن حوادث استخدام السلاح النووي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبقاء العديد من الرؤوس النووية غير محمية. فما هو موقف نظرية التنظيم من احتمال وقوع حوادث الأسلحة النووية؟.

إن مفاعل بوشهر يقع في تقاط ثالث صفائح تكتونية وبحسب الشركة الروسية التي بنت المفاعل، فإن النموذج الذي استخدم كأساس لمفاعل بوشهر مصمم لتحمل هزة أرضية بدرجة 7 علعلى مقياس (MSK-64) عندما يكون في حالة تشغيل (تعادل 6 درجات على مقياس ريختر)، وهزة أرضية بقوة 8 درجات على مقياس 0 MSK-64) عندما يكون في حالة إغلاق آمن (تعادل 6.7 درجة على مقياس ريختر).

سيكون لأي كارثة نووية في بوشهر تداعيات إقليمية. ونظرا إلى أن الرياح السائدة في بوشهر هي في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي، فإن تسرب مادة مشعة يمكن أن يكون مهددا إلى حد بعيد لبلدان الخليج الأخرى. [1]

وهنا تصنف إيران بين أسوأ البلدان (احتلت المرتبة 30 من بين 32 بلدا شملهم المسح) من حيث أمن موادها ومخزونها النووين. وقد تبين أن الحكومة غير كفؤة في حماية منشأتها النووية وعلمائها. فقد اغتيل العديد من العلماء النوويين الإيرانيين بصورة غامضة. وفي عام 2010، تسبب الفيروس الحاسوبي " ستكسنت " في تعطيل أجهزة الطرد المركزي الغازية في محطة ناتنز، وتلويث أنظمة التحكم في مفاعل بوشهر. تلا ذلك تعرض البرنامج النووي لمزيد من الفيروسات مثل ستارز وفليم. ويؤكد مثل هذا السجل القلق بشأن قدرة الحكوم الإيرانية على منع الأطراف من غير الدول والإرهابيين من الحصول على مواد نووية حساسة.[2]

[1]- ص علي فائز وكريم سجادبور ، المرجع السابق، 41- 42.

[2]- المرجع نفسه، ص45 .

يفترض ساجان أن المنظمات هي عقلانية للغاية، ومن ثم قدرتها على تحقيق مصداقية عالية في إدارة التقنيات المخاطر، وتجنب وقوع حوادث خطيرة بإتباع ثلاث استراتيجيات أساسية وهي[1]:

1- بناء أنظمة وافرة للغاية مع العديد من أجهزة الأمان الاحتياطية. استخدام التجربة والتعلم خطأ لإصلاح المشاكل التنظيمية عند ظهورها.

2- ووضع "ثقافة الموثوقية" من خلال التنشئة الاجتماعية القوية وانضباط أعضاء المنظمة.

3- إذا افترضنا أن المنظمات هي فقط عقلانية متناهية، وأنها تحتوي على الصراعات السياسية على الأهداف والمكافآت، ومع ذلك، يعتبر تقييما أكثر تشاؤما لا مبرر له.

يثير هذا النهج شكوك حول ما إذا كانت أي دولة يمكنها بناء ترسانة نووية كبيرة وهذا هو تماما "آمنة من الحوادث،" حتى إذا ما اتبعت هذه الاستراتيجيات.

وعلاوة على ذلك، يشير تشارلز براوو (Charles Perrow) بأن في الحوادث العادية توجد حدود كامنة إلى الدرجة أن أي منظمة واسعة يمكنها

[1]- Frank Barnaby. "**How to Build a Nuclear Bomb and other Weapons of Mass Destruction**", Nation Books, New York, 2004, p.15

فهم الأنظمة التقنية مما يمكنها من إدارة المخاطر التقنيات، مثل محطات الطاقة النووية، والصناعات البتروكيماوية والتكنولوجيا الحيوية المتقدمة، وناقلات النفط. إذا كانت المنظمات على علم بكل الأمور يمكنها أن تتوقع جميع وسائط الفشل المحتملة في أنظمتها ومعالجتها في وقت مبكر.

كما يجادل تشارلز بأن المنظمات عقلانية متناهية هي في العالم الحقيقي سيكون لها حتما حوادث نظام خطيرة ومستفحلة مع مرور الوقت، كما أظهرت خصيتين هيكليتين هما: أ- تفاعلية عالية التعقيد (النظم التي تحتوي على العديد من التفاعلات المتداخلة، غير المخطط لها حتى الآن، والتي ليست مفهومة بسهولة)،

ب - اقتران ضيق (النظم مع الاعتماد على درجة عالية من الوقت، وتسلسل إنتاج ثابت، مع محدودية الركود)[1].

وهنا تشير نظرية الحوادث العادية أن كل واحدة من الاستراتيجيات الأساسية الثلاثة المستخدمة لتحسين الأمان التنظيمي هي مشكلة كبيرة. من منظور هيكلي، يمكن إضافة نظم احتياطية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج

[1]- Scott D. Sagan The Perils of Proliferation: Organization Theory, Deterrence Theory, and the Spread ofNuclear Weapons,Op,cit,p70.

عكسية، لأن التكرار يجعل النظام على حد سواء أكثر تعقيدا وأكثر غموضا، وبالتالي يمكن أن تخلق وضع المشترك للأخطاء المخفية[1].

أيضا يشير المنظور السياسي بأن تواصل المنظمات غالبا تضيف طبقات من التكرار لنظم معقدة، في جزء كبير منه، لأن زيادة التكرار في المصالح الضيقة للوحدات الفرعية يمكن أن تعزز حجمها، مواردها واستقلالها.

تقلل سياسة اللوم داخل المنظمات من محاولة تعلم خطأ من الحوادث، لأن قادة المنظمات غالبا ما تجدون العاملين في المستوى الأدنى من التسلسل الهرمي على خطأ، وبسبب هذا يعفيهم من المسؤولية، ولأنها عادة ما تكون أرخص لإطلاق نار المشغل تغيير إجراءات الحوادث عرضة أو الهياكل.

وأخيرا، من منظور "الحوادث الطبيعية"، فالثقافة القوية والتنشئة الاجتماعية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على مصداقية المنظمة، لأنها

[1] - Scott D. Sagan,The Perils of Proliferation in South Asia," *Asia Survey*,vol. 41, no. 6, Nov/Dec 2001, p04.

تشجع على الاهتمام الزائد عن سمعة المنظمة، وازدراء للغرباء " وآراء المعارضين الداخليين، والتستر التنظيمي تحتي[1].

يبدأ ساجان بملاحظة أن كينث والتز قد أشار إلى الحرب الباردة قائلا : بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد أن يحوز الإتحاد السوفيتي على على السلاح النووي، وحتى عندما تمكنت موسكو من حيازة هذا السلاح فإنها لم تستخدمه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الردع أثبت فعاليته. وعندما أشار والتز لمثال الصين، والتي لم تكن أيضا الولايات المتحدة أن تحوز السلاح النووي- حتى أن الولايات المتحدة الأمركية فكرت في محاربتها بصورة وقائية للحيلولة دون ذلك، ولكن الصين تمكنت في نهاية المطاف من حيازة السلاح النووي، ولم تكن العواقب بهذا السوء، لأن الردع أثبت فاعليته.

وعلى الرغم من أن كل من الاتحاد السوفيتي والصين كانتا من أشد الحكومات عداوة لأمريكا أثناء الحرب الباردة. وبالتأكيد، فإن اللحظات النادرة التي لم تكن فيها هذه الحكومات معادية للولايات المتحدة الأمريكية كانت من أخطر اللحظات التي مر بها التاريخ الحديث. حتى بعد نهاية

[1] - Scott .D .Sagan , **The limitation of Safety - Organizations, accidents and nuclear weapons,** Princeton University Press, Princeton, New Jersey. 1993 , pp 2-30 . **للمزيد أنظر**

الحرب الباردة عندما تفكك الاتحاد السوفيتي، وخلال الثورة الثقافية الصينية، فقد كانت هناك مخاطر ومخاوف كبيرة من مدى السلامة وأسلوب التحكم في كميات الأسلحة النووية التي تمتلكها كلا البلدين. وهي المخاوف نفسها التي تثار عند امتلاك إيران للسلاح النووي[1].

توجد دلائل علمية عديدة تؤكد على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وفق قواعد علمية مراعية في ذلك، فمفاعل بوشهر بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل مطالبة الغرب بوقف البرنامج النووي و من ثم عدم تلقي إيران المساعدة في التقنية فإن إيران قد تسعى لإنجاز واتمام تسلحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح منطقة الشرق الأوسط في مرمى الحظر إذا تسربت تلك الإشعاعات . وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الحالة ومنها حادثة تشرنوبل عام 1986، والتي أعطت للعالم درسا كان مفاده أنه ما من دولة نووية في العالم، مهما بلغت قوتها العلمية وقدراتها البشرية واحتياطاتها الأمنية والفنية، مستثناة من وقوع مثل هذه الكارثة. وهكذا فإذا كان الاتحاد السوفياتي بقدراته وقوته

[1]- Sagan Scott and Waltz Kenneth and . Betts K, Richard "A Nuclear Iran: Promoting Stabiliti, Op, Cit , p140.

الكبيرة من العلماء والتقنين، وخبرات مؤسساته العلمية الطويلة في المجال النووي، عجز عن تفادي وقوع مثل هذا الحدث الرهيب، فما بلاك بدولة نووية ناشئة كإيران كل تقنياتها وعلومها وإمكانياتها وخبراتها مستوردة أو في طور النمو.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق تلوث في المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر أثارها لعدة سنوات.[1]

فيما يتعلق باحتمالية سرقة السلاح النووي، أو ما يعرف بمفارقة " الإستباحة – التحصين ففي العصر النووي ومن أجل أن يثبت الردع فاعليته فيجب أن تكون الدولة محصنة ضد " الضربة الأولى التي قد يوجهها إليها أعدائها ويعطيها القدرة والإمكانية على الرد بالانتقام. ففي سبيل التقليل من احتمال الهجوم على مواقعهم النووية قام الإيرانيون بإخفاء هذه المواقع في مناطق بعيدة، ولكن لمثل هذه الخطوات عيوبا خطيرة . فهي تقلل من إمكانية وجود آلية تحكم مركزية على البرنامج النووي بالكامل، وهو ما قد

[1] – Yoel Guzansky, « The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge : In the Line Of Fire », Middle East Review of International Affairs (Meria), vol.14,N° 04 ,2010 ,P 05

يزيد من حالة حيازة إيران للسلاح النووي، من احتمال قيام إحدى الجماعات الإرهابية بالسطو على هذه الأسلحة وسرقتها، نظرا لضعف آليات ووسائل الرقابة والتحكم في المناطق النائية التي تتواجد فيها هذه الأسلحة. وعلى سبيل المثال هناك حادثة وقعت أثناء أزمة كارجيل 1999 فطبقا لصحيفة الواشنطون بوست، فقد اقترح أحد قادة الاستخبارات الباكستانية الفكرة التالية للتدليل على إمكانية تحصين الأسلحة النووية الباكستانية في حالة حدوث هجوم هنديا، حيث اقترح هؤلاء القادة تخبئة الأسلحة النووية في أفغانستان، فالهنود لن يكونوا قادرين على مهاجمتها هناك ومثل هذه الخطط قد تقلل من احتمالية استباحة الأسلحة الباكستانية ضد أي هجوم هندي، ولكنها ستزيد بكل تأكيد من احتمالية استيلاء جماعات إرهابية على هذه الأسلحة[1].

هذه الأطروحات صحيحة إلى حد كبير فلا أحد يمكنه التأكد من عقلانية قادة الجماعات الإرهابية على احتمال استخدام الأسلحة النووية ضد أعدائها حيث يرى عالم مثل هانتجتون أن الإرهاب لا يمكن ردعه، ويقول "

[1] – والتز كينث، ساجان سكوت ، مرجع سابق، ص 13

أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل القيام بردع هؤلاء الذين لا يمكن تحديد أماكن تواجدهم أو التعرف عليهم أو التأكد أصلا من وجودهم فعليا[1].

تقوم قوات الحرس الثوري بحماية المواقع النووية الإيرانية وليس الجيش الرسمي الإيراني، حيث تمتلك قوات الحرس الثوري وحدات مالية مستقلة تقوم بتمويل وتوفير وشراء المتطلبات اللازمة لحيازة السلاح النووي. هذه المنظومة وقادتها هم نفسهم الأشخاص الذين يقومون بتمويل وتوفير السلاح للجماعات الإرهابية التي تساعدها إيران، وعلى ذلك فإن وجود منظمة واحدة لحماية البرنامج النووي الإيراني. فعلى سبيل المثال، في جانفي 2002 اعترضت البحرية الإسرائيلية سفينة تنقل أسلحة نووية من إيران إلى الأراضي الفلسطينية وهي العملية قام بها الحرس الثوري دون علم أو موافقة الرئيس الإيراني. وفي واقعة مماثلة في سبتمبر 2007 قامت فرق بحرية التي يسطر عليها الحرس الثوري باعتقال مجموعة من البحارة البريطانيين كرهائن لمدة أسبوعين بزعم أنهم كانوا في المياه الإيرانية، ويعتقد المسئولين البريطانيين والأمريكيون أن هذا القبض لم يكن بأمر من

[1] – Sagan Scott and Waltz Kenneth and . Betts K, Richard "A Nuclear Iran: Promoting Stabiliti, Op, Cit , p139.

الحكومة الإيرانية. وهذه الحوادث مؤشرات على خطورة احتمال إيران نووية[1].

إن حيازة إيران للسلاح النووي في حد ذاته يمثل خطرا. فقد تصبح الحكومة الإيرانية ضعيفة وقد توهن المؤسسات التي تقوم بإدارة والتحكم في البرنامج النووي الإيراني واحتمال قيام بعض الجماعات الإرهابية بسرقة أو بيع الأسلحة النووية لأطراف آخري باختصار لو سمحنا لإيران بحيازة سلاح نوويا فإننا سوف نواجه خطرا نوويا مختلف عما عرفناه في الحرب الباردة[2].

[1] – Sagan Scoot D, **The spread of Nuclear weapons : an Endurind Debatter**, Op, Cit ,P P 212- 213.

[2] – Sagan Scott and Waltz Kenneth and . Betts K, Richard "A Nuclear Iran: Promoting Stabiliti, Op, Cit , p140.

المبحث الثالث : مقاربة تأليفية لمقاربة الردع العقلاني - التنظيمي: نحو مقاربة متكامل للحد ولإدارة مخاطر الانتشار النووي

المطلب الأول : تقيم محاورة الردع العقلاني - التنظيمي في دراسة الانتشار النووي

أولا : نقاط التلاقي

كما سبقت الإشارة، يتفق كينث والتز وسكوت سجان حول القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، والتي تفوق الأسلحة التقليدية وحتى الكيميائية، ويمكن لسلاح نووي واحد يدمر تقريبا مدينة حديثة. وأيضا يتفقا بشأن المسألة المعيارية وهي كيف ينبغي على الدولة أن تتصرف في الاستجابة للثورة النووية.

ثانيا: نقاط الاختلاف

وانطلاقا من منظوراتهما المختلفة للسياسة الدولية، فان لهما تفسيرات مختلفة جدا للماضي النووي وتوقعات مختلفة جدا من المستقبل النووي، حيث يعتقد المتفائل والتز أن القيود المفروضة من النظام الدولي فوضوي والتكليف المحتملة لأي حرب نووية، ستنتج قرارات عقلانية في جميع الدول، مهما كانت هوية حكام وخصائص دولهم، والسلوكيات الوطنية المنتهجة هي مشروطة بقوة من قبل العالم الخارجي. وفي المقابل، يعتقد

المتشائم بأن المنظمة العسكرية وغيرها من المؤسسات الحكومية تلعب دورا مهما متخللا بين مصالح رجال الدولة وسلوك الدول[1].

يؤكد والتز أن للأسلحة النووية قوة لم يسبق لها مثيل، ويجادل بأن لا أحد حتى لو كان شخص أحمق أن يفشل في فهم قوتها التدميرية، أكثر ما هو هناك لتعلم. وهنا يجادله ساجان بأن جميع الزعماء السياسيين قد يرغبن في مثل هذه الأمور معقولة، ومع ذلك، بين الرغبة والفعل يقع ظل المنظمات. المهام الصعبة للتصميم التنظيمي السليم والإدارة لم تتحقق تلقائياً ببساطة، لأن كبار رجال الدولة أدرك آثار الأسلحة النووية. ومن المؤكد أنها ليست مضمونة الوجود في كل دولة من الدول التي تطور هذه الأسلحة المدمرة.

وببساطة كينث والتز متفائل الانتشار وسكوت ساجان متشائم الانتشار يتفقان حول مسائل جوهرية بشأن القوة التدميرية للسلاح النووي، ولكنهما يقدمان إجابات مختلفة حول تأثير انتشار الأسلحة النووية على الأمن والاستقرار الدولي.

[1]– Sagan Scoot D, **The spread of Nuclear weapons : an Endurind Debatter**, Op, Cit ,P114.

إن انتشار الأسلحة النووية ليس مشكلة حسب والتز، لأن السلاح النووي لم ينتشر فالانتشار لغويا انتشر الشيء ، فالسلاح نووي توسع ، أي توسع أفقيا ولم ينتشر عموديا، أي لم يعرف زيادة في أعداد الدول التي تمتلك سلاح نوويا. وإن حيازة السلاح النووي يساعد على زيادة نسبة الاستقرار النظام الدولي وسيادة السلام بين الدول. وبسبب حجم التدمير الذي ينجم عن استخدام السلاح النووي. وهو ما يردع الدول عن مهاجمة الآخرين.

في مقابل انتشار الأسلحة النووية مشكلة حسب ساجان، لأن الأسلحة النووية لا تتحكم فيها الدول ولا صناع القرار. ولكن تتحكم فيها وتدار بواسطة أفراد عادين غير كاملين موجودين داخل منظمات عادية غير كاملة أيضا[1]. وإن انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة يتولد عنه مخاطر كبيرة بشأن مدى السلامة وأسلوب التحكم في كميات الأسلحة النووية التي تمتلكها كلا البلدين، فضلا عن إمكانية نشوء حرب وحوادث نووية قصدية و\ أو غير قصدية. وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والسلام الدولي.

[1] – والتز كينث، ساجان سكوت ، مرجع سابق، ص 13.

ثالثا : سقوط قضايا جوهرية من المناظرة

وما تم إغفاله في مناظرة كينث والتز (نظرية الردع العقلاني) وسكوت ساجان (نظرية التنظيم) هو ترك عدد من المسائل الكبرى، ربما عن غير قصد، وهي مسائل حاسمة لا تزال عالقة حتى الآن في أجندة الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وهي تصب في جوهر النقاش، مثل كيف يمكن التعامل مع الدول النووية الجديدة ؟ كيف يمكن تنظيف مجمع الأسلحة النووية؟. ما الذي يمكن القيام به لمنع الإرهابين من استخدام السلاح النووي إذا ما توفرت لديهم المواد اللازمة لتصنيعه ؟ أين سبل الردع بينما لا يوجد عنوان للرد؟.

المطلب الثاني : نحو مقاربة متكاملة للحد ولإدارة مخاطر انتشار الأسلحة النووية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والدول الكبرى تسعى لاستيعاب كيفية التعامل مع المخاطر الأمنية والتحديات الفريدة المرتبطة بالأسلحة. أدى شبح الحرب النووية وحدوثها وانتشارها والإرهاب الناتج عنها إلى بذل جهود جدية ومستدامة لضبط المخاطر النووية والتقليل منها وإدارتها.

أولا : إمكانية فشل الردع النووي

إن المخاطر النووية باتت حقيقة ملموسة. فحالة الغرور الخطيرة التي تتصف بها الدول الأخرى التي حققت قدرا من التقدم التكنولوجي وانتشار الأسلحة النووية تزيد الموقف تعقيدا. هذا إلى جانب مخاطر الجماعات الإرهابية الانتحارية وعدد الدول التي تملك أسلحة نووية المتزايدة حتى وإن كانت بصفة تدريجية بطيئة برأي والتز، وهذه الدول تختلف في دوافعها وأهدافها وطموحاتها كلها عوامل تثير قدرا من المخاوف الجدية وغير متوقعة.

وبالطبع ليس هناك ما يؤكد على قدرة العالم اليوم في تحقيق نفس الردع الحرب الباردة – المتكامل القدرات، وهي القدرات التي قد اكتسبت إستراتيجيات الردع النووي قدرا من الفاعلية من الفاعلية أثناء الحرب الباردة، حدث كان هذا الردع مرتكزا على وجود قدرات نووية متطورة لدى القوتين العظيمتين ، بالإضافة إلى شبكة معقدة من الإنذار المبكر الفضائي والجوي، وهو ما فر قدرا من الاستقرار في العلاقات الأمريكية – السوفياتية لأن كل طرف منهما كان واثقا من أن لديه القدرة على تدمير الطرف الآخر بعد تلقيه ضربة أولى مدمرة، عن طريق " ضمان دمار كلا

الطرفين" وهو التهديد بإلحاق قدر غير مقبول من الضرر على العدو[1]. كان هذا معتمدا بالأساس على عالم ثنائي القطب. ولكن عند مواجهة عدد كبير ومتزايد من الخصوم النوويين للعديد من التهديدات الملموسة، تصبح الحرب الباردة أمرا من الصعب أن يدوم. وسوف تزداد مخاطر فشل الردع وسيزداد استخدام الأسلحة النووية[2].

من شبه المؤكد أن العالم متعدد الأقطاب النووية المحتملة أن تصرفه لن يكون شبيها بتصرف القوى النووية العظمى في الأعوام الأخيرة من الحرب الباردة. فهناك دول لاسيما دول الشرق الأوسطية لها دوافع دينية وسياسية تتحكم في صناعة القرارات المتعلقة بالشأن النووي ستحول دون استيعاب كثير من الكوابح والتوازنات التي تطورت بين الدول العظمى في فترة الحرب الباردة.

قد تكون دول الجديدة النووية أكثر قابلية من مثيلتها أيام الحرب الباردة للتلويح بأسلحتها النووية لا كلاميا فقط فحسب، بل أيضا من خلال إنذارات

---

[1] – جورج شولتز، ووليام بيري، وآخرون، الخطوات القادمة للحد من المخاطر النووية، صحيفة وول ستريت جورنال، 03- مارس 2013. تم تصفح المقال بتاريخ 20-09-2015، على الرابط التالي :
http://www.nuclearsecurityproject.org/uploads/publications/Next_Steps_in_Reducing_Nuclear_Risks___Arabic.pdf

[2] – جورج شولتز، ووليام بيري، وآخرون، الخطوات القادمة للحد من المخاطر النووية، صحيفة وول ستريت جورنال، 03- مارس 2013. تم تصفح المقال بتاريخ 20-09-2015، على الرابط التالي :
http://www.nuclearsecurityproject.org/uploads/publications/Next_Steps_in_Reducing_Nuclear_Risks___Arabic.pdf

أو اختبارات نووية الأمر الذي يقود إلى تصعيد نووي متعدد الأطراف. وهذا من شأنه لن تخفف حدته أنماط من الخطوط الساخنة والإشارات التحذيرية كالتي كانت مستخدمة أيام الحرب الباردة، ولن يكون لأي من الأطراف المنخرطة في التصعيد تفوق على سائر الأطراف. لهذه الأسباب والانعدام القدرة على قيام بضربة ثانية ذات مصدقية، من المحتمل جدا أن يتعزز الميل إلى خيار توجيه الضربة الثانية[1].

ثانيا : مقاربة الحد من المخاطر النووية

يشهد العالم اليوم انتشار سريع في الطاقة النووية، وزيادة بعض الدول مخزونها النووي فضلا عن وجود ما يقارب 85% من لموارد النووية الصالحة لصنع الأسلحة تقع خارج إطار البرامج المدنية (كما هو مبين في الدائرة النسبية أدناه). الأمر الذي يتطلب بذل جهود على مستوى العالمي للحد من الاعتماد على الأسلحة النووية، ولتحقيق هذا، يجب وجود قيادة رشيدة ومناهج مبتكرة للتعامل مع حجم المخاطر المحتملة. تضع النتائج قريبة المدى دعائم أسس تحويل سياسات الحماية العالمية على المدى المتوسط والبعيد[2].

---

[1] – رندة حيدر، المرجع السابق، ص04.

[2] – جورج شولتز، ووليام بيري، وآخرون، مرجع سابق.

الشكل رقم (03) : الموارد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع أسلحة نووية على مستوى العالم.

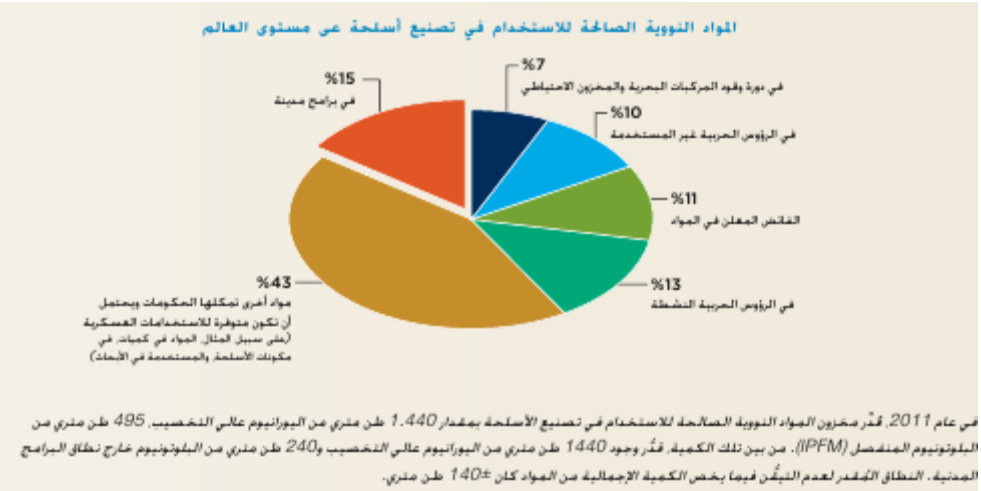

المصدر : مؤشر أمن المواد النووية، تقرير، مبادرة التهديد النووي، جانفي 214، ص8.

- وإن كان على العالم أن يكتسب الثقة في تأمين تلك المواد النووية فإنه يتعين أن تخضع لعمليات تبادل أفضل الممارسات. ومشاركة المعلومات, ومراجعة النظراء أو غيرها من الآليات التطوعية.

- تقليل المخزونات الموارد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة وعدد المواقع التي تتواجد بها. في هذا الصدد، تحرز الدول تقدما على صعيد تأمين الموارد وتعزيز الأمن العالمي. فمنذ مطلع عام 2012 قامت سبعة دول إضافية هي – النمسا وجمهورية التشيك والمجر والمكسيك

والسويد وأوكرانيا وفيتنام بالتخلص من جميع أو معظم المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع أسلحة من أعلى أرضيها الإقليمية[1].

- التزام حكومات الدول بتنفيذ الكامل للاتفاقية التي تم التوقيع عليها، وأن تضع إطارا قانونيا محكما لفرض الرقابة على تصدير واستيراد المواد النووية لضمان تنفيذ عمليات نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية على نحو آمن.

وفي هذا السياق، يبين الرسم البياني أدناه الخطوات الواجب اتخاذها للحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية.

[1] – مؤشر أمن المواد النووية، تقرير، مبادرة التهديد النووي، جانفي 214، ص ص 5، 6

الشكل رقم 04 : كيف يقوم مؤشر NTIبتقييم أوضاع الأمن النووي

المصدر : مؤشر أمن المواد النووية، تقرير، مبادرة التهديد النووي، جانفي 214، ص6.

ثالثا : خطوات إدارة المخاطر النووية

نبدأ بطرح سؤال : في حالة امتلاك دولة ما للسلاح النووي ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها للحد من الأخطار والحوادث النووية ؟.

في حالة تقدم دولة ما مرحلة التخصيب المتقدم أو بدأت فعلا في تطوير برنامج نووي اقترح ريتشارد بيتس، أنه يتوجب علينا انتهاج أسلوب الإبرة النظيفة (Clean Needles)♦ والذي يعني أنه إذا كامن لا يمكن منع دولة من حيازة السلاح النووي، فإنه يمكن على سبيل المثال توفير تكنولوجيا لمنع عملية التخصيب غير الشرعي[1].

ويمكن عرض الخطوات الواجب اتخاذها لحماية المنشآت النووية كالتالي :

1- توفير الخبرة والتكنولوجيا للازمة لضمان السلامة النووية :

يجب على الدول النووية الكبرى تقديم المساعدات للدول النووية الصغرى في مجال الخبرة العسكرية والفنية في التعامل مع قضايا السلاح النووي، بالإضافة توفير التكنولوجيا اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الأسلحة النووية، لاسيما أجهزة الإنذار الفضائي، وبلورة استراتيجيات

♦ المقصود بأسلوب الإبرة النظيفة ، كما يستخدم في مجال الطب، هو أسلوب يتبع من أجل العمل على تخفيف حدة الضرر أو الآثار الجانبية لبعض الأمراض، وهو بالأساس أسلوب لتحجيم حجم الأضرار أو إنقاصه، وليس القضاء عليها تماما.

[1] – والتز كينث، ساجان سكوت ، المرجع السابق، ص 13.

عسكرية وعقائدية قتالية لاستخدام السلاح النووي، وهذا الأمر يحد من إمكانية انداع حرب نووية عن طريق الخطأ أو الصدفة.

2 - تقوية قيود على استخدام السلاح النووي:

يتطلب على الدول النووية استرجاع تاريخ، أثناء فترة الحرب الباردة، كان لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا إدراك بأن الصراعات الإقليمية من الممكن أن تتطور إلى مواجهة نووية شاملة، ومن ثم تدخل الطرفان لاحتواء هذه الصراعات بالشكل الذي لا يحولها إلى مواجهة نووية شديدة، كما وفر القطبان مظلات أمنية لحلفائهم وأصدقائهم[1]. وهنا يتطلب على الدول النووية الحديثة محاكاة هذه التجارب الماضية للقوتين العظمتين للحد من شعور انعدام الأمن وتحقيق الاستقرار، ومن ثم الامتناع عن استخدام السلاح النووي.

فضلا عن لابد من تقوية نظام القيود الدولي على الاستخدام الفعلي للسلاح النووي، بحيث تصبح الدول النووية مدركة فعلا بأن المجتمع الدولي سوف يعاقبها في حالة استخدامها الفعلي، ونقل هذه القيود وردود المجتمع الدول من المستوى النظري إلى المستوى العملي.

ثالثا : تقوية السيطرة والرقابة المدنية :

[1] - أشرف عبد الغفار، المرجع السابق، ص 17.

إنشاء شبكة مراقبة وسيطرة كاملة موثوقة من الناحية السياسية. والتي من شأنها أن تؤدي إلى نجاح فني، يتسبب في الحد من عمليات إطلاق غير مقصود، أو عملية إطلاق مقصودة وغير مصرح بها.

رابعا : تأمين المنشآت النووية : الوقاية والكشف

يعد الخط الدفاعي الأول والذي يتضمن تأمين الحماية الكاملة للموارد النووية ومختلف الموارد المشعة للمعدة لاستخدامات والتخزين أو النقل لاماكن مختلفة. إضافة لحماية المعدات المستخدمة لبرامج نووية. أما الكشف فيعد الخط الدفاعي الثاني و يتم من خلا استخدام أجهزة ومعدات للكشف عن الموارد النووية أو أية مواد مشعة وتدريب عناصر الأمن على الأجهزة. في حين، أن الاستجابة يعد الخط الدفاعي الثالث وهي من أصعب المهام وهي تشمل على أ- كيفية التعامل مع المواد المكتشفة.

ب- كيفية التعامل مع التهديد النووي.

ج- الأدلة الجنائية النووية.

د- التوثيق وربط الأحداث[1].

- تأمين المواد النووية لمنع وقوع حادث إرهابي نووي كارثي.

[1] - ميروسولاف قريقوريك، **الأمن والسلامة النووية، كتاب الأمن النووي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص87.

- تحسين تدابير الحماية المادية والرقابة، والمساءلة، بما يتضمن ما تم من خلال اللوائح المعنية بإجراءات الحماية المادية، والرقابة والمساءلة داخل المواقع وتجنب تهديدات العناصر الداخلية وتوفير الأمن المادي أثناء عمليات النقل حيث تكون تلك المواد أكثر عرضة للخطر. كما يتعين أن يعمل هذا النظام على تشجيع الدول ومساعدتها على توفير الضمانات الوافية لبعضهم البعض، مثل الدعوة لإجراء تقييم بواسطة الإقران باستخدام خبرا خارجين للبرهنة على توفير نظام تأمين فعال.

خامسا: ترسيخ ثقافة الآمان

إرساء ثقافة راسخة للأمان النووي داخل المرفق النووي. والتي تتكون من عنصران الأول هو الإطار العام الضروري داخل المنظمة وهو مسؤولية التسلسل الهرمي لإدارة. أما العنصر الثاني فهو موقف الموظفين في كل المستويات فيما يتعلق بالاستجابة والاستفادة من ذلك الإطار[1].

[1] - جيوقاني قيرليني، أسلوب التفكير حول الأمان النووي، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 1-50، سبتمبر 2008، ص 07.

خاتمة

خاتمة

إن المجتمع الدولي وإن كان قد قطع بضع خطوات على طريق منع الانتشار النووي إلا أن الإنجاز الذي تحقق خلال أكثر من خمسة عقود لا يزال بعيداً عما كان يطمح إليه المجتمع الدولي، وهذا راجع إلى تصدع النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وحدوث انفلات نووي، فهناك بعض المشكلات التي يفترض أنها حلت لا تزال مستمرة دون حل، كما تثار كل فترة مشكلات جديدة. فمتاعب الانتشار النووي لا تزال متواصلة، وتطرح احتمالات جادة لحدوث تحول نووي ببروز قوى نووي قائمة أو محتملة في العالم، تطرح آثارها المباشرة على نمط التفاعلات الدولية.

في هذا الإطار، فإن الانتشار الواسع للقدرات النووية أدى إلى تحولات هامة في الوضع النووي الدولي، فيما يتصل بأطرافه، مع تطور أبعاد عملية الانتشار النووي لتتخذ ملامح جديدة، بظهور موجة انتشار نووي على المستوى الإقليمي، بالتوازي مع تفاقم أزمة النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي كانت الدراسات الأمنية يتسع نطاقها على مستوى التنظير، لبلورة دراسات تحليل انتشار الأسلحة النووية في العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ظهر نقاش واسع النطاق حول مستقبل الانتشار النووي في العالم، خاصة في ظل السلوكيات المشوبة للدول التي تمتلك قدرات نووية، وقد تبلور تياران أساسين داخل دراسات نظرية العلاقات الدولية، لدى كل منهما قراءة فيما يدور حول الموضوع، وإن كانت قوة كل منهما في تحليل قد تفاوتت، لكنهما يتفقان على أن تلك المجموعة الجديدة من الدول قادرة من الناحية الفنية على إنتاج أسلحة نووية، والتي قد تتخذ القرار السياسي بامتلاك تلك الأسلحة، هي التي سيمثل سلوكها أحد العوامل الحاسمة التي تحدد مستقبل الأمن الدولي. وهو عنوان للمحاورة نظرية الردع العقلاني و نظرية التنظيم (كينث والتز وسكوت ساجان).

لقد وظفت هذه الدراسة حوار نظرية الردع العقلاني – التنظيمي لتحليل ظاهر انتشار الأسلحة النووية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتجدر الإشارة إلى أن الردع العقلاني ونظرية التنظيم ليسا بنظرية لتحليل انتشار الأسلحة النووية فمن المستحسن النظر إليهما كمناهج للتحليل، فالردع العقلاني كمنهج إستراتيجي يدرس سلوك الدولة في بيئتها باعتبارها فاعل عقلاني، تسلك سلوكية عقلانية بهدف الحفاظ على بقائها واستمرارها، أما التنظيم تفسر سلوك الدولة بناءا على دور الفواعل البيروقراطية المحلية في الدولة.

يظهر في هذا الحوار الـردع العقلانـي – التنظيمـي نقـاط خـلاف حـول مسائل جوهرية وهي من يسيطر علـى عمليـة صـنع القـرار النـووي؟ لمـاذا تدرك الدولة بأن حيازة السلاح النـووي خيـار عقلانـي ؟. مـا تـأثير احتمـال وجود دول نووية جديدة مـن خـارج النـادي النـووي علـى منظومـة الأمـن العالمي؟ هل إخلاء العالم من الأسلحة النوويـة وأسـلحة الـدمار الشـامل يحقـق الأمن العالمي أم يعيقه؟.

يعتقد كينث والتز أن دولة ما توجد في بيئـة تنافسـية – صـراعية، فالبقـاء هو هدفها الأسمى وأن تحقيق أمنها لا يعتمد علـى الآخـرين، وفـي ظـل هـذه البيئة الفوضوية يسود مبدأ الاعتماد علـى الـذات. ولأجـل فهـم خيـار الدولـة لامتلاك السلاح النووي، لا بد من فهم تلك القوانين التـي تحكـم النسـق الـدولي الذي تتفاعل الدولة فيه، ولما كـان النسـق الـدولي ذو طبيعـة فوضـوية، فـإن الدولة فاعل عقلاني تسعى لامتلاك السلاح النـووي للحفـاظ علـى اسـتمرارها وبقائها وردع الآخرين عن مهاجمتها، وهـذا الأمـر مـن شـأنه أن يحقـق ردع متبادل أكيد وبالتالي وجود ردع يعمل على نحـو يعتمـد عليـه، فمـن المـرجح أن يتسبب انتشار الأسلحة النووية فـي تحقيـق الأمـن الـدولي، وأن أي عمليـة من شأنها أن تؤدي إلى إخلاء العالم مـن الأسـلحة النوويـة تقـود العـالم إلـى الفناء. أما سكوت ساجان فيقدم تحلـيلا لانتشـار الأسـلحة النوويـة باعتبـار أن

خيار الدولة لامتلاك السلاح النووي يخدم مصالح البيروقراطية والسياسية الضيقة، وسيطرة أفراد غير كاملين داخل منظمات غير كاملة أيضا على عملية صنع القرار النووي لدولة ما. وبالتالي سيؤدي انتشار الأسلحة النووية إلى حوادث وكوارث خطيرة، مما يجعل إخلاء العالم منها سبيلا لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

لقد تم فحص افتراضات مضامين هذا الحوار في دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني الذي يثير العديد من التناقضات وتباين في وجهات النظر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، والتي تصر على كونها مخصصة للأغراض السلمية، أو من جهة المشكك به، إذ يوجه الاتهام إلى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، بأنها تهدف إلى امتلاك السلاح النووي، الأمر الذي أدى إلى إثارة مخاوف المجتمع الدولي من إيران النووية المحتملة، حيث استمرت إيران في تطوير برنامجها النووي رغم الضغوطات الدولية المفروضة عليها.

كما أنه في تفسير دوافع إيران النووية قدمت لنا كلتا النظريتين الردع العقلاني والتنظيم تفسيرات مقنعة. فنظرية الردع العقلاني لنوايا إيران النووية تملك تفسيرات مؤسسة حين تربط بين الخيار النووي وأهداف القوة السياسية والردع، فإيران وجدت في بيئة إقليمية مضطربة تحوي بلدان

نووية، قد تشكل تهديدا لبقائها، لذا سوف تجد إيران في خيار امتلاك السلاح النووي وسيلة لردع التهديد المحتمل، وتحقيق ردع متبادل مع القوى النووية المجاورة لها وتصحيح خلل التوازن الإقليمي الشرق الأوسطي. ولا تقل نظرية التنظيم شأنا عن نظرية الردع العقلاني في اقتراحها لثلاثة نماذج لتفسير نوايا إيران النووية تربط بين سعي إيران امتلاك ومخاوف أمنية خالصة، التي تدفع بإيران باتجاه الخيار النووي لتحقيق أمنها. وربط بين امتلاك إيران للخيار النووي وتأثير دور الفواعل الداخلية التي ترى في السلاح النووي وسيلة لتحقيق شرعية النظام السياسي الإيراني، فتبقى الأسلحة النووية عنوان لحداثتها واستمرارها، أيضا في ربطها بين امتلاك إيران للسلاح النووي ومفهوم الهوية الوطنية أو متطلبات المكانة الدولية التي تتطلب من إيران الحفاظ على كرامتها من التهديدات الغربية، وأن يكون لها دور في منطقة الشرق الأوسط مسرح تتنافس فيه القوى الكبرى. وبالتالي فسعي إيران لامتلاك السلاح النووي يرتبط بإدراكها الإيجابي والمحسوب بوزنها السياسي الإقليمي والعالمي، وذلك ردا على كل ما يقال من أوصاف كدولة " محور الشر ".

أما في تفسير التأثيرات المحتملة على منظومة الأمن الإقليمي والعالمي في الحالة التي تكون فيها إيران قد تجاوزت – فعليا، وبمصداقية

لا بأس بها- العتبة النووية، قدمت لنا كل من نظريتي الردع العقلاني والتنظيم إجابات وتفسيرات مقبولة إلى حد ما. فنظرية الردع العقلاني تري في احتمال حصول إيران على السلاح النووي سيمكنها من الحفاظ على "السلام المثالي" في الشرق الأوسط بحجة أن الردع ينجح تحديدا، لأن الدول النووية تخشى أن تتصاعد الاشتباكات العسكرية التقليدية إلى المستوى النووي ومن ثم تتراجع قبل فوات الأوان. وهذا صحيح، بيد أن علاقة إيران بجيرانها غير مستقرة مبنية على مبدأ الشك والريبة، فوجود إيران نووية يولد شعور بانعدام الأمن لدى جيرانها، فتقوم منها التي تملك القدرة على امتلاك السلاح النووي العمل على حيازته وفقا لإمكانيات المتاحة لكل دولة، وستنجر المنطقة إلى سباق التسلح، ويطرح إمكانية قيام عالم متعدد الأقطاب النووية التي تهدد الأمن. وأيضا تدخل إيران في أكثر من مناسبة في الشؤون الداخلية للدول العربية المجاورة لها، ومحاولة منها القيام بدور المهين في المنطقة قد يجعل من خيار إيران لامتلاك السلاح النووي هجومي وليس ردعي. وهناك تفسيرات مقنعة وأخرى غير مقنعة لنظرية التنظيم لتحليل الآثار المحتملة لإيران النووية تتميز العلاقات بين إيران وإسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية بشدة العداوة والكراهية، فمن الممكن أن يقوم الحرس الثوري بمهاجمة القوات الأمريكية في العراق وفي المنطقة

لتعظيم شعورهم بالأمن، وتدعيم الجماعات الإرهابية ببيعها السلاح النووي. ونظرا للطابع السري للبرنامج النووي الإيراني القابعة في مواقع نائية، مما يزيد في حال حيازة إيران السلاح النووي من احتمالية قيام الجماعات الإرهابية بالسطو عليها وسرقتها بسبب ضعف الرقابة وآليات التحكم في المناطق النائية. إن التفسير الأول مقنع، لكن النظام الإيراني عقلاني وبراغماتي لا يمكن تصور في حالة حيازته للسلاح النووي أن يقوم ببيعه للجماعات الإرهابية، لأن الإرهابيين لا يمكن الوثوق بهم ولا يمكن منحهم سلاحا قد يستخدمونه ضد إيران، ولا يمكن أبدا أن تقيم إيران منشآت نووية في مناطق نائية لا تتوفر على الحماية الكافية، لأن إيران دولة عقلانية لا يمكن أن تعرض نفسها للفناء من وراء هذه المنشآت خاصة وأنها تعي جيدا المخاطر التي يتخبط فيها إقليمها من الطائفية والعرقية والتطرف.

لقد سمحت لنا الدراسة الإمبريقية بالوصول إلى نتيجة مافادها أن فهما أفضل للبرنامج النووي الإيراني، لا يكون إلا عبر إيجاد مقاربة تكاملية بين تفسيرات الردع العقلاني والتنظيم، حيث ما أن يظهر أحدى طرفي المحاورة قوة تفسيرية، إلا وظهر عجزا تفسيريا لا يمكن تكملته إلا في المنظور الأخر فدوافع إيران لامتلاك السلاح النووي لا يقتصر في مضمونه بشكل أحادي على اعتبارات أمنية أو على مطالب فئات داخلية

بالمجتمع والسلطة واعتبارات رمزية بقيمة السلاح النووي في حد ذاته فقط. ومن الخطأ النظر إلى أثار البرنامج النووي بشكل أحادي، كخيار أفضل أو كخيار أسوء بالنسبة لمنظومة الأمن الدولي.

وهنا يمكننا القول، أن النقاش النظري في دراسة انتشار الأسلحة النووية قدم لنا روئ وتفسيرات متبادلة بين الردع العقلاني ونظرية التنظيم منها ما هو جدير بالثقة، لكن ما يعاب على هذه المحاورة هو تفسريها من جانب أثارها فقط، بمعنى كان فحوى النقاش حول هل انتشار الأسلحة النووية خيار أفضل أم الانتشار أسوء؟. وإغفالها كيفية التعايش مع الدول النووية الجديدة، أو بمعنى آخر كيف يمكن الحد من المخاطر الناجمة عن احتمال حيازة دولة إيران السلاح النووي.

أخيرا، إن حوار الردع العقلاني – التنظيمي في دراسة انتشار الأسلحة النووية في العالم المقدم في هذا البحث، سيظل مفتوحا على تلك الإجابة المقدمة من كلا النظريتين الردع العقلاني والتنظيم دون حسم. وشأن العديد من القضايا المرتبطة بالأسلحة النووية، تنبني المحاورة بالأساس على تخمينات وعلى خبرات تاريخية مبهمة. فالأسلحة النووية تظل خيار عقلاني في نظر الدول غير آمنة أو الدول الطموحة.

فهرس الجداول والأشكال

الخريطة رقم (1) : مواقع المنشآت النووية الإيرانية 175

الرسم البياني رقم 01: الانتشار النووي : حالات 05

الرسم البياني رقم 02 : استكشاف النووي، برامج والعكس 06

الرسم البياني رقم03 : التفاعل المتسلسل النووي 13

الجدول رقم(01) : الانتشار النووي **03**

الجدول رقم (2) القوات النووية في العالم، جانفي 2014 07

الجدول رقم 03 : الأخطار المترتبة عن الانتشارين الأفقي والرأسي 17

الجدول رقم 04 : تفسير حدود القوة / في نظريتي الانتشار النووي 92

الجدول رقم(5) : محاورة كينث والتز – سكوت ساجان في دراسة المناطق الخالية من الأسلحة النووية 156

الشكل رقم (03) : الموارد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع أسلحة نووية 221

الشكل رقم 04: كيف يقوم مؤشر NTIبتقييم أوضاع الأمن النووي 223

الجدول رقم (06) برنامج الصواريخ الإيرانية عام 2009 178

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

خطة البحث

مقدمة أ–ي

الفصل الأول: الإطار النظري وألمفاهيمي للانتشار النووي 01

المبحث الأول : الانتشار النووي : مدخل مفاهيمي 02

المطلب الأول : تعريف الانتشار النووي و الأسلحة النووية 02

المطلب الثاني أبعاد الانتشار النووي : 16

المطلب الثالث: عقدة العلاقة بين القدرات النووية والانتشار الأسلحة النووية 18

المطلب الرابع : إشكاليات الانتشار النووي في واقع العلاقات الدولية 23

المبحث الثاني : النظام الدولي لمنع الانتشار الأسلحة النووية 28

المطلب الأول : نهج لكيفية الحد من الأسلحة النووية : 28

المطلب الثاني : المدخل العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية 33

المطلب الثالث : المدخل الإقليمي لمنع انتشار الأسلحة النووية 50

المطلب الرابع : تحديات الراهنة والمستقبلية لنظام منع انتشار الأسلحة 51

لنووية :

المبحث الثالث: الانتشار النووي في اطار نظرية العلاقات الدولية 58

المطلب الأول : انتشار الأسلحة النووية من منظور المدرسة الواقعية 58

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية : نموذج السياسة المحلية 66

المطلب الثالث : النظرية البنائية : النموذج المعياري 70

الفصل الثاني : الحوار الردع العقلاني – التنظيمي في تفسير انتشار الأسلحة النووية 75

المبحث الأول : التمهيد لحوار عقلاني – تنظيمي في دراسة انتشار الأسلحة النووية 76

المطلب الأول : نظرية الردع العقلاني كنظرية للانتشار النووي 76

المطلب الثاني : نظرية التنظيمية كنظرية لانتشار النووي 81

المطلب الثالث: دوافع سعي الدول لامتلاك السلاح النووي : بداية النقاش 83

المبحث الثاني : انتشار الأسلحة النووي في العالم: الانتشار سيكون أفضل مقابل الانتشار سيكون أسوأ 9 3

المطلب الأول : نظرية الردع العقلاني : نظرة تفاؤل حيال الانتشار 93

النووي

المطلب الثاني : النظرية التنظيمية : انتشار الأسلحة نووية يكون أسوأ 115

المطلب الثالث : المخاطر والمشاكل النووية : قضايا الحوار الردع العقلاني- التنظيمي 122

المبحث الثالث : انتشار الأسلحة النووية بين متطلبات الردع وحتمية إخلاء العالم منها: تجدد النقاش 138

المطلب الأول : المناطق الخالية من الأسلحة النووية : ضبط مفاهيمي 138

المطلب الثاني: نحو عالم خالي من الأسلحة النووية: منظور التنظيمي- سكوت ساجان- 140

المطلب الثالث : المناطق الخالية من الأسلحة النووية من منظور الردع - كينث والتز - 146

المطلب الرابع : محاورة كينث والتز- سكوت ساجان حول إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية 151

الفصل الثالث : حوار الردع العقلاني- التنظيمي في تفسير البرنامج النووي الإيراني 158

المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني : النشأة والمكونات 159

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني 159

المطلب الثاني : مكونات البرنامج النووي الإيراني 170

المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني 181

المبحث الثاني : حوار الردع العقلاني- التنظيمي في تفسير البرنامج النووي الإيراني : بين التفاؤل والتشاؤم 192

المطلب الأول : تحليل دوافع سعي إيران لامتلاك السلاح النووي 192

المطلب الثاني : أفضل خيار : إيران النووية مصدر للاستقرار 198

المطلب الثالث : أسوءا خيار : البرنامج النووي الإيراني \ انعدام الاستقرار والأمن 207

المبحث الثالث : مقاربة تأليفية لمقاربة الردع العقلاني - التنظيمي: نحو مقاربة متكامل للحد ولإدارة مخاطر الانتشار النووي 217

المطلب الأول : تقيم محاورة الردع العقلاني - التنظيمي في دراسة الانتشار النووي 217

المطلب الثاني : نحو مقاربة متكاملة للحد ولإدارة مخاطر انتشار 219

الأسلحة النووية

خاتمة 227

قائمة المراجع 233

الفهرس الخرائط والأشكال والجداول 253

فهرس المحتويات 254